مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991-2017

(المنظور الأمريكي: دراسة حالة)

The Concept of Power in the International Relations 1991-2017

(The American Perspective: Case Study)

اعداد

عادل علي سليمان موسى العقيبي

اشراف

الدكتور عمر حمدان الحضرمي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الاداب والعلوم

جامعة الشرق الاوسط

كانون الاول- 2018

التفويض

أنا الطالب عادل علي سليمان موسى أفوض جامعة الشرق الاوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العليا عند طلبها.

الاسم: عادل علي سليمان موسى

التاريخ: 2019.1.6

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " **مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991-2017 (المنظور الأمريكي: دراسة حالة)**"، واجيزت بتاريخ **2018/12/19**

الاسم	الصفة	مكان العمل	التوقيع
د.ريما ابو حميدان	عضواً داخلياً ورئيسا"	جامعة الشرق الاوسط	
أ.د. عمر حمدان الحضرمي	مشرفاً	الجامعة الأردنية	
أ.د. عبد الفتاح علي الرشدان	عضواً خارجياً	الجامعة الأردنية	

الشكر والتقدير

قال تعالى ((رب اوزعني ان اشكر نعمتك علي وعلي والدي وان أعمل صالحا ترضاه وادخلني برحمتك في عبادك الصالحين)) سورة النمل 19.

وانطلاقا من قول الرسول عليه افضل الصلاة والسلام ((من لم يشكر الناس لم يشكر الله)).

فخير مدخل اتقدم به هو خالص الشكر الي جامعة الشرق الأوسط وخاصة اساتذة قسم العلوم السياسية وما كان من تشجيعهم ودعمهم المتواصل لي وتزويدي بالعلم النافع خلال فترة الدراسة كما يسرني أن أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان وعميق التقدير الي استاذي الفاضل الدكتور عمر الحضرمي المشرف على هذا العمل لما بذله معي من جهد وماقدمه لي من نصح وتوجيه سديد وارجو ان اكون قد وفقت في تقديم مايرضيه ومايليق باسمه الذي كان لي عظيم الشرف ان أضعه علي رسالتي العلمية فجزاه الله خير الجزاء وأمد في عمره ومتعة بالصحة والعافية والشكر موصول لأعضاء اللجنة الموقرة علي قبولهم مناقشة هذا العمل ومعاناتهم في قراءة رسالتي كما اتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم ولو بالقليل لإنجاز هذا العمل والشكر الى الحضور الكرام علي تلبية الدعوة.

الإهداء

الى وطني الحبيب ليبيا

الى من احمل اسمه بكل فخر، الى من افتقده ويرتعش قلبي لذكره، الى روح والدي الطاهرة اسكنه الله

فسيح جناته

الى من ارضعتني الحب والحنان الى رمز الحب وبلسم الشفاء الى القلب الناصع البياض

امي الحبيبة أطال الله في عمرها

الى رفيقة دربي التي وقفت جنبي تؤازرني وتعينني وتحملتني طيلة فترة دراستي

زوجتي العزيزة

الى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة، الى رياحين حياتي فلذت كبدي لتحملهم انشغالي عنهم فهم

شمعة حياتي اسال الله ان لا يحرمني منهن

بناتي الاعزاء

الى اخوتي واخواتي الاعزاء حفظهم الله

الى كل من اعرفهم من اساتذتي وأصدقائي وزملائي وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل اليكم

جميعا اهدي ثمرة جهدي وفقكم الله وسدد خطاكم

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان.....	أ
التفويض.....	ب
قرا اللجنة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهداء.....	هـ
فهرس المحتويات	و
الملخص باللغة العربية.....	ط
المخلص باللغة الإنجليزية.....	ي
الفصل الأول	
خلفية الدراسة وأهميتها	
المقدمة.....	2
مشكلة الدراسة	4
أهداف الدراسة.....	5
أهمية الدراسة.....	5
أسئلة الدراسة	6
فرضية الدراسة	6
حدود الدراسة.....	6
مصطلحات الدِّراسة.....	7
الإطار النظري والدراسات السابقة.....	9
الإطار النظري.....	9
الدراسات السابقة	16
منهجية الدِّراسة.....	20

الموضوع **الصفحة**

الفصل الثاني

مفاهيم القوه وعناصرها وأهميتها

المبحث الاول : القوة في العلاقات الدولية (المفهوم، الادوات، الخصائص) 24

المطلب الأول: مفهوم القوة 24

المطلب الثاني: أدوات القوة..... 27

المطلب الثالث: خصائص القوة..... 33

المبحث الثاني : أشكال القوة..... 37

المطلب الأول: القوة السياسية..... 37

المطلب الثاني : القوة الاقتصادية..... 42

المطلب الثالث : القوة العسكرية والتكنولوجية..... 45

المبحث الثالث : القوة كأداة من أدوات السياسة الخارجية 51

المطلب الأول : القوة كوسيلة للهيمنة..... 51

المطلب الثاني: القوة كوسيلة للدفاع 55

الفصل الثالث

القوة وسلوك الدول في اطار النظام الدولي الجديد

المبحث الاول :عناصر قياس قوة الدولة المعاصرة..... 68

المبحث الثاني :تحولات القوة في أنماط بنية النظام الدولي الجديد..... 79

الموضوع **الصفحة**

الفصل الرابع

الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج لامتلاك القوة

المبحث الأول: مقومات القوة الأمريكية 97

المبحث الثاني : توظيف القوّة الصلبة والذكية والناعمة في قدرات الولايات 110
المتحدة الأمريكية وسيطرتها على العالم

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة 126
النتائج..... 127
التوصيات 129
قائمة المصادر والمراجع 131

مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991-2017
(المنظور الامريكي دراسة حالة)

إعداد

عادل علي سليمان موسى العقيبي

إشراف

الدكتور عمر حمدان الحضرمي

الملخص

هدفت الدِّراسة إلى التعرف على دور القوة في العلاقات الدولية كأداة ووسيلة من الوسائل التي تستخدمها الدولة في تحقيق مصالحها وترسيخ وجودها وتعزيز قيمها وثقافتها.وابرزت الدراسة كذلك الدور الامريكي كنموذج في امتلاك القوة.

واعتمدت الدِّراسة استخدام منهج المصلحة القومية الذي يسعى نحو تحقيق المصلحة العليا للدولة، ومنهج توازن القوى وهو المنهج الذي يسعى لتحليل العلاقات وتفهمها من منطلقات عملية وواقعية، والمنهج الواقعي الذي يركز على تحقيق المصلحة القومية من خلال استخدام القوة ، باعتبار القوة هي المحرك الرئيسي للعلاقات الدولية داخل اطار النظام الدولي.

وقد توصَّلت الدِّراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، التي أكدت أن القوة لم تعد تقتصر على المفهوم العسكري التقليدي، بل ان القوة العسكرية هي جزء من قوى متعددة شاملة، لذلك فإن الدولة التي لا تمتلك القوى الشاملة تعد دولة ضعيفة لا يمكن ان يكون لها اثر في العلاقات الدولية كتلك التي تملك حزمة مكونات القوة المختلفة. واستنتجت الدراسة أن التفرد بالقرار السياسي العالمي سيرسخ مبادئ العنف والإرهاب والكراهية بين المجتمعات في العالم، وأن استخدام القوة المفرطة سيخلق فجوة كبيرة بين الدول. كما تم إثبات صحة فرضية الدِّراسة التي مفادها ان ثمة علاقة ارتباطيه بين

مفهوم القوة في العلاقات الدولية وبين إمكانيات الدولة وقدراتها في تحقيق مصالحها وفي تنفيذ قراراتها وفي قدرتها على اتخاذ هذه القرارات.

***الكلمات المفتاحية*: القوة، العلاقات الدولية، النظام الدولي، توازن القوى.**

The Power Concepts in the International Relations 1991-2017
(The American Perspective: Case Study)

Prepared by

Adel Ali Souliman Mousa
Supervised by
Dr. Omar Hamdan Al-Hadrami

Abstract

The study aimed to identify the role of force in international relations as a tool and means of the state to achieve its interests and consolidate its existence and strengthen its values and culture. The study also highlighted the American role as a model in the possession of power.

The study uses the approach of the national interest that seeks to achieve the supreme interest of the state, the approach of balance of power, which seeks to analyze relations and understand them from practical and realistic points of view, and the realistic approach that focuses on achieving the national interest through the use of force, Framework of the international system.

The study reached a set of conclusions and recommendations, which confirmed that the force is no longer limited to the conventional military concept, but that the military force is part of the forces of multiple comprehensive, so the state that does not possess the comprehensive powers is a weak state can not have an impact in International relations such as those possessing a package of different components of power. The study concluded that the uniqueness of the global political decision would perpetuate the principles of violence, terrorism and hatred among societies in the world, and that the use of excessive force would create a large gap between States. The hypothesis of the study that the relationship between the concept of force in international relations and the capabilities and capabilities of the state in achieving its interests and in the implementation of its decisions and in its ability to make these decisions was proven.

Keywords: power, international relations, international order, the balance of power

الفصل الاول

خلفية الدراسة واهميتها

الفصل الاول

خلفية الدراسة واهميتها

المقدمة

تعد القوة أحد مقومات الدولة في تحقيق مصالحها، بل هي الوسيلة والاداة التي من خلالها تفرض الدولة مكانتها وهيبتها في إطار العلاقات الدولية التي تدور داخل فلك النظام الدولي.

إن اغلب الدول تبدي اهتماما كبيراً لتوزيع القوة بين بعضها البعض، وتسعى بشكل كبير لتحقيق مكانتها في النظام الدولي كفاعل رئيس من خلال تطوير نفسها وتحديث قدراتها من خلال اعداد استراتيجيات سياسية واقتصادية وأمنية لتضمن بقائها واستقلالها بين القوى العالمية، لان في امتلاك القوة يعد محور الارتكاز في تحديد مجرى العلاقات الدولية، لكونها إحدى أهم الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها ومصالحها، والوصول الى غاياتها وأهدافها.

وانطلاقا من ذلك، فإن تحقيق المصلحة القومية للدولة، يتطلب أن تمتلك الدولة قدراً كبيراً من القوة لكي تمكنها من بلوغ الغايات التي تسعى لتحقيقها وإدراكها، لذلك تصبح ثنائية القوة والمصلحة، هدفًا ووسيلة، وبالتالي لا يمكن تحقيق المصلحة بدون القوة، ولا يمكن أن تتحقق قوة الدولة دون امتلاكها للموارد التي تجلب هذه القوة، حيث يرتبط كلا منهما بالآخر بروابط وأواصر وشيجة، فمصلحة الدولة تقتضي أن تكون قادرة على حماية كيانها ووحدتها وسلامة أراضيها وأمنها وتحقيق جل أهدافها، ولن تتأتى تلك الغاية إلا بامتلاك القوة التي تعد الأداة المثلى في تحقيق هذه الاهداف وهذه المصالح (عطوي، 2001: 143-144).

أن العلاقة بين القوة وتحقيق المصالح هي علاقة طردية، حيث كلما زاد أحدهما بمقدار معين يزيد الآخر بزيادة تتناسب مع زيادة الأول، والعكس صحيح. يتم تعريف القوة بأنها وسيلة لتحقيق المصالح، إذ لا يمكن تحقيق أي مصالح بدون أن تكون هناك قوة قادرة على تحقيقها أو حمايتها على أرض الواقع، فهي تعتبر غاية تسعى اليها الدول لحماية مصالحها. فإن المصلحة هي الأخرى غاية ووسيلة في آنٍ واحد، فهي تُعرف كغاية حين تسعى كل دولة إلى تحقيقها، وتعرف كوسيلة لأن تحقيق المصالح يسهم، بالمحصلة، في زيادة قوة الدولة. وبناءً على كل ذلك فالعلاقة الطردية يمكن ايضاحها بأنه كلما حققت الدولة مصالحها كانت قوية، وكلما كانت الدولة قوية تمكنت من تحقيق مصالحها (عطوي، 2001: 143-144).

أن مفهوم القوة في العلاقات الدولية هو مقياس لقدرة الدولة وقوتها، لان القوة هي السلطة، والسلطة يكمن بها الاكراه والاجبار، حيث تقوم على اجبار الإطراف الأخرى على القيام والانصياع والإذعان لرغبات تداول الاخرى، ويكون ذلك في إطار وخيارات محددة يقوم بها الطرف القوي على حساب الطرف الضعيف، وكل ذلك يكون من خلال عدة مراحل ومستويات، تكون مراحله الاولى تبدأ بالإقناع، ثم مروراً بالتأثير الاقتصادي، واخيراً ينتهي بالإجبار القسري الذي يفسر ويترجم من خلال مفهوم القوة.

تعتمد الدولة على الامكانات العسكرية باعتبارها اساس قوة الدول، الا ان هنالك مجموعة من العناصر تجعل الدولة تملك القوه، واهمها، مساحة الدولة وموقعها، إذ أن كثيراً من الاجتهادات قد ربطت بين مساحة الدولة وقوتها، ولكن مع بعض الاستثناءات. والموارد الطبيعية، فكلما توفّرت كلما

ازدادت قوّة الدولة ومن ثم تأثيرها على المستوى الدولي. وللعنصر البشري دوره في التأثير في قوّة الدولة ولكن بصور متباينة (عطوي، 2001: 143-144).

وتعد الولايات المتحدة الامريكية احد اكبر النماذج لمفهوم الدولة التي تمتلك القدرات العسكرية والاقتصادية والجغرافية والجيوبوتكلية، وتعد القوة الجيوبوتكلية احد اهم عناصر قوة امريكا من خلال توظيفها على اساس التوسع الجغرافي للدول، والنظرية الجيوبويتلكية تعتبر الدول كالانسان تنمو وتتوسع، وتضعف وتتقلص، وهي المحرك الاساسي لسلوك الدولة في تغيير الأبعاد الجغرافية للدول الاخرى,حيث يبرز دور الولايات المتحدة الامرسكية النموذج المتكامل في العلاقات الدولية، لذلك اعطتخا القوة الشاملة مكانة في النظام الدولي (Keegan, 2004:57).

مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة الدراسة في دراسة مفهوم القوة في العلاقات الدولية، حيث تشكل القوة الاداة الرئيسية في التغيرات والتحولات الاقليمية والدولية، وتبرز اشكالية الدراسة في اثرة القوة كاحد الادوات التي تملكها الدول في تحقيق اهدافها وغايتها ومصالحها، وفي نفس الوقت تشكل القوة حالة من توازن القوى في النظام الدولي الذي يحفظ الامن والاستقرار، بالمقابل فان غياب القوة في العلاقات الدولية يعني وجود فوضى في النظام الدولي، وان أسباب قيام الحرب العالمية الأولى والثانية هو نتاج الاختلال في ميزان القوى، وعن طريق القوة يمكن حل الصراعات والنزاعات الدولية. لذلك رغم ما تحملة القوة من وسائل الاكراه والاجبار الا انها في نفس الوقت هي اداة ضبط ومنع لتغول الدول على بعضها البعض.

أهداف الدِّراسة

هدفت الدِّراسة لبيان دور القوة في العلاقات الدولية. كما هدفت الدِّراسة بيان دور قوة الدولة في تأثيرها على سلوك الاخرين. ومن خلال الدِّراسة سيتم التعرف على الأهداف التالية:

1. التعرف على ماهية القوه وعناصرها في العلاقات الدولية (الجيواستراتيجية، الاقتصادية، العسكرية، والديموغرافية)
2. التعرف على مدى اهمية القوة في تحقيق توازن القوى.
3. التعرف على دور القوة في تأثيرها على سلوك الدول ضمن إطار النظام الدولي.
4. بيان مدى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج لامتلاك القوة.

أهمية الدِّراسة

تبرز أهمية الدراسة في الموضوع الذي تعالجه ألا وهو موضوع القوة في العلاقات الدولية من خلال مجموعة من المعطيات تتعلق بالأهمية العلمية والعملية.

الاهمية العلمية: وتتمثل الأهمية العلمية في مساهمة هذه الدِّراسة في توفير رؤى علمية حديثه، قد تفيد الباحثين والمختصين في فهم مسألة القوة في العلاقات الدولية، حيث تعد القوة من المواضيع الأكثر أهمية في الوقت الراهن، وخاصة بعد أن أصبحت النظرية الواقعية التي تركز على مفهوم القوة أكثر تكراراً في تطبيقها.

الأهمية العملية: حيث توضح الدِّراسة أهمية قدرة صانع القرار السياسي في توظيف قوة الدولة في العلاقات الدولية. ولا يقصد بالقوة في اطار مفهومها التقليدي الذي يقاس من خلال القوة العسكرية، بل

القوة بكل مكامنها العسكرية، والاقتصادية والجغرافية والديموغرافية والجيوبوتليكية ، وان امتلاك الدول لتلك العناصر الشاملة يجعلل لها مكانة في النظام الدولي .

أسئلة الدِّراسة

لتحليل مشكلة الدراسة، ولاختبار فرضيتها، عالجت هذه الدراسة مجموعة من الاسئلة توافقت مع الاهداف:

1. ما ماهية القوة في العلاقات الدولية، وماهي عناصرها؟
2. كيف يمكن للقوة ان تحقق توازن القوى في النظام الدولي؟
3. كيف يمكن ان تؤثر القوة في سلوك الاخرين؟
4. كيف وظفت الولايات المتحدة قوتها للتحكم في تحقق مكانتها الدولية ؟

فرضية الدِّراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: ثمة علاقة ارتباطية بين قوة الدولة في العلاقات الدولية وبين امكانيات الدولة وقدراتها والحفاظ على مصالحها من حيث تحقيق اهدافها.

حدود الدِّراسة

الحدود الزمانية: تمتد الفترة الزمنية لهذه الدِّراسة مابين عام (1991–2017)، وقد تم إختيار سنة 1991 باعتبارها احد فترات التحول في طبيعة وشكل النظام الدولي، والذي تجول من نظام ثنائي القطبية الى نظام أحادي القطبية تحكمه الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

الحدود المكانية: فهذه الدِّراسة تبحث في دور القوة في العلاقات الدولية والولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا.

مصطلحات الدراسة

مفهوم القوة لغةً: النشاط والنمو والحركة ، وتنقسم إلى طبيعية وحيويَّة وعقلية ، كما تنقسم إلى باعثة وفاعلة.

مفهوم القوة اصطلاحا : تعرف جوزيف ناي في في كتابة "تناقض القوة الأمريكية, والذي وضح في قدرة الولايات المتحدة في توطيف قدراتها العسكرية والاقتصادية بل همينت ثقافتها على ثقافات الامم(Joseph,Nye,2003,p545) حيث ان "القوة" هي قدرة الدولة على تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة. وكذلك القدرة على جعل الآخرين يفعلون ما لم ينووا القيام به، ويقف "ناي" عند هذا التعريف, وقد اعتبر القادة السياسيون أن مثل هذا التعريف غير عملي، وأصبح التعريف التقليدي للقوة هو امتلاك المصادر والتي تشمل السكان، الأرض، الموارد الطبيعية، حجم الاقتصاد، القوات العسكرية، الاستقرار السياسي، فهذا التعريف بالنسبة لهم واقعي ومحدد يمكن به قياس القوة وتحديدها، ولكن أصبحت الجدلية هي أي المصادر تكون أولى بالاستخدام وفقاً للظروف والسياق والموقف التي تستخدم فيها (Nye Jr, 1990:5).

مفهوم القوة اجرائياً: فيرى الباحث ان التعريف الاجرائي يمتثل في قدرة الولايات المتحدة بتوظيف اشكال القوة في تحقيق اهدافها ومصالحها , وتعزيز هيمنتها ومكانتها في النظام الدولي .

القــوة الصــلبة: يشـير جوزيـف فـي كتابـة نـاي ان مفهـوم القـوة الصـلبة إلـى المفهـوم التقليـدي للقـوة الـذي يعَـرف القـوة علـى أنهـا القـدرة علـى فـرض السـيطرة علـى الآخـرين عـن طريـق الإكـراه أو الحـــوافز الماديـــة، وتعتبـــر المصـــادر الأساســـية للقـــوة الصـــلبة القـــوة العســـكرية والقـــوة الاقتصـادية، لـذا فـإن القـوة يمكـن ممارسـتها وفقـاً "لنـاي" باتبـاع طريقـة مـن ثـلاث إمـا بتهديـدات الإكـراه (العصـا) أو التحفيـز (الجـزرة) أو عـن طريـق الجـذب. ومصـطلح القـوة الصـلبة و القـوة الناعمة هما الطريقتان الأوليتان وتصنفان تحت مفهومين وكما يلي (Nye Jr, 1992:74).

مفهوم القوة الناعمة: يشير مفهوم القوة الناعمة الى الانتقال من القوة التقليدية التي تعتمد على العسكر الى استثمار مصادر القوة الحديثة كالتكنولوجيا والتعليم والنمو الاقتصادي والتي اعتبرت جوهرية في تقدير القوة الدولية (سماح، 2005: 22).

مفهوم العلاقات الدولية: يرى الكثير من المحللون أن مفهوم العلاقات الدولية يسعى الى البحث عن أنواع الدول وأنماط العلاقات بينها، ومن ثم دور الجماعات والأفراد فى صنع السياسة، واتخاذ القرار فى هذه الدول (مصطفى، 1998: 11).

أن مفهوم العلاقات الدولية هو مفهوم " العلاقات بين الأمم"، وذلك يعني العلاقات بين الحكومات أو بين الجماعات والأفراد والتي تنتمي بمجملها إلى أمم مختلفة. وأن هذا التعريف قد يغفل عن بعض العلاقات التي لا تثير بالضرورة مشكلة قوة الدولة، فعلى سبيل المثال قد تتضمن التجارة الدولية ذلك البعد فإنه لا يثور فى مسألة أخرى، كما الاتصالات البريدية. كما أن هذا التعريف ينكر وجود وحدات دولية أخرى غير الأمم (مقلد، 2001: 25).

الإطار النظري والدراسات السابقة

اولاً: الإطار النظري

اعتمدت هذه الدراسة التوجهات الفكرية المتمثلة في المدخل التعريفي ونظرية القوة ونظرية الصراع وذلك لتحقيق هدفها في فهم دور القوة في العلاقات الدولية، وذلك بعد ان تم توضيح اهم المصادر الرئيسة للقوة التي تمتلكها الدولة لتكون مؤثره على سلوكيات الدول الأخرى.

يعد مفهوم القوة من أهم المفاهيم في العلاقات الدولية والمفسر الأساسي الذي يمكن الاعتماد عليه في فهم التفاعلات الدولية، والمواقف التي تتخذها الفواعل المختلفة. وتطور مفهوم القوة وتعددت اتجاهاته على مر التاريخ فيما بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة على الإقناع والتأثير حتى العصر الحديث وبزوغ التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على مفهوم القوة سواء كانت المادية أو المعنوية وتظهر أهميته كذلك في فهم الصراعات الدولية وكيفية تجاوب الأطراف فيها بناءًا على قوتها المادية والمعنوية (كمال،1997: 17).

أن المفهوم العام للقوة يطابق بشكل او بأخر المفهوم العام للقوة الصلبة بما تبنته المدرسة الواقعية والذي يتضمن القوة بنوعيها العسكري والاقتصادي، وأن هذا يعتمد على قدرات الدولة المادية والقابلية على توظيف قدرتها على إجبار خصومها على اتباع ما ترغب به وهذا ينعس بالتالي على تحقيق أهدافها ومصالحها. لذلك تم فهم التفاعلات الدولية من خلاله لمدة طويلة. لكن وجهت النظر لمحللون اخرون، حيث أكدوا بأن القوة الصلبه ليست هي الاساس في تحقيق المصالح، بل هنالك قوى اخرى مهمَه واساسية هي "القوة الناعمة". وتعتبر "القوة الناعمة" أحد أهم مكونات القوة التي تستند عليها الفواعل الدولية المختلفة، كما ان هناك قوة اخرى هي القوة الذكية التي عرفها ارنست ويلسون بأنها قدرة

الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهداف الفاعل الدولي بكفاءة وفعالية. فهي تكون ناتج الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة معًا، ولكن تجمع بينهم وفقا لإستراتيجية محددة. ويحدد هذا التعريف مجموعة من الشروط الإضافية التي يجب توافراها لتحقيق القوة الذكية (Wilson, 2008: 110-124).

لقد لعب مفهوم القوة الناعمة كما قدمة "جوزيف ناي" دورا هاما في السياسة الخارجية الأمريكية. ولكن توسع المفهوم بشكل كبير لاحقا، مما ادى الى الاعتماد عليه من قبل الدول بشكل أكبر ليصبح ركناً من أركان القوة لكثير من الدول التي تسعى لخلق مكان لها على الساحة الدولية، ومنها الصين والهند وتركيا واسرائيل وغيرها من الدول. مع الأخذ بنظر الاعتبار استمرار القوة الصلبة كعنصر أساسي للقوة. بل إن امتلاك القوة الناعمة يأتي بالاتباع بعد القوة الصلبة، وهذا يعتمد على أن الدولة لايمكن أن تكون ضعيفة أو متهالكة اقتصاديًا وأن يكون لها جاذبية وتأثير على غيرها من الدول. أن مفهوم القوة الذكية لا يمكن اعتباره مفهومًا جديدا أو حديث الابتكار بل هو ناتج الجمع او الدمج مابين القوة الصلبة والقوة الناعمة معًا، ولكن وفقا لاستراتيجيات محددة تقوم على الجمع بينهم. وذكر العديد من المحللون بأن القوة الذكية يمكن تعريفها أنها قدرة الفاعل الدولي على الدمج مابين عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بأسلوب يضمن تدعيم تحقيق الأهداف المؤثرة بكفاءة وفعالية. ويحدد هذا التعريف مجموعة من الشروط الإضافية التي يجب توافراها لتحقيق القوة الذكية بشرط اعتبار أن القوة الصلبة ضرورية لانها تملك مكامن الاكراه والاجبار، الا ان تحقيق المصلحة القومية قد يحتاج إلى المزج بين القوتين الناعمة والصلبة (Wilson, 2008: 110-124).

اما فيما يتعلق بتوظيف النظريات والمناهج ،التي تتناسب مع هذه الدراسة، لابد من التطرق الى نظرية القوة او النظرية الواقعية، وكذلك مناهج الصراع الدولي الأكثر انسجاما في بيان أهمية القوة في العلاقات الدولية موضحاذلك على النحو الأتي:

1- المنهج الواقعي

مما لا شك فيه أن المنهج الواقعي في العلاقات الدولية يعود إلى قناعات قديمة وإلى فترات زمنية بعيدة، وذلك للقناعات الراسخة التي كانت لا تخضع للجدل بين المهتمين، وتؤكد مفهوم القوة بكل أدواتها وتحدد كيفية العلاقات بين الدول والشعوب. وفي العصور الحديثة، كان من أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية المفكر الايطالي (مكيافيللي صاحب كتاب الأمير) الذي بين فيه أن القوة، بكل أدواتها السياسية والاقتصادية، هي الأساس في ثبات الدولة ومؤسسة الحكم، حتى وصل إلى استبعاد البعد الأخلاقي في السياسة حينما طرح مفهومه الشهير (الغاية تبرر الوسيلة). ثم تبع ذلك الكاتب "توماس هوبز" الذي يعتبر من المؤيدين للفلسفة الواقعية بشدة، كما اتضح ذلك في كتابه (اللوفتيان) الذي يؤكد فيه عامل القوة وأثره الواضح في رسم السياسة الداخلية للدول (المبيضين، 2009: 132).

اما اهم مقولات المنهج والمبادئ الفلسفية ودواعي استخدامها والتي يمكن مقاربتها كما يلي:

أ- مقولات منهجية الواقع

قدم "هانس مورجانثو" وهو من أكثر المهتمين بالمنهج الواقعية تصوراً شاملا لمفهوم القوة، ودورها في رسم السياسة الدولية في كتابه الشهير (السياسة بين الأمم)، حيث يعتبر السياسة الدولية بمثابة صراع على القوة ، وهي علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم. وهي تمنح

من يمارسونها السيطرة على عقول ومكامن القوة لدى من تمارس ضدهم. كذلك فإنه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية، كالحصول على مصادر المواد الأولية، أو السيطرة على الطرق البحرية، أو إجراء تغييرات إقليمية، فهي تتطلب الإجراءات للسيطرة على الآخرين. وينظر مورجانثو إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق بين المصالح القومية للدول. وعليه، فإن فكرة "المصالح القومية" لا تفترض وجود عالم مسالم، كما لا تفترض حتمية الحرب. وتعني المصلحة القومية الحفاظ على البقاء القومي، بما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، حيث أن هذه المصلحة بالذات تمثل هدفاً أساسياً لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه (مقلد، 2006: 26).

أما "فريدريك شومان" أحد دعاة المنهج الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، فيقول: "أن النظام الدولي يتكون في صميمه من دول مستقلة قوية وذات سيادة وتملك المقومات الأساسية للقوة، ولا تعترف بوجود سلطة أعلى منها بين الوحدات الدولية، حيث تعمل هذه الدول على تامين مصالحها القومية بوسائل القتال وضعضعة الأمن والاستقرار للدول الأخرى، حيث يأتي هدف الحفاظ على الذات هدفاً نهائياً وأعلى لا يخضع لأي تحفظ ولا لأي مساومة" (Dougherty, 1971: 69).

كما يعد "أرنولد ولفرز" من الدعاة البارزين للاتجاه الواقعي، حيث يقول:"أن القوة لا تكتسب كهدف نهائي في حد ذاتها، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها". ويقول: "إنه دون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكم على ما إذا كانت الحصيلة المحققة لدى الدول من إمكانات القوة القومية تقترب من مستوى تلك الأهداف الخارجية التي يتم اختيارها، أم أنها تتجاوز ذلك لتصبح نوعاً من الإفراط في استخدام القوة الذي لا تبرره ملابسات الظروف التي تحيط بهذا الاختيار المحدد للأهداف" (العقابي، 1996: 138).

ب- المبادئ الفلسفية للمنهج الواقعي

أولاً: مبدأ القوة: يعد مصطلح القوة من أكثر المصطلحات التي تستخدم في العلوم السياسية، وذلك لقناعة معظم المهتمين والمفكرين بأهمية دور القوة في رسم العلاقات بين الوحدات الدولية. ويعتبر عامل القوة عاملاً غير ثابت في المعايير الدولية، فالعلاقات بين الدول تتبع معيار القوة، فهي غير ثابتة ودائما في تغير مستمر؛ فكثيرا ما يكون صديق اليوم عدو الغد وكذلك العكس. وفي ظل غياب مجتمع دولي شامل فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها أن تتصرف على أساس ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بدل ما يجب أن تعمله من الناحية الأخلاقية. والقوة ليست نوعاً من الشهوة المدمرة"، حيث أكد كثير من المهتمين في رسم أسس العلاقات الدولية وذلك بالتأكيد على دور الدبلوماسية التي تمنع كثيراً من الصراعات التي قد تحصل بين الدول، والتي في الغالب تكون نتيجة الإفراط من قبل بعض الدول في إيجاد أسباب القوة الدافعة إلى إثراء الصراع والصدام والحروب بين الأمم (دورتي، 1985: 69).

ج- مبدأ المصالحة القومية

يرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية ارتباطاً وثيقاً، حيث يعد كثير من المهتمين أن المصلحة الوطنية هي نفسها القوة، وتحليلهم لذلك هو أن الدول في كثير من الأحيان تجعل القوة سبيلاً لتحقيق أهدافها ومصالحها. فتوفر عوامل القوة لدى كل دولة هو بمثابة مطلب أساسي وهدف تسعى له كل دولة، لأن الواقع يفرض أن العلاقة طردية بين تحقيق المصالح القومية للدول ومقدار ما تملكه من قوة. وفي هذا المجال يقول المتحمس الأول للمنهج الواقعية (هانز مورجانثو): "إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة التي هي القوة، والتاريخ يثبت ذلك" (دورتي، 1985 : 69).

دواعي استخدام هذا المبدأ: فرضت هذه النظرية مفاهيمها وأدواتها وواقعها على مختلف النظريات الشمولية الأخرى التي كرست جل اهتمامها لتفسير الواقع الذي تعيشه الدول وتحليله، وذلك لمحاولة وضع الإجراءات الوقائية الداعمة لعوامل الاستقرار والأمن الدولي، ومبعدة العوامل المسببة للصراع الذي سيؤدي بدوره إلى الحروب واستخدام القوة. فنلاحظ من خلال هذه النظرية أن سبب الأزمات الدولية والحروب كان تناقص المصالح بين الدولي الكبرى، مما اشعل ذلك فتيل الصراع، وتنافس واسع للقوى الدولية.

2- منهج الصراع الدولي

تنفرد ظاهرة الصراع الدولي دون غيرها من ظواهر العلاقات السياسية الدولية بأنها ظاهرة متناهية التعقيد والتشابك في جميع مراحل تفاعلاتها، ويعود ذلك إلى كثرة أبعادها، وتداخل مسبباتها ومصادرها، علاوة على تشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة. فالصراع الدولي هو تنازع الإرادات الوطنية الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وتطلعاتها وأهدافها الحالية والمستقبلية. وتتنوع مظاهر الصراع وأشكاله؛ فهناك الصراع السياسي والاقتصادي والمذهبي والدعائي وكذلك التكنولوجي. وللصراع أدوات متعددة تتدرج إلى أن تصل إلى أكثرها سلبية مثل الضغط والحصار والاحتواء والتهديد (العقابي، 1996: 199).

إن تداخل أسباب ظاهرة الصراع الدولي والحروب أوجد واحدة من أعقد الظواهر التي تفرزها هذه العلاقات. ويؤكد "كوينسي رايت" أحد المهتمين بالعلاقات الدولية هذه الحقيقة الأساسية بقوله: "إن تلك الأسباب والدوافع للصراع الدولي تعود إلى الرغبة في السيطرة والتوسع ودعم نظام العلاقات الدولية ومضاعفاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية، وكذلك ضعف الاستقرار والنظام على المستوى الدولي

العام، والصراعات الاستعمارية للسيطرة على منابع الاقتصاد، واتخاذ الحرب والصراع كأداة رئيسية للسياسة القومية".

أهم مقولات النظرية ودواعي استخدامها كما يلي:

يقول "كوينسي رايت":"إن ربط المعنى التاريخي بظاهرة الصراع والحرب بين الدول يؤكد الاعتقاد المتأصل لدى علماء التاريخ من أن المستقبل هو امتداد وتطور للماضي، وأن عملية فرز الأحداث والتفاعلات وتصنيفها يؤكد ويعمل على التمييز بين الدوافع التي تقع من أجلها الصراعات والحرب، وبين الأسباب الحقيقية التي تدفع لها، علماً بأن الأسباب الحقيقية لحالة الصراع الدولي تكمن خلف دوافع في معظمها لتكريس المصالح السياسية والاقتصادية، وهناك الكثير من الصراعات الدولية تتفجر تحت ضغط المؤثرات والعوامل الأيديولوجية" (Quincy, 1966 : 79).

أما "ليفي ورنر" وهو مفكر مرموق من مفكري العلاقات الدولية، وممن اهتموا بتحليل ظاهرة أسباب الصراع والحرب بين الدول، فينظر إلى الصراع الدولي في مختلف مراحله ومظاهره العنيفة كالحروب وغير العنيفة، على أن ذلك سمه من سمات النظام الدولي القائم على تعدد الدول القومية، حيث يعود ذلك إلى تصوره بأن عدم وجود سلطة مركزيه حيادية عالمية لها قوة الإكراه القانوني، التي تضمن أمن الدول وتضمن استمرارها وسيادتها. وكذلك يرى "ورنر" أن التهديدات التي تتعرض لها مصالح الدول وكيانها وأمنها يدفع هذه الدول للحصول على أسباب القوه ومن هنا يتأجج الصراع. وهناك سبب آخر لزيادة الصراع بين الدول، كما يرى" ورنر"، وهو أن الشكوك المتبادلة بين الدول التي تتحول الوقت إلى مشاعر عدائية يختلف مستوى عنفها أو تطرفها من موقف لآخر (مقلد، 2006: 222).

تعكس هذه النظرية مدى القدرة على التحليل والتمحيص في التفاعلات التي تجري بين الدول، وكذلك في استيعاب التباين والاختلافات التي تؤدي إلى الصراع الدولي في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية والصراعات التي تؤججها التحالفات الدولية، وما ينتج عن ذلك من تقاطع لمصالح الدول نتيجة استخدام القوة المفرطة في العلاقات الدولية، مما يشكل تهديد لمكانة الدولة وأمنها واستقرارها. كذلك إن استخدام القوة يؤدي إلى تدخل العديد من الإطراف العالمية والإقليمية في تفعيل الأزمات الدولية، والتي في الغالب تعكس سلوك الدول الخارجي الذي يدل في معظمه على أطماع توسعية واستعمارية خاصة من قبل الدول العظمى، مما أثر في سلوك تلك الدول خارجيا. فكان انتهاك القانون الدولي الإنساني في كثير من الحالات يشكل أنموذجا لتلك التدخلات والصراعات لتحقيق المصالح الإستراتيجية.

ثانياً: الدراسات السابقة

دراسة النوري، حامد محمد (2006). بعنوان " اثر القوة فى العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة فى منطقة الشرق الاوسط:1945-1990،وقد عالجت هذه الدراسة التغييرات السياسية فى منطقة الشرق الاوسط بالتركيز على ميزان القوة بين الامة العربية ودولة اسرائيل فى فترة تاريخية محددة مع ما يثيره هذا الصراع من تقاطعات وتنافس بين الدول العظمى فى المنطقة. ويعتمد البحث على منهج علاقات القوة كمؤثر رئيسي في العلاقات الدولية وهي المحرك الأساسي لهذه العلاقات منذ قيامها بصورتها الحديثة وحتى ألان.

دراسة الحروي، عبدالله ثابت قائد(2008) بعنوان " التوازن الاستراتيجي في منطقة غرب المحيط الهندي وانعكاساته على مستقبل الأمن القومي العربي". لقد أكدت الدراسة على إن القوى الخارجية، وفي مقدمتها القوة الأمريكية، ما زالت تنظر إلى هذه المنطقة أو أجزاء واسعة منها من منظور واحد– وفقاً– لمصالحها الحيوية المتنامية؛ جراء تنامي سمة الترابط العضوية النسبية وثيقة الصلة بين هذه الأجزاء، وكذا باعتبارها محاولة للتصدي لبعض أهم المعضلات التي تواجه دول المنطقة . معضلة الأمن– من خلال إعادة تشخيص وإبراز بعض القضايا الخلافية العالقة التي تمثل محور مجمل الصراعات الدائرة فيها، وخاصة تلك المؤثرة في طبيعة وواقع الصيغ التوازنية (القائمة / المقترحة)؛ نظراً لما لها من تأثير رئيس على طبيعة أية أدوار مستقبلية متوقعة أو محتملة للقوى الفاعلة المعنية على المستويين (الداخلي / الخارجي).

دراسة، شنكاو، هشام (2011). بعنوان "اللجؤ إلى القوة في العلاقات الدولية بين القانون والواقع الدولي، وقد أكدت الدراسة ان القوة هي إحدى الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، فمفهوم القوة شامل يستند إلى مجموعة من العوامل ومنها العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والبشرية وهذه تؤثر في بعضها البعض، وتعد عاملا لتحقيق اهداف سياسة الدولة في العلاقات الدولية والمجتمع الدول وهناك جملة من المظاهر المنظمة لاستخدام سياسة القوة في العلاقات الدولية وأهمها : التدخل المباشر كالحرب العسكرية واستخدام القوة بشكل مباشر وغير مباشر عبر المؤامرات وحرب العصابات والتحالفات الجماعية وتحالفات سياسية وعسكرية كالحلف الأطلسي وتحالفات سياسية واقتصادية كالاتحاد الأوروبي.

دراسة ابو عيد، شيماء عويس (2018).بعنوان "القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية", حيث اكدت الدراسة على ان مفهوم القوة بشكل حجر الأساس في العلاقات الدولية، وخاصة مفهوم القوة بشكلها الصلب والعنيف، فالقدرة العسكرية تعد إحدى أبرز مقومات قوة الدولة، سواء كانت هذه القوة تستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق التهديد أو منع المعونات, ، وان المجتمع الدولي بذل جهودا هائلة من أجل تنظيم والسيطرة على استخدام القوة العسكرية، من أجل خلق مجتمع متحضر ومتطور، ومنع وقوع جرائم عنيفة ومذابح شديدة العنف خاصة بعد تطور أسلحة الدمار الشامل.

دراسة **(Jaakko Laajava,2004) بعنوان "استخدام القوة في عمليات الأمم المتحدة للسلام" USE OF FORCE IN UN PEACE OPERATIONS** وقد أكدت الدراسة على إن ميثاق الأمم المتحدة ،قد كتب في ظروف مختلفة كثيرا عن ظروف اليوم ، خاصة عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة. حيث يسمح ميثاق الأمم المتحدة في استخدام القوة في حالة الدفاع عن النفس من خلال مجلس الأمن. وخاصة في ظل نشوب أزمة ناشئة يصعب حلها الا باستخدام القوة ، او اتخاذ إجراء جماعي مأذون به من قبل مجلس الأمن . وفي الوقت نفسه ، يواجه العالم أنواعًا جديدة كثيرة من المخاطر والتهديدات. الصراعات بين الدول أقل تكرارا في حين أن المشاكل داخل الدولة هي خصومات تقليدية تتعلق بمشاكل الحدود والنزاعات العرقية ، والاختلافات الدينية وما إلى ذلك ، وهذا يعني ان على المجتمع الدولي يجب أن نكون مستعد للتصرف بشكل جيد قبل حدوث الأزمة ومنع انفجارها .

دراسة (Philip Seib and Dana M. Janbek,2011) بعنوان "الإرهاب العالمي والإعلام الجديد: جيل ما بعد القاعدة"

"Global Terrorism and New Media: The post-Al Qaeda generation"

أكدت الدراسة على دور الإنترنت في انتشار ظاهرة الإرهاب، ثم تناول الاستراتيجيات الإعلامية التي اعتمدها أسامة بن لادن قائد تنظيم القاعدة، حيث أنشأ إدارة إعلام القاعدة عام 1988، وذلك لتكريم المجاهدين ضد الاتحاد السوفييتي، ثم تحولت هذه الأداة للهجوم على الولايات المتحدة وإسرائيل وتكفيرهما، وكل الدول التي لا تطبق الشريعة.وهناك عدد من المؤسسات الإعلامية على الإنترنت التي استخدمتها للتأثير على الرأي العام، مثل مؤسسة السحاب، ومؤسسة الفجر، والجبهة الإعلامية الإسلامية، وقد تراوح دور هذه المؤسسات بين الإنتاج والتوزيع ونشر الموضوعات الإعلامية. واكدت الدراسة أن هناك نوعين من التهديدات الإرهابية على الانترنت: وهما إرهاب الأنترنت والذي يسعى لإلحاق الضرر بالأفراد والمؤسسات، والثاني: نشر الفيروسات.

ما يميِّز هذه الدِّراسة عن الدراسات السابقة

لقد اعتمدت الدراسات السابقة وغيرها من الدراسات على تحديد مفهوم القوة في العلاقات الدولية وما يشهده النظام الدولي من الاختلافات والتغيرات في العلاقات الدولية، فقد اقتصرت جوانب محدده في القوة، واقتصرت علي تناول القوة من حيث مفهومها التقليدي الذي يظهر من جانب القوة العسكرية كاداة رئيسية تحدد قوة الدولة، ولم تتناول بأن عناصر القوة القائمة على مساحة الدولة، كذلك اهمية الموارد الطبية كقوة اقتصادية وحجم السكان كقوة ديمغرافية، والقدرة العسكرية.

الا إنَّ هذه الدِّراسة تميزت بكونها تقدم تحليل لمفهوم القوة في العلاقات الدولية، وتحاول ان تجمع مفاهيم متعددة في إطار نظرية العلاقات الدولية وقراءتها، وبيان أهمية القوة في التحولات السياسية التغيرات الدولية، وقد تناولت الدِّراسة أهمية القوة في النظام الدولي ولما تشهده القوة من تغيّرات في موازين القوى، من حيث حسابات القدرة والدور. ففي تاريخ العلاقات الدولية نجد بأن دول قد ظهرت بعد قيام الحرب العالمية، وان دولا قد اختفت وتقلصت بعد قيام الحرب العالمية الثانية، لذلك تصنف الدول حسب قدرتها وقوتها.

منهجية الدِّراسة

منهج المصلحة القومية: هذا المنهج يعتبر أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياساتها الخارجية. بمعني آخر أن المصلحة القومية تشكل العامل الأساسي لسياسة الدولة خارجياً، وهذا المنهج ينحدر أساساً من المنهج الواقعي حيث يركز علي مصالح الدولة والوسائل التي تخدم هذه المصالح ونفس المآخذ التي تقع علي المذهب الواقعي تقع عليه (حاييم 1993: 20).

منهج توازن القوى: أو منهج التحليل في إطار التوازن وهو يشكل كما يزعم دعاته أساساً مقبولاً لتحليل العلاقات وتفهمها في منطلقات عملية وواقعية وذلك بالنظر الي أن كل الدول تحرص علي تطبيق السياسات التي تؤمن لها الحصول علي أفضل وضع ممكن في إطار التوازنات الدولية القائمة . كما إنها تعمل من أجل الإبقاء علي التوازن باعتباره الدعامة التي تحفظ للدول استقلالها وتبقي علي تعددها داخل النظام الدولي كون توازن القوى بشكل حالة الاستقرار وحفظ الامن والسلام للدول (سليمان، 1994: 10).

منهج النظم: يعد منهج النظم أهم المناهج المعاصرة علي الإطلاق ويأتي بمثابة رد فعل لإخفاق النظرية والمفاهيم التقليدية في التوصل الي إطار علمي مقبول لتحليل السلوك الدولي، ويتكون منهج النظم من ثلاثة فرضيات أساسية.تتمثل فيما يلي: (مجموعة مشاركون،1994: 626)

1- أن النظام الدولي في حقيقته وحدة عضوية حية ومتحركة وتتمتع بالقابلية المستمرة للتطور والتغير سواء ما يتعلق من ذلك بالسمات الأساسية المميزة للنظام أو بهيكله التنظيمي ونمط أدائه.

2- أن كل نظام دولي يعمل كقاعدة عامة بطريقة المدخلات والمخرجات وأن بعض هذه المدخلات قد تكون ذات تأثير استراتيجي حاسم في قدرته علي التوازن.

3- أن النظام قد يكون محكما في تكوينه كما قد يكون في حالة من التسيب وعدم الانضباط، ويتوقف ذلك في النهاية علي طبيعة التقاليد التي استطاع إرسائها وتأصيلها.

ولهذا المنهج عدد من السمات لهذا المنهج .تتمثل فيما يلي : (شرود، 1992: 8-41)

1- امتلاك المنهج على طاقة عالية في التحليل يمكنها استيعاب مجموعة ضخمة من الحقائق والمعلومات وتحليلها.

2- قدرة هذا المنهج أن يربط المداخل الرئيسية المستخدمة في دراسة العلاقات الدولية ببعضها وبقدر من الشمول.

3- ساعد هذا المنهج على توحيد المصطلحات المستخدمة في تحليل السياسة الدولية والعلاقات الدولية.

الفصل الثاني

ماهية القوة وعناصرها واشكالها واهيمتها

الفصل الثاني

ماهية القوة وعناصرها واشكالها واهيمتها

لا يمكن الحديث عن مفهوم القوة في العلاقات الدولية دون ان نربطها بالدولة، اذ لا يمكن ترجمة القوة وتنفيذها الا عن طريق الدولة. وعليه فأن مفهوم القوة مرتبط بنشأة الدولة، حيث أصبحت الدول تسعى بناءاً على إمكانياتها، لكي تمتلك أكبر قدر من العوامل التي تعمل على زيادة قوتها وتعزيز ما لديها من امكانيات ، من خلال استخدام منهج النظم الذي يربط المداخل الرئيسية المستخدمة في دراسة العلاقات الدولية . ومن خلال هذا الفصل فقد تم الاطلاع على مفاهيم القوة واهم خصائصها وأدواتها، والتعرف على إشكال القوة، وكيفية استخدامها كوسيلة رادعه وأداة للهيمنة، وحماية للدولة من الأطماع. لذلك فهي وسيلة دفاع هامة في بقاء الدولة وديمومتها.

يوضح هذا الفصل مفاهيم القوه وعناصرها وأهميتها، على شكل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: القوة في العلاقات الدولية (المفهوم، الادوات، الخصائص).

المبحث الثاني: أشكال القوة

المبحث الثالث: القوة كأداة من أدوات السياسة الخارجية

المبحث الاول

القوة في العلاقات الدولية (المفهوم، الادوات، الخصائص)

لا يمكن ان تنشأ القوة في فراغ بل لابد من طرفين او اكثر، لذلك فالقوة ليست مجرد تأثير ، بل هي جزء من علاقة تقوم بين الأفراد والجماعات، ولا بد أيضا أن يكون لإحدى هذه الجماعات القدرة على إجبار الجماعات الأخرى على انتهاج السلوك الذي تريده الجماعة الأولى. فالقوة ليست فعلا ساكنا، إنما هي علاقة بين طرفين او اكثر يتم التفاعل في إطارها بوسائل وأساليب التأثير على الإرادات والسلوكيات, وهذا ما ابرزته الولايات المتحدة الامريكية من خلال استخدام قوتها في التأثير على سلوكيات الدول الاخرى في اظار النظام الدولي (مسلم، 2011: 43).

المطلب الأول: مفهوم القوة

تعددت مفاهيم القوة في العلاقات الدولية من حيث الشكل والقدرة والتأثير وكيفية الاستعمال والممارسة لان أساس كل صراع هو القوة الذي يتمثل في محاولة الإنسان إمكانية إخضاع الطبيعة من حوله عن طريق استخدام القوة (ابو شنب، 1995: 101).

وفي علم السياسة ظهر ثلاثة اتجاهات لمفهوم القوة وتفسيرها ركزت على مفاهيم اخرى للقوة والتي يمكن توضيحها كما يأتي:(جوليان، 1981: 92).

1- الاتجاه الأول: يعرف القوة على أنها القدرة في التأثير على الغير اي بمعنى القدرة على حمل الآخرين على التصرف بالطريقة التي تضيف لمصالح صاحب القوة.

2- الاتجاه الثاني: يعرف القوة على أنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة التي تخص المجتمع .

3- الاتجاه الثالث: يعرف القوة على انها المحاولة للجمع بين الاتجاهين السابقين ويعرف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على القضايا السياسية، أو عملية توزيع المهام وما يترتب عليه من مقدرة في التقرير أو التأثير في الموقف بالاتجاه الذي يرغب به صاحب القوة.

ويعتبر ميكيافيللي القوة هي أهم احد اهم الغايات التي يمكن تحقيقها، دون النظر لشرعية الوسيلة وشكلها او اخلاقياتها، التي من خلالها تنفذ القوة، وفي سبيل تحقيق هذه القوة لا يعطي أي اعتبارات الى مدى شرعية تلك الوسائل وأخلاقيتها، وهذا ما يضعه في قمة المذهب الواقعي. لتبرز أهمية القوة ودورها في قيام الدولة واستمرارها (بلقزيز، 1993: 23).

أن مفهوم القوة تجاوز المضمون الفكري الشائع، الذي يعتمد على المفهوم التقليدي العسكري، بل انتقل إلى المعنى الحضاري الذي ينظر الى القوة بفكر شمولي لتشمل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية. فمهما تعددت مصادر القوة، فأنها لا تكتسب وزناً وتأثيراً بمجرد وجودها، ولكن يرتبط هذا الوزن والتأثير بالقدرة على تحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال. فالقوة تبرز من خلال امتلاكها المصادر كالموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والسكان وغيرها، وقدرتها على تحويل هذه المصادر إلى عناصر ضغط وتأثير في إرادات الآخرين. ومن ناحية أخرى يمكن ممارسة القوة بالتأثير باستخدام الوسائل الدبلوماسية من جهة، او باستخدام وسائل الإجبار والأكراة من جهة ثانية. فاللجوء إلى القوة هو في الحقيقة يكون عند مرحلة العجز عن الحل بالطرق

السلمية، ويعتمد السعي وراء القوة على الموارد المتاحة من أجل تنفيذ سياسة الدولة (نيفين، 1994: 244).

فالقوّة هي إحدى المفردات التي توقف عندها كل المفكرين، وذهبوا إلى أن معناها هو القدرة على الفعل والاستطاعة، وعلى التأثير والنفوذ والسلطة (الصابوني، 1996).

في رأي كارل فريدريك، فإن أفضل تعريف للقوة هو أنها القدرة على إنشاء علاقة تبعية، فعند القول إن لإنسان ما قوة سياسية تفوق قوى الآخرين، فهذا يعني أن الآخرين يتبعون نظام أفضلياته. والقوة ليست مجرد التسلط ولكنها تتضمن أيضاً القدرة على الاستمالة والنفوذ لدى الآخرين. ويرى أنه بالاستخدام الصحيح والمناسب للقوة يمكن للطرف (أ) أن يجعل الطرف (ب) يفعل ما يريد دون ارغام أو قهر بمعنى يمكن تحويل القهر إلى اتفاق وتزامن كنفوذ جماعات الضغط في المجتمعات المتحضرة (هيئة البحوث العسكرية، 1990: 1).

أما (ميكافيللي) فقد اكد بأن القوّة هي الوسيلة والغاية النهائية التي تعمل الدولة للوصول إليها في مجالات العلاقات الدوليّة. في حين بلور علماء الجيوبولتيكا مفهوم القوّة بأنه مرادف لمفهوم السيطرة، ومنهم (راتزل) الذي رأى بأن الدولة هي كائن حي يحتاج إلى النمو والتطور حتى لو كان عن طريق القوّة (لايدر، 1981: 75).

وقد عرفت كلية الحرب الأمريكية مفهوم "القوّة القوميّة" للدولة على انها الإمكانية أو القدرة التي تمكن مستخدمها (الدولة) من تحقيق أهدافها القوميّة أثناء الصراع الدولي، أي بمعنى هي الطاقة العامّة للدولة التي تسهّل لها التحكم في تصرفات الآخرين والسيطرة عليهم (ربيع ومقلد، 1993: 496).

أما هانز مورغنتاو أستاذ المدرسة الواقعية فيفهم ويفسر السياسات الدولية على إنها " صراع من اجل القوة " أي انه اعتبر القوة غاية تطمع إليها الدولة لتحقيق مصلحتها عن طريق استخدام القوة (العبيدي، 1983: 45).

أما مفهوم القوة عند روبرت دال أستاذ المدرسة السلوكية فقد اعتمد على المنهج السلوكي حيث أن القوة قريبة من مفهوم السيطرة والقدرة والسلطة(العبيدي، 1983: 58).

أما الأستاذ مازن إسماعيل الرمضاني فيعرف القوة " إنما هي ظاهرة سياسية دولية نسبية، فالدولة قد تكون قوية في مرحلة محددة والعكس صحيح أيضا". إن القوة لا تُعد أن تكون في واقع الأمر، إلا بمثابة الانعكاس لقدرة الدولة على الفعل"(الرمضاني، 1991: 389).

المطلب الثاني: أدوات القوة

تحدد الدولة قدرتها على أساس الأداة او أدوات القوة. والدولة صاحبة القوة تكون دائما هي من تتحكم بطريقة استخدام الأدوات الدبلوماسية في السلم، الا انه في حالة الصراع، وغياب السلطة العليا الحاكمة، تندخل القوة التي لا تعترف بلغة المنطق والعقل ، ولا بلغة القيم والمباديء، ، وإنما تسعة لتحقيق هدف واحد هو تحقيق المصلحة، عن طريق أداتان هما الدبلوماسية والحرب (Hans,1978 :140).

أن كثير من المحللين يرون الدبلوماسية على انها تسبق الحرب وتلازمها وتعقبها. والأولى تمثل التركيز على القوة الفعلية من خلال تحقيق الدول لغايتها وفرض إرادتها من خلال الأساليب والمهارات الدبلوماسية ، حيث يمكن الاستفادة منها عن طريق التهديد دون التورط في الحرب، لان الحرب تتطلب

نفقات وموارد، اضافة الى ما تخلفه من خسائر ومخاطر على كلا الجانبين، خاصةً ظهور استخدام أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها، وسعي كثير من الدول على امتلاكها(الخزرجي،2005: 276).

إن امتلاك الدولة لأدوات القوة هو في الحقيقة الأساسية يعني ممارسة القوة، فكل الدول ترغب فى أن تؤثر على الدول المحيطة بها، أو ذات العلاقة بمصالحها، على نحو يحافظ على أمنها، ويطور اقتصادها، ويدعم مكانتها، مع ضمان استمرار ذلك في المستقبل. الا ان تلك الأهداف ستظل مجرد رغبات إذا لم تترافق مع وسائل أو أدوات يمكن من خلالها تحويلها إلى واقع (عبدالله، 2002:9).

فالوسائل مثل المال بالنسبة للأفراد هي التي تحدد القوة الشرائية لكل دولة مما هو متوافر في السوق العالمية من سلع وخدمات، أي حجم ونوعية ما يمكنها الحصول عليه من أمن ورفاهية أو مكانة (مسلم، 2011 :11).

لذلك تمتلك كل دولة في العالم تقريبا مجموعة من "وسائل القوة"، التي تتراوح بين أدوات رمزية تتشكل من عناصر محدودة الحجم والمهام، ومؤسسات ضخمة ذات أذرع أخطبوطية تزيد ميزانياتها أحيانا عن الدخل القومي لدول أخرى بكاملها. وبالتالي لم تقتصر أدوات القوة على الدبلوماسية والحرب بل هنالك الأدوات الاقتصادية والعسكرية والاستخباراتية والأيدلوجية والرمزية، ومن خلال ذلك تم الاطلاع على أهم ادوات العلاقات الدولية التي تمارسها الدول، حيث يمكن توضيحها كما يأتي:

1- الأدوات العسكرية : وتعد من اهم أدوات القوة التي تستخدمها الدول في حروبها واحتلالها للدول الاخرى، وتعتبرها العنصر الأكثر أهمية ضمن مكونات القوة القومية نظرا لخطورة الدور الذى تقوم به، وطبيعة المهام الموكلة إليها، وعنف التأثيرات الناتجة عن استخدامها، ففشل القوة الاقتصادية لدولة ما قد يؤدى إلى الفقر، بينما قد يعنى فشل القوة العسكرية لها الموت. وتشمل القوة العسكرية لأي دولة، بصفة رئيسية، قواتها المسلحة بأفرعها؛ البرية، والجوية، والبحرية وكفاءتها القتالية ومواقع انتشارها، إضافة إلى العلاقات الدفاعية التي تربط الدولة بالدول الأخرى، بما يحتويه من تعاون عسكري أو تحالفات عسكرية. ثم عنصر عسكري اخر فرعى يتعلق بقدرة الدول على الصناعات الحربية التي توفر للجيوش الأسلحة والذخائر والقدرة على الحصول عليها وقت الحاجة، وتطويرها في المستقبل، كما تشكل في الوقت ذاته مورد قوة يمكن أن يدعم أسس اقتصادها ودفاعها على المستويات كافة (الرمضاني، 1991: 187).

2- الأدوات الاقتصادية : وهي من الأدوات الهامة في تحديد قوة الدولة واستقلالها ومكانتها بين الدول، فتعد الموارد الطبيعية التي تملكها الدولة، اهم المؤشرات التي تحدد قدرة الدولة وقوتها، وأداة الاقتصاد هي أداة متشعبة الجوانب تمثل أحد أهم الوسائل متصاعدة الأهمية للقوة القومية للدول، إضافة الى كونها مورد قوة، وترتبط هذه القدرة بعدد هائل من الوسائل والأنشطة الخاصة بتصدير واستيراد (تجارة) السلع والخدمات، وتبادل الثروة والمعاملات المالية، ومنح المساعدات الاقتصادية، وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، ومنح أفضليات تجارية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الخارج، وجميع أشكال المفاوضات الخاصة بتنظيم التعاملات الاقتصادية كافة، كالتعاون

الإقليمي، فقد أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول (الرمضاني،1979).

3- الأدوات الدبلوماسية: وهي احد الأدوات التقليدية القديمة، وقد استخدمت بأشكال شديدة التعقيد في إدارة علاقات الدول، وتطورت مع الوقت لتتضمن أنماطا عديدة من أشكال التأثير، استنادا على شبكة من السفارات والقنصليات والمفوضيات التي لا تضم دبلوماسيين فقط، وإنما ملحقين تجاريين وثقافيين وإعلاميين وعسكريين وعناصر استخبارات يعملون في إطار أدوات القوى الأخرى. فالدبلوماسية وضحت السياسات والمواقف، والتنسيق السياسي، وإجراء المفاوضات، وعقد المعاهدات، والتوصل إلى تفاهمات فهي لم تعد ترتبط فقط بالمراسم أو الترتيبات أو توصيل الرسائل، وإجراء الاتصالات، ورعاية مصالح المواطنين في الخارج. لذلك أصبحت الدبلوماسية إطاراً لأنشطة واسعة النطاق تتم بين الحكومات والمؤسسات والممثلين في المؤتمرات والمنظمات، على نحو يصعب حصر حدوده(العاني، 1978: 120).

4- العامل السكاني: لقد لعب العامل السكاني(اليموغرافي). دوراً بارزاً في تكوين قوة الدولة، وبالتالي التأثير على قرارها السياسي الخارجي, لذلك فأن زيادة عدد السكان يساعد على قدرة الدولة سيطرتها على مواردها الطبيعية بشكل أفضل، بالإضافة إلى دور العامل السكاني في تعزيز القوة العسكرية للدولة، لأن الحرب التقليدية مازالت تلعب دوراً مهماً رغم التقدم التكنولوجي العالمي. فمن الصعب قهر دولة كثيفة السكان ومن الصعب أيضاً السيطرة عليها تماماً إذا ما تم قهرها، أما على الصعيد الأخر، فأن عدد السكان يتحكم في قدرة الدولة على رعايتهم وحمايتهم،

بمعنى ان الدولة كبيرة الحجم البشري ربما تصبح غير قادرة على حماية هذا الكم الهائل من السكان. أي ان الأمر يمكن أن يؤخذ من زاويتين مختلفتين (العاني، 1978 :45).

5- الأدوات الاستخباراتية: هي من الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في الحصول على مزيد من المعلومات عن الدول الأخرى، وترتبط في الأساس بعمليات جمع وتقييم المعلومات الخاصة بقدرات ونوايا وخطط وتحركات الأطراف الأخرى ذات العلاقة بمصالح الدولة، على غرار ما تقوم به عادة أجهزة الاستخبارات مستخدمة وسائل الاستطلاع والتصنت والجواسيس، بالتوازي مع مهام مكافحة المحاولات التي تقوم بها الأطراف الأخرى لنفس الأغراض ضد الدولة المعنية، إلا أن مهام أجهزة الاستخبارات كانت دائما أوسع من مجرد جمع المعلومات وتقييمها، أو الدفاع ضد محاولات التجسس المضاد، إذ أنها عادة ما تقوم بالأعمال التي اصطلح على تسميتها في العلاقات الدولية تقليديا بالنشاطات السرية، التي تصل بالنسبة لبعض الدول الى تنفيذ أعمال الاغتيال والحماية والاختطاف والتوريط أو تهريب الأسلحة أو الأموال عبر الحدود، ودعم نشاطات أو جماعات أو أشخاص في دول أخرى، وعقد صفقات أمنية وسياسية، وجميع المهام الأخرى ذات الحساسيات الخاصة. وقد اتسع نطاق اهتمامات تلك الأجهزة في السنوات الأخيرة ليتطرق الى مجالات عمل جديدة كالاقتصاد والتكنولوجيا، وأصبحت أوضاعها أكثر شفافية (عبدالسلام، 2002).

6- الأدوات الرمزية: يعد الفكر من الوسائل الهامة التي تسعى لتحقيقها بعض الدول او الجماعات، والقدرة على توظيف الفكر بما يؤدي الى خدمة تلك الدولة او الجماعات الأخرى. وترتبط هذه النوعية من القدرات بمجموعة من الأدوات التي تهدف إلى التأثير في أفكار الأطراف الأخرى،

وتشمل وسائل الإعلام والدعاية التي تصاعدت تأثيراتها بشدة في عصر الأقمار الصناعية، حيث تقوم هذه الوسائل بمجموعة من الأنشطة الموجهة الى التأثير في أفكار النخب غير الرسمية والأفراد العاديين في الدول الأخرى، بهدف تسويق توجهات معينة، أو الدفع في اتجاه تأييد أو رفض وضع معين، فقد أصبح الإعلام قوة، خاصة مع تصاعد أهمية تأثيرات الرأي العام في التوجهات السياسية للدول (NYE.,2005, 56).

7- الأدوات الأيديولوجية : وهي من اهم الأدوات التي استخدمتها دول الاتحاد السوفيتي سابقا كمحاولات الترويج للشيوعية في فترة الحرب الباردة. وتسعى هذه الاداة الى نشر تصور مثالي شامل لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في المستقبل، بما يحمله ذلك من قيم تخدم مصالح الدولة الفاعلة في المدى الطويل. كذلك ما تروج له الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى النمط الأمريكي للحياة (طعام، لباس، تقاليد، عادات)، أو القيم الغربية. وتختلف الأدوات الثقافية عن الوسائل الدعائية والأيديولوجية في أنها ترتبط بتوظيف الإنتاج الثقافي والتراث القومي في التأثير على الشعوب الأخرى، عبر الأفلام السينمائية أو المعارض الثقافية أو المهرجانات الدولية. ولقد كان ثمة نقاش واسع حول هذه القضايا كلها، في ظل توجه لإعادة النظر في المقولات التقليدية المتصلة بها، في إطار العولمة (Anderson,1993:42).

8- أدوات السياسة الداخلية، أحياناً يمكن توظيف أدوات القوة في المحافظة على الجبهة الداخلية للدولة، فالتأييد الداخلي لأى نظام سياسي يمثل توحيد جبهته الداخلية . لذا توظف النظم أدوات مختلفة لكسبه أو تشكيله أو السيطرة عليه. كما يمكن أن توظف النظم أدواتها التشريعية والتنظيمية وأوضاعها السياسية في التعاملات الخارجية.

9- الأدوات العلمية التكنولوجية، وترتبط باستخدام المعارف العلمية النظرية، والتطبيقات العلمية المعملية كأدوات أساسية للتأثير، كبرامج التبادل العلمي، والمساعدة الفنية، وبراءات الاختراعات، وبرامج استكشاف الفضاء، بأساليب مختلفة(Mark,1989,p79).

المطلب الثالث: خصائص القوة

تكون خصائص وسمات القوة متنوعة الأشكال والمصادر، فهي تعتبر مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت، و يكون داخل في تكوينها عدد كبير من العناصر والمتغيرات المادية وغير المادية التي ترتبط مع بعضها البعض. وهي كذلك شيء نسبي، لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى، لذلك تظهر القوة بشكل تدريجي وليس بشكل سريع، مما يعني أن بعض الدول الضعيفة نسبياً يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في أزمة معينة بشكل سريع وغير متوقع، بحيث يصبح بإمكانها التأثير على دولة أخرى أقوى منها وحتى إجبارها على تغيير سياستها،، فمثلا فقد تراجعت قوة الولايات المتحدة الأمريكية أمام مقاتلي فيتنام مع أنها تملك أسلحة دمار شامل، ولكنها خشيت من استخدامها خوفاً من رد فعل الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي آنذاك مما دفع صانع القرار الأمريكي إلى حصر المجهود الحربي في أسلحة تقليدية، وهكذا ظهرت محددات استخدام القوة الامريكية متمثلة بمعطيات دولية خارجية، بمعنى ان الدولة لا تملك القدرة على استخدام قواتها ذاتياً (مسعد،1994: 244).

وتتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإجبار والقسر الذي يتمثل بآلة الحرب. فاللجوء إلى القوة الخشنة يعرف على انه الوصول إلى مرحلة العجز عن الحل بالطرق السلمية ويعتمد السعي وراء القوة بناءاً على الموارد المتاحة من أجل تنفيذ سياسة الدولة، وليس هناك حد معين لمصادر قوة الدولة خاصة في المجال الدولي إذ يكون للأختلاف تأثير في المصادر من

دولة لأخرى، ومن مدة زمنية إلى أخرى على الدولة، ومرتبط بطبيعة الإطار الدولي وايضاً بمصادر قوة الطرف الأخر في العلاقة، وتوفير القدرة على إدارة مصدر القوة من قبل القيادات السياسية أو استغلاله. لذلك فأن هناك اختلافات في القوى النسبية للدول، ومرد هذا الاختلاف يعود إلى تباين ما هو متاح لكل دولة من المصادر والمكونات والموارد المادية وغير المادية(ربيع،1983: 54).

ومن خلال ذلك تم الاطلاع على أهم الخصائص التي تتميز بها القوة في العلاقات الدولية والتي يمكن إيجازها بما يأتي :

1- القوة جوهر العلاقات الدولية: تعد القوة المحرك السياسي والاقتصادي للدول في علاقاتها الدولية، لان القوة تمتلك القدرة على الإكراه والإجبار، كما أن السلطة جوهر السياسة، ويكون الفارق بين القوة والسلطة أن السلطة تتضمن القوة لكنها تكون مرتبطه بالغاية لتحقيق وحدة الجماعة عبر وسيلة الاحتكار الشرعي لأدوات القمع. اي بمعنى آخر ان السلطة التي يدور حولها الصراع في السياسية الداخلية هي السلطة المتمركزة في الحكومة التي تسيطر عليها لتحقق الوحدة والاستقرار اللذين يخدمان مصالحها. بينما القوة التي يدور الصراع حولها بين الدول ليست متمركزة ولا منظمة، وأنما الهدف منها هو تحقيق المصالح القومية لكل دولة، والتي تعتبر مصالح متعددة ومتعارضة بطبيعتها، ألأمر الذي يوضح طابع العداوة والحرب الذي يغلب على العلاقات الدولية، والناتج من فرض كل دولة لإرادتها لاجل تحقيق مصالحها في ظل غياب سلطة عليا تحتكر أدوات القمع(ناي، 2007: 65).

2- القوة تعتبر وسيلة وليست هدف: القوة تعتبر بحد ذاتها ليست هدف في نفسها ولكنها تعتبر وسيلة لغرض ممارسة النفوذ والتأثير الذي يتضمن الوصل الى الأهداف للدولة التي لا تخرج عن تحقيق المصالح القومية أو الوظيفة الحضارية، فضلاً عن حماية الأمن القومي وصيانة الاستقلال السياسي أو الردع، وهي ترجمة لمقولة مكيافيللي المشهورة "الغاية تبرر الوسيلة" أي أن تحقيق الغاية دون تحديد شكل الوسيلة سواء كانت شرعية او غير شرعية (حسين، 1976: 235).

3- القوة نسبية وليست مطلقة: قوة الدولة تعتبر هي القوة النسبية وليست المطلقة، حيث تقدر على أمرين: أولهما: القدرة على تحويل الى القوة الفعالة من خلال مصادر القوة المتاحة أو الكامنة. وثانيهما: يتمثل في جعل القادر على توظيف مصادر قوتها أقوى نسبيا من الأخرى، اي انه عندما تتساوى دولتان في امتلاك مصادر القوة نفسها، ولكن يكون احدهما قادر على التوظيف الفعلي لمصادر قوه والثاني غير قادر على التوظيف الفعلي لمصادر قوه (الدباس، 2008: 32).

4- القوة وسيلة يتحقق من خلالها الأمن والاستقرار : في ظل غياب السلطة الدولية ، فإن القوة صناعة وإرادة فرضتهما طبيعة العلاقات الدولية ، الأمر الذي أجبر الدول بشتى الوسائل والطرق إلى صنع مصادر القوة والعوامل المهنية لتفعيلها بوصفها الضمان الحقيقي لأمنها واستقرارها. وخير مثال قوة كل من اليابان وألمانيا بالمقارنة بأوضاعهما في نهاية الحرب العالمية الثانية.

5- الإكراه والإجبار والقسر : ممارسة القوة تتدرج بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإجبار والقسر من جهة ثانية، وعند الذهاب إلى استخدام القوة نكون قد وصلنا الى مرحلة العجز عن الحل بالطرق السلمية(ناي، 2008 :69).

6- توصف القوة بندرتها: مهما ملكت الدول من قوة فأنها تحرص على ما تمتلكه، وتحاول عدم تشتيت جهودها، و قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى لأن القوة بطبيعتها شيء نسبي. كما تظهر القوة بشكل تدريجي وهذا يعني أن بعض الدول الضعيفة نسبياً يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في أزمة معينة بشكل سريع وغير متوقع. والقوة تعرف ايضا على انها مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت يدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة المادية وغير المادية التي ترتبط مع بعضها والبعض الآخر، لذلك يكون أي استنتاج يتعلق بالقوة للدولة أو ترتيبها بين الدول الأخرى، وإن كان هذا مبنياً على المعلومات الحديثة، فهو في الواقع مرهون بزمن ظهوره، وهذا يتطلب إعادة تقييم الدولة بصورة مستمرة (الطاهر، 2003: 27).

المبحث الثاني

أشكال القوة

تنوعت مفاهيم القوة من حيث أشكالها ومصادرها ومظاهرها، فالقوة ليس مجرد القدرة العسكرية بل أصبحت القوة شاملة، فلم يعد امتلاك عناصر القوة، وأشكالها المختلفة، كافيا لنجاح الدولة في علاقاتها الدولية، لذلك يحدد دور أي دولة في المجال الدولي ووزنها، بحجم مواردها المادية أو البشرية التي تضعها في خدمة عملها الدبلوماسي الاستراتيجي. ومن واجب الدول أن لا ترسم لنفسها أهدافاً لا تستطيع مواردها تحقيقها (سويلم، 2017: 11).

لذلك لا يمكن إحصاء الإشكال والعوامل التي تزيد من قوة الدولة، فهناك الكثير يرى أن عناصر قوة الدولة تتكون من مجموعة إشكال وعوامل تساعد على زيادة قدرة الدولة وقوتها، ومن أهمها مساحة الأرض وطبيعة الحدود، حجم السكان ووجود الموارد الأولية، القوة المالية، الاستقرار السياسي والروح القومية، الطاقة الصناعية، درجة الإعداد العسكري، الأخلاق القومية وطبيعة النظام السياسي والوحدة الوطنية، التماسك الاجتماعي واحترام الدول وصداقاتها وتكون الاشكال الرئيسية للقوة على النحو الاتي (المعايطة، 2009: 33).

المطلب الأول: القوة السياسية

تعد الأنظمة السياسية والتوافق السياسي والانسجام داخل المجتمع السياسي ضمن إطار الدولة، لذلك كلما كانت الدولة تمارس الديمقراطية من خلال المشاركة السياسية، كلما أعطى ذلك مكانة وقوة سياسية لها. وعكس ذلك دكتاتورية القائد الحاكم تعني حالة عدم الاستقرار وزوال هيبة الدولة وقوتها،

لذلك تحتوى بنية كل دولة على إمكانات كامنة فيها، قد يستثمرها الشعب والنظام الذي يحكمه ويمثل أداته التنفيذية إذا ما كان هناك توافق وانسجام بين الشعب والنظام الحاكم. أما إذا كان هناك تنافر وتضاد بين الشعب ونظامه الحاكم، هنا يحدث تباعد بينهما، وتظل إمكانات الشعب وقدراته راكدة حتى يتوافر المناخ المناسب لإطلاقها(سويلم، 2017).

يبرز هذا الأمر واضحاً في الفرق بين البلدان التي تحكمها أنظمة ديمقراطية تطلق طاقات الشعب الخلاقة، لأن الشعب هو الذي يساهم في وجود هذه الأنظمة وتوليها السلطة، وبين البلدان التي تحكمها أنظمة ديكتاتورية خانقة أو الثيوقراطية [*](حكم ديني) تكبت قدرات الشعب وتمنع انطلاقه خوفاً على بقائها، وهو ما انعكس في ثورات بلدان أوروبا الشرقية في التسعينات من القرن العشرين عندما تخلصت الشعوب بنفسها من الأنظمة الشيوعية التي كانت تحكمها. وتعتمد القوة السياسية للدولة أساساً على القوة البشرية باعتبارها عماد كتلتها الحيوية، وتعد ثورات الربيع العربي هي ثورات استخدمت الثورة البشرية على الاستبداد والجهل، إضافة إلى ان غياب الديمقراطية والمؤسسية جعل هذه الدول سريعة الانهيار، لذلك تأثرت القوة بمجموعة من العوامل يمكن إيضاحها كما يأتي (مشتاق، 2014: 13):

1- مدى ممارسة الديمقراطية: حيث أن قبول الشعب بالنظام الذي يحكمه، وحرية الرأي، والتعددية الحزبية، ومدى ما يتمتع به الشعب من ديمقراطية في حياته السياسية، وقدرته على اختيار قياداته السياسية دون قيود، فأن ذلك يعطي للدولة قوة في بقائها وديمومتها.

---

*النظام الثيوقراطي بطبعه نظام وثوقي (دوغمائي) يحكم زورا باسم الله ويرى أن لا مجال لمعارضته ولا لمساءلته لأنه يتصرف من منطلقات غيبية ليس للإنسان أن يُدركها. ويتميز النظام الثيوقراطي بالنفوذ الواسع لرجال الدين.

2- الشخصية القومية: أن التوافق السياسي والانسجام الاجتماعي وإيمان الشعب بقضية بلاده، ووجود مشروع قومي تلتف حوله قوى الشعب خلف قياداته السياسية، وتأثير هذا الإيمان في الروح المعنوية للشعب، فأن ذلك يثبت أواصر الوحدة ويعطي للدولة قوة.

3- التماسك الاجتماعي بين فئات الأمة وطوائفها ومذاهبها، وفئاتها الاجتماعية والسياسية المختلفة، وعدم وجود تنافر أو صراع عرقي أو ديني، يولد خلافات وصراعات داخلية تهدد البنيان الداخلي للدولة.

4- التكوين القومي، وقدرة النظام الحاكم على حل مشكلات الأقليات في مجتمع الدولة، والقضاء على الميول الانفصالية والاستقلالية لهذه الأقليات

5- قدرة النظام الحاكم على فرض سلطة القانون واحترامها على الجميع، والقضاء على صور الفساد بجميع أنواعها، واستقلالية القضاء، وهو ما يولد ثقة الشعب بالنظام الذي يحكمه.

6- قدرة النظام الحاكم على اتخاذ القرارات الحاسمة خاصة في الأزمات والظروف الصعبة، ولا سيما ما يتعلق منها بقضايا الحرب والسلام، وقدرته على فرض قراراته ووضعها موضع التنفيذ، سواء في الداخل أو في الخارج.

7- مدى ما يتمتع به النظام الحاكم من احترام وتأييد ودعم ومساندة من القوى المجاورة له في البيئة الإقليمية، وأيضاً في البيئة الدولية، خاصة إذا ما كانت علاقاته طيبة مع جيرانه.

إن غياب الديمقراطية وغياب مظاهرها المتمثل في غياب المشاركة السياسية والانتخابات وتداول السلطة، هي من الأسباب التي تؤدي الى انهيار النظام الحاكم وعدم الاستمرار في إدارة الحكم، لذلك ثمة مظاهر للقوة السياسية التي تمارسها الدولة من خلال السلطة والقوة والاكراه، ومن اهم مظاهر القوة السياسية ما يأتي(مشرف، 2018: 18):

1- العنف السياسي: وتستخدم الدولة هذا الأسلوب لغرض أجبار الآخرين على القيام بأمر ما أو رفض القيام عن فعل يتعارض مع مبادئهم وما يطمحون إلى تحقيقه. ويتم ذلك عن طريق أجهزة الدولة مثل الجيش والشرطة و المخابرات والأمن وغيرها من الأجهزة القمعية متبعة طرق العنف والأهانة، وقد يطلق عليه أحيانا اسم العنف المشروع.

2- الاستبداد السياسي : ويكون هذا نتيجة للقرارات الديكتاتورية التي تنتج وفقا لرغبات السلطة الدكتاتورية الحاكمة وأن كان متعارضا مع رغبات الآخرين، ولذلك فأن التهديد باستخدام القوة اتجاة الاخرين يكون علنيا. وقد يتحول هذا التهديد إلى استخدام فعلي لغرض العنف والأهانه للناس وحرمانهم من امتلاك الأحتياجات المهمة والضرورية، أو عدم اعطائهم الحق بممارسة الأعمال الحرة مثل التجارة، بل تكون النتيجة احياناً إلى مطاردتهم ورصد جميع تحركاتهم من خلال التنصت ورصد عباراتهم والوصول بالناس إلى أعلى درجات الإعياء والتعب والإرهاق.

3- التأثير السياسي: يكون هذا التأثير عن طريق المكافأة أو الترغيب ، ويتم ذلك بعيدا عن استعمال الأسلوبين الماضيين وإنما يلجأ أصحاب السلطة السياسية إلى استعمال أسلوب الإغراءات والمكافآت.

4- السلطة السياسية: أن تقوم السلطة السياسية بتوجيه الناس وفق متطلبات معينة تراها الأصلح من وجهة نظرها وتعود بالمنفعة على الشعب، وقد يكون هذا القرار صادراً من سلطة شرعية منتخبة وبذلك لا تكون نسبة الإكراه عالية، إذ يكون خضوع الأفراد للسلطة الشرعية مبنيا على أساس التطوع بإرادتهم، وأحيانا لا يكون رضا تام وحر لدى الأفراد عن قرار السلطة السياسية ولكنهم يضطرون إلى تنفيذه لاعتقادهم أن صناع القرار السياسي لديهم من أساليب استخدام القوة ما يجبر الأفراد على تنفيذ قراراتهم (سميح، 1988: 76).

5- النفوذ السياسي :هو الوجه الثاني للقوة السياسية، وهي ممارسة عن طريق تفاعل اجتماعي تستخدم فيه وسائل الإغراء والترهيب والإقناع والسيطرة والهيمنة والإرغام والإكراه. وتوجد أشكال متعددة من النفوذ تتراوح بين الترغيب والاستمالة والاقتناع إلى السيطرة والهيمنة والردع والإكراه.

6- الهيمنة: يدل مفهوم الهيمنة على تأثير دولة على دولة أو دول أخرى، ويصف سياسات القوة التي تردع بها جيرانها المعتمدين عليها بالتهديد من أجل إجبارهم على الاستسلام.

7- الردع: يتميز الردع بوجود استراتيجية للتهديد بالعقاب، أي إقناع الخصم بأن التصرف غير المرغوب فيه سوف يكبده من الخسائر أكثر بكثير مما قد يترتب له من مكاسب. ويجب أن يكون الردع حقيقياً بمعنى ان الدولة تملك حقيقة القوة.

8- الإكراه: يعتبر شكل من أشكال التأثير وللإكراه اشكال متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية. والتهديد باستخدام القوة أو الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية هو شكل من أشكال القوة ويرتبط بمفاهيم القوة والتأثير والسلطة.

أن كثيرا من الدول تدعي أنها تمارس الديمقراطية او الممارسة الشكلية للديمقراطية. وادعت كثير من الدول أنها تسلك الديمقراطية وترعى حقوق الإنسان، وتستخدم القوة بأشكال مختلفة وتحت حجج متعددة في نفس الوقت. من جهة اخرى هناك من يرى القوة ضرورية جدا لإقامة الدولة وتأمين مستلزمات الحياة على إقليمها وفي نفس الوقت حماية الأفراد من الفوضى، وأن سيادة القانون في الدول الحديثة جاء نتيجة فرض لطبيعية القوة السياسية وبطرق مخطط لها وقانونية، وهذا يعتبر صحيح إلى حد معين فالدولة تحتاج إلى القوة على الصعيد الداخلي والخارجي أيضا(إمام، 1997: 35).

المطلب الثاني: القوة الاقتصادية

القوة الاقتصادية هي عماد القوة اليوم، لذلك كثير من الدول، بعد الحرب العالمية الثانية، قللت من اهتمامها بالقدرات العسكرية من خلال تقليص عدد الجيوش والاقتصار على الأمن الداخلي مثل المانيا وايطاليا واسبانيا، والاهتمام بالمقابل بالصناعات والتجارة والعمل على زيادة قدرة الإنتاج، لذلك فأن الدولة التي تملك اقتصاداً قوياً بطبيعة الحال، هي دولة قوية عسكريا وامنيا، لذلك تعتبر القوة الاقتصادية من أهم عناصر قوة الدولة، ويعتبر إجمالي الناتج القومي للدولة مؤشراً واضحاً على قوة الدولة الاقتصادية، كما يعطي معدل دخل الفرد أيضاً مؤشراً عن مدى تقدم الدولة وتحقيق الرفاهية لشعبها(طه، 2016).

كما تضيف موازين التجارة الخارجية دلائل توضح قوة الدولة في المجال الدولي. وتعتمد القوة الاقتصادية للدولة على قوتها في مجالات الإنتاج المختلفة من موارد الطاقة، والتعدين، والصناعة، والزراعة، والخدمات الإنتاجية الأخرى، والخدمات الاجتماعية، وأهم المؤشرات التي تحدد قدرة الدولة من حيث الإطار الاقتصادي المؤشرات التالية والتي يمكن توضيحها كم يأتي (سويلم، 2017):

أولا: الثروات الطبيعية: وهي الثروات التي تتواجد في باطن الأرض أو أعماق البحيرات والبحار الداخلية، والبحار والمحيطات، وما هو فوق سطح الأرض أو في الغلاف الجوي. وتعتمد الدولة في بناء صناعاتها– ومن بينها الصناعات الحربية– على ثروتها الطبيعية في المقام الأول، والصناعة. ومن اهم موارد الثروة الطبيعية موارد الطاقة، وهي التي تولد القوى المحركة للصناعة والزراعة ووسائل النقل بمختلف أنواعها، ومعدات وأسلحة القتال براً وبحراً وجواً، كما يعتمد عليها أيضاً كثير من الخدمات المنتجة مثل توليد الطاقة الكهربائية، وأعمال الري والصرف، إلى جانب الخدمات الأخرى غير المنتجة ولكنها ضرورية للحياة مثل التدفئة والخدمات الصحية. ومن أهم موارد الطاقة ما يأتي (مشتاق،2014):

أ. الفحم: من المواد الرئيسة في إدارة المصانع واستخدامه كوقود للسكك الحديدية وغيره من الاستخدامات الأخرى.

ب. النفط: يعتبر النفط مصدراً رئيسياً من مصادر القوة الاقتصادية، وبالتالي القوة السياسية للدول المنتجة لها في المجالين الإقليمي والدولي. بالمقابل يجعل النفط هذه الدول مطمعاً لدول أخرى في الدائرتين الإقليمية والدولية تريد السيطرة عليه، خاصة أن الشركات العاملة في التنقيب عنه واستخراجه ونقله وتكريرها هي شركات تشكل احتكارات عالمية تابعة للقوى العظمى في العالم– خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين.

ج. الكهرباء: تعد الكهرباء مورداً حيوياً من موارد الطاقة، خاصة بالنسبة للدول التي لا تجد حاجتها من موارد الطاقة الطبيعية (الفحم والبترول). ويعتمد توليد الكهرباء على موارد طبيعية مثل المساقط المائية، والسدود والقناطر، والمحطات الحرارية والغازية.

د. الطاقة النووية: وقد اتجه كثير من الدول نحو استخدام محطات توليد الطاقة باستخدام القوة النووية بواسطة مفاعلات الانشطار النووي أو الاندماج النووي.

هـ. مصادر الطاقة الأخرى: مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهي ما زالت في دور التطور والنمو، حيث تعتبر موارد الطاقة– مثل حقول ومنشآت النفط، ومناجم الفحم، ومعامل تكرير البترول ومنشآت تصديره، والسدود، ومحطات توليد الطاقة، ومستودعات الوقود، من الأهداف الاستراتيجية الحيوية المعرضة للأعمال العدائية عند نشوب الصراعات المسلحة.

ثانيا: توفر المعادن: تعد المعادن من اهم المواد المستعملة في الصناعات الثقيلة، وخاصة مادة (الحديد، المنجنيز، الكروم) وتقاس قوة الدولة بمدى اعتمادها على مواردها الداخلية من المعادن الحيوية والرئيسية لتغطية احتياجاتها الصناعية. وهناك معادن ثمينة ذات أهمية كبيرة في مجالات الصناعات الثقيلة التي ترتبط بها الصناعات العسكرية– مثل خام الحديد، الذي يدخل في صناعة الصلب، وخام النحاس الذي يعتبر أيضاً من أهم معادن الصناعات الثقيلة والصناعات التحويلية، وخام الكوبالت الذي يدخل في الصناعات الكهربائية والإليكترونية والكيماوية وصناعات الفضاء (الصواريخ والأقمار الصناعية والمنصات الفضائية، ومجموعة البلاتنيوم واليورانيوم الخام باعتبارها أساس الصناعات والقوة النووية. وتعتبر الدول العربية من الدول الفقيرة في إنتاج المعادن، ربما باستثناء مصر والجزائر اللذين ينتجان خام الحديد المستخدم في صناعة الصلب(العذاري، 2013).

ثالثا: حجم الزراعة: يعد القطاع الزراعي شريان الحياة للدولة، وبالتالي الدول التي لا تمتلك القدرة على الصناعة، فأن توجهها سيكون نحو الزراعة، كون الزراعة النباتية او الحيوانية لا تحتاج الى تقنيات معقدة كالصناعة. ويعتبر إنتاج الدولة لاحتياجاتها من المواد الغذائية– خاصة الحبوب– وتحقيقها

الاكتفاء الذاتي في هذا الشأن، من أهم متطلبات الأمن القومي للدولة، لأنه يعفي الدولة والشعب من التعرض للضغوط الخارجية إذا ما كانت الدولة تعتمد على استيراد حاجاتها من الحبوب– خاصة القمح– من الخارج، ولا سيما أثناء الحروب والأزمات، واحتمال تعرض خطوط الملاحة البحرية للعمليات الحربية من قبل السفن والغواصات الحربية المعادية(ابو جبل، 2017).

رابعا : حجم الصناعة: يمثل القطاع الصناعي العمود الفقري لقوة الدولة. وتعد الدول الغربية نموذجاً في اعتمادها على القطاع الصناعي الذي يشكل اعلى نسبة الايرادات في الدخل القومي. تعتمد قوة الدولة الشاملة، وقوتها الاقتصادية إلى حد كبير على مدى تقدمها الصناعي، ولقياس مدى قوة الصناعة في الدولة، اتبع مفكرو القوة الشاملة طرقاً مختلفة، فهناك كثير من المحللين السياسيين والاقتصاديين مثل برونواكى والذي قد اكد ان قياس قوة الدولة الصناعية بقياس استهلاك هذه الدول من الطاقة، وتبرز أهمية القوة الاقتصادية للدولة بشكل عام في كونها تلعب دوراً بارزاً في بناء القوات المسلحة وتطويرها للحفاظ على أمنها القومي، وتحقيق غاياتها وأهدافها القومية والإستراتيجية (عبدالهادي،2016: 65).

المطلب الثالث: القوة العسكرية والتكنولوجية

ترتبط القوة العسكرية بالقدرة التكنولوجية ارتباطاً كبيراً، لذلك أصبحت التكنولوجيا مرتبطة مع جميع العوامل التي تشكل قوة الدولة. والقوة العسكرية لم تعد قوة تقليدية بل يمكن من خلال أظهار مفاتن القوة، ومن خلال استعراض القوة عن طريق المناورات أو الاستعراضات العسكرية مثلا أن تشكل حالة الردع للدول الأخرى، لذلك فإن المكانة ترتبط وتقترن بالقوة والهيبة، لاسيما أن القوة تنضج من خلال قوة البنية التحتية للقوة المتمثلة بالقوة العسكرية والقوة التكنولوجية، وصولا الى القوة والنفوذ السياسي.

وبما أن القوة قيمة نسبية فأن الدول تجري تقييما على وضع قوتها الذاتية بمقارنته مع الوضع في الدول الأخرى وتستخدم القوة لتوسيع أهداف السياسة الدولية. وحتى يمكن ادراك مفهوم هذه القوة، فأن الباحث سيذهب الى مقاربة الامرين: القوة العسكرية والقوة التكنولوجية (كانتور، 1998: 74).

اولا: القوة العسكرية

تعد القوة العسكرية المقياس الحقيقي لقدرة الدولة، وهي المؤشر المعتمد لدى كثير من المحللين في معرفة قدرة الدولة، لذلك اتفق كثير من الباحثين على أن القوة الشاملة والتوازنات الإستراتيجية، يمكن معرفتها من خلال التوازن العسكري منفرداً أو في إطار التوازن الاستراتيجي للقوى الشاملة. ومن أهم الأساليب التي تستخدم لقياس حجم القدرات العسكرية ما يأتي (سويلم، 2017):

1- قياس حجم القوة البشرية العسكرية في القوات المسلحة :سواء العاملة ام بعد تعبئة الاحتياط.

2- قياس التوازن اعتماداً على مقارنة أعداد أسلحة ومعدات القتال الرئيسية سواء في البر (الدبابات، العربات المدرعة، المدفعية) أو في البحر (سفن قتال السطح، والغواصات)، أو في الجو (طائرات القتال والمروحيات الهجومية المسلحة).

3- قياس التوازن بمقارنة الإنفاق العسكري، الذي تنفقه الدولة من دخلها القومي.

4- حجم المعونات العسكرية الخارجية التي تؤثر بصورة مباشرة في حجم الإنفاق العسكري.

تختلف الدول المتقدمة صناعيا والتي تملك شركات عالمية لصناعة الأسلحة والصواريخ عن المؤشرات العسكرية السابقة، بل تعتمد على التكنولوجيا في تقييمها لقدرات القوة العسكرية، فهي تعتمد على النوعية وليس على الكمية، ومن أهم المؤشرات لتلك الدول ما يأتي (سماح، 2005):

1- أسلحة المواجهة المباشرة: وهذه تشمل الأسلحة البرية ودبابات القتال الرئيسية، وعربات نقل الجند والقتال المدرعة، وأسلحة المدفعية، وأسلحة الدفاع الجوي، ومن الأسلحة البحرية سفن القتال فوق وتحت السطح، ومن الأسلحة الجوية طائرات القتال.

2- أسلحة ومعدات الاستخدام والمعاونة :وتشمل جميع أنواع الأسلحة والمعدات التي يكون لها تأثير في التوازن العسكري، منها الأسلحة البرية والأسلحة المضادة للدبابات، خاصة الصواريخ المضادة للدبابات الموجهة بحكم فعالية تأثيرها في الحد من تأثير قوة الصدمة عند المدرعات في الهجوم (الشهاوي، 2014).

3- الذخائر : حيث تدخل أنواع الذخائر التي تؤثر في فعالية أسلحة المواجهة المباشرة مثل الذخائر الذكية دقيقة الإصابة والموجهة بالليزر أو حرارياً أو بأقمار صناعية.

4- أنظمة الملاحة والتوجيه عبر الأقمار الصناعية :حيث أدخلت أيضاً المعدات التي تعطي للسلاح ثقلاً في التوازن النوعي وتأثيراً على التوازن الكمي مثل : أنظمة إدارة النيران المتطورة ومعدات تقدير المسافة بالليزر، وأنظمة الملاحة والتوجيه عبر الأقمار الصناعية.

5- أنظمة الرادار: حيث يدخل ضمن أسلحة الاستخدام والمعاونة أنظمة الرادار والدفاع الجوي والصاروخي المزودة بها السفن الحربية، وسرعة ومدى عمل وتسليح هذه السفن، خاصة الصواريخ سطح/ سطح.

6- الأسلحة الجوية، فهناك طائرات الإنذار المبكر والقيادة والسيطرة مثل طائرات أواكس، E2C، وأضيفت لها الاستخبارات والكمبيوتر تحت اختصار C-4E .

7- أسلحة ذات القدرة المميزة وتشمل الصواريخ البالستية متوسطة وبعيدة المدى التي تطلق من منصات ثابتة أو متحركة والتي تصل إلى العمق الاستراتيجي للدول المعادية، وتطلق من الأرض أو من الجو أو من البحر، وغالبها موجه إما عبر الأقمار الصناعية، أو بالليزر أو تلفزيوني أو أشعة تحت الحمراء أو أي وسائل توجيه أخرى. وعند إجراء المقارنة بين أسلحة ومعدات القتال ينبغي ألا يقتصر ذلك على المستوى الكمي في المقارنة بين الدول، بل يجب أن يوضع في الاعتبار الفروق النوعية بين الأسلحة ومعدات القتال ومدى حداثتها(سليم، 1998: 47).

ثانيا: القوة التكنولوجية

التكنولوجيا هي أساس الحداثة في جميع المجالات الصناعية والعسكرية والمدنية والزراعية فهي عامل مشترك لكل حقول الصناعة والتطور، لذلك تعتبر القوة التكنولوجية ذات أهمية قصوى في تطور الدولة وقدراتها في المجالات والأصعدة كافة، خاصة العسكرية والاقتصادية، بعد أن خطت الدول المتقدمة خطوات واسعة وسريعة في تحقيق التقدم التكنولوجي، وامتلاك ناصيته التي أوصلها إلى غزو الفضاء، وقهر الأزمات التي تتعرض لها(بن زايد، 2010: 48).

لذلك أصبحت التكنولوجيا من وسائل القوة السياسية للدولة، ومحاولة فرض إرادتها على المجتمع الدولي. لذلك يتوقف التقدم التكنولوجي على مدى ما تحققه الدولة من تقدم علمي في مجالات الدراسة لأبنائها في المدارس والجامعات والمعاهد التخصصية، وإقامة مراكز الدراسات والبحوث والتطوير التكنولوجي، وتشجيع الباحثين على الابتكار، وتزويد المعامل بالمعدات التكنولوجية الحديثة التي تساعد

الباحثين على تطوير بحوثهم، وإرسال البعثات إلى الخارج، حيث الدول المتقدمة، وتبادل المعرفة التكنولوجية معها، بل باتت التكنولوجيا أساس المعرفة، حيث يساهم العامل التقني في إحداث ثورة شاملة عامة في مجال العلاقات الدولية، واصبحت مؤشراً في ميزان في العلاقات الدولية من حيث تصنيف الدول بين عالم متقدم و آخر متخلف (طشطوش، 2011: 11).

لا تقتصر فائدة التقدم التكنولوجي على الجانب العسكري أو النووي فقط، بل له مردودات إيجابية على التطور الزراعي والصناعي وخدمات النقل والصحة والتعليم. لذلك يمكن القول إن الدولة هي محور القياس للقوة القومية الشاملة وقياسات التوازنات الإستراتيجية، لذلك فقد تم تسخير الثورة التكنولوجية في تدعيم القوة العسكرية للدولة، فقد أعتمد الأمن القومي على طبيعة التكنولوجيا العسكرية ومستواها إذ يفرض التغير التكنولوجي على الدولة أن تغير أسلوبها في تأمين نفسها من خلال تأثير تلك التكنولوجيا في العلوم العسكرية ولاسيما فيما يتعلق بالأسلحة وتقنيات الرصد والاستطلاع فالوسائل العسكرية الحديثة من الأقمار الى الغواصات مبنية من مكونات الكترونية غنية بالمعلومات (إسماعيل، 2016 :31).

فمثلا الإستراتيجية الأمريكية توضع لتحقيق اهدافها عن طريق توظيف تكنولوجيا الإعلام وثورة المعلومات في ظل الصراع الدائر بين حضارات العالم وثقافاتها تزداد قيمة المعلومات وتوظيفها في العلاقات الدولية، فإن تدفق المعلومات التي يمارسها الغرب الصناعي اليوم تحمل في طياتها تهديدات ومخاطر جديدة على الثقافات الوطنية في دول العالم الثالث، فلا بد لدول العالم الثالث من تحصين أمنها الثقافي والحفاظ علية وسط هذا الجو العاصف من المتغيرات والتطورات المعلوماتية الكبيرة لذا

يشهد العالم اليوم فصلاً أخر من فصول التاريخ الإستعماري تحاول فيه الدول الكبرى مرة أخرى السيطرة على الدول الصغرى بـآستخدام وسائل وتقنيات (انور، 2017).

المبحث الثالث

القوة كأداة من أدوات السياسة الخارجية

أن الدور الذي تلعبه القوة، اتاح لها الامكانية في العمل كأداة من ادوات السياسة الخارجية وهذا ماسيتم توضيحة في هذا المبحث.

المطلب الأول: القوة كوسيلة للهيمنة

الهيمنة من اهم مظاهر قوة الدولة، وعندما تسيطر الدولة على نفوذ ما فهذا يعني قدرة الدولة وما تمتلكه من عوامل القوة، لذلك عرفت الهيمنة كمفهوم أكاديمي حديث استخدم في العلاقات الدولية، ويشير في أحد معانيه إلى السيطرة والتحكم من قبل قوة عظمى قادرة على توجيه النظام الدولي، وفق قواعد معينة ومتفق عليها – يشاركها في هذا النظام مجموعة من القوى تمتلك من القدرات ما يؤهلها لأن تكون إحدى قوى النظام، غير أن قدراتها لا تمكنها من تحدي القوة العظمى(الربيعي، 2013: 35).

لذلك منذ نشأة الدول وهي تعيش حالة الصراع من أجل القوة والبقاء والهيمنة، وبعد تبني تلك الدول الأيديولوجيات السياسية في مجتمعاتها، بدأ الصراع من أجل الهيمنة والانتشار، فسقطت أيديولوجيات واستمرت أخرى في حروب عالمية ودولية. وبعد نهاية الحرب الأيديولوجية بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة عام 1989م، هيمنت الولايات المتحدة منفردة على العالم بأيديولوجيتها الليبرالية المنتصرة. ثم نظر مفكروها للأخطار التي قد تجابه الهيمنة الأمريكية، فكان مضمون هذه الأخطار صدام الحضارات العالمية وهي رؤيا استجذبها الأمريكي صمؤيل هنتنغتون في كتابه صراع

او صدام الحضارت بعد انهيار الاتحادي السوفيتي، والغرض من ذلك هو هيمنة امريكا على العالم (علي، 23:2009).

لقد بدأت بوادر ظهور الهيمنة الأمريكية بعد سقوط سور برلين عام 1989م، وما تبعه من انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وسقطت الأيديولوجيا الاشتراكية وعلى إثر هذه الأحداث العالمية أعلن جورج بوش الأب عن بدء النظام العالمي الجديد، الذي تقوده الولايات المتحدة منفردة. وفي شهر أيلول 2002م، أذاعت إدارة بوش الابن على الملاءة استراتيجيتها للأمن القومي، وفيها أفصحت عن حقها في اللجوء إلى القوة للقضاء على أي تحدِ منظور للهيمنة، وكانت الدوافع المعلنة للولايات المتحدة هو تصدير الديمقراطية الغربية إلى منطقة الشرق الأوسط، وليست الأيديولوجي الغربية (تشومسكي، 2004: 9).

لقد جعل تخلي "قيادات الاتحاد السوفيتي عن دورها في العالم الولايات المتحدة الأمريكية تتقدم لتشغل كل المساحات التي باتت فارغة على المسرح السياسي الدولي، بعد انكفاء الاتحاد السوفيتي تحت لافتات وشعارات" إعادة البناء" تلك السياسة التي حولت التفاعلات الدولية بين القطبين وسياسة التوازن الدولي، الى تراجعات وانتكاسات، اخلت ليس بالدور السوفيتي وحده، وانما بكل موازين القوة في العالم، وأغرت الأمريكان بالانفراد والهيمنة على مقادير وتوجيه السياسات العالمية (السعدون،2001 :65).

لا يمكن الحديث عن الهيمنة ومظاهرها واشكاليتها دون الحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية، كونها الدولة الكبرى المهيمنة في العالم اقتصاديا وفكريا وسياسيا وامنيا، لذلك اينما يكون الفرد في أي دولة في العالم نجد ان الثقافة الامريكية موجوده على المستويات الثقافية والعلمية والتقليدية كافة، ممثلة في

شركاتها الترويجية والإعلامية والأمنية، فالأمركة هي ثقافة تقطن كل منزل في العالم من حيث شكل وجبات الطعام، شكل اللباس، مستوى التفكير، ثقافة امريكية في كل زاوية من كل منزل في العالم، ومن خلال ذلك تم الاطلاع على اهم مظاهر الهيمنة الامريكية في العالم موضحة كما يأتي (المصري، 2015 :43):

1- الهيمنة على المستوى العسكري: فالقوات الامريكية تتواجد في اكثر دول العالم ، لانها تملك اكبر قوة نووية وفضائية وكذلك بحرية، وهي الوحيدة التي تتوفر على أسطول بحري في كل محيطات العالم. كما لها قواعد عسكرية وتموينية وتجسسيه في كل القارات.

2- الهيمنة على مستوى البحث العلمي: فهي لا تخضع دائما لمنطق القوة. لقد ولى عصر الغزو وحل عصر التحكم في العقول. فقد استطاعت الولايات المتحدة جذب عشرات الآلاف من الأدمغة من طلبة وباحثين وحاملي الشهادات، الذين يحلون كل سنة بجامعاتها ومختبراتها ومقاولاتها. مما سمح لها بالحصول على 19 جائزة نوبل من أصل 26 في الفيزياء، و17 من أصل 24 في الطب، و13 من أصل 22 في الكيمياء. (هيئة البحوث العسكرية , 1990 :37).

3- الهيمنة العالمية: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى المهيمنة على العالم وذلك هيمنتها على هيئة الأمم المتحدة، ومجموعة الدول السبع الصناعية، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي(ابو اسامة، 2012 :22).

4- تعزيز قيم الريادة العالمية: تعزّز الهيمنة السيطرة العالمية للشعور الأمريكيّ بالاستثنائية، ورفض السماح للاعبين الدوليين بمشاركة واشنطن ، رغم ما يفرضه هذا الدور من أعباء على الدولة الامريكية، نتيجة التركيز لجميع الخصوم الدوليين عليها، وازدياد احتمالات العداء الأمريكية ، وتنامي التهديدات التي تستهدف استنزاف القوة الأمريكية(Ren,2002:107).

5- الهيمنة الأمنية : فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية في المحافظة على استقرار السلم والأمن الدوليين: فقد ادت الهيمنة الأمريكية إلى طغيان التوظيف المتبادل للقوة والمصلحة بين مختلف أطراف المجتمع الدوليّ، بطريقة تؤمّن استقرار السلم والأمن الدوليين، دون إشراف المنتظم الدوليّ، ودون الحاجة لنظرية الحكومة العالمية، والاعتماد على طرق غير اعتيادية في هزم مقاومي الهيمنة الأمريكية، من خلال الاقتراب من العدو، ومعارضة أيّ ائتلاف مناهض للهيمنة الأمريكية، القسوة في التعامل مع الأعداء، تقديم القوة على المبادئ.. وغيرها من المبادئ العملية للسيطرة العملية على العالم(خفاجي، 2005 :60).

6- الهيمنة الثقافية: فالثقافة الأمريكية هي الثقافة الأولى عالميا، وتعني في الثقافة الأمريكية تخلي الدول الضعيفة عن ثقافتها الخاصة ونشر ثقافة الدول القوية، من خلال نشر هويتها وثقافتها وعادتها وتقاليدها ونمطها الاستهلاكي قصراً على الشعوب الضعيفة من اجل طمس الهوية.

7- الهيمنة الاقتصادية: وتعني سيطرة الدولة القوية على موارد الدول الضعيفة وتسخير عناصر الإنتاج لصالح الدول القوية، وبالتالي تمارس الهيمنة الاقتصادية شركات صناعية عملاقة فتسيطر على اقتصاديات دول كثيرة.وقد برزت الهيمنة الاقتصادية لان الدول الفقيرة كانت عاجزة عن تلبية احتياجات سكانها من مدارس وجامعات وخدمات صحية من مشافي وعناية صحية، وفرص العمل،

وتوفير الغذاء الصحي والمتوازن للسكان، وانتشار الأمية بين المجتمعات الفقيرة ما يؤدي إلى حدوث مشاكل اجتماعية مثل انتشار الفوضى والاضطرابات داخل المجتمعات الفقيرة(عمارة، 1999: 12).

المطلب الثاني: القوة كوسيلة للدفاع

من استخدامات القوة في الدولة هي كوسيلة للدفاع، حيث ان الدولة التي تملك القدرة والقوة فبطبيعة الحال سيكون لها القدرة في الدفاع عن أمنها وحدودها وأمتها، بالمقابل فأن الدولة الضعيفة ستكون مرتع للطامعين والمحتلين والمستعمرين، فأي دولة تحاول الحصول على مقدار كبّير من القوة الإضافية لن ينتهي بها المطاف إلى الدخول فًي سلسلة من الحروب الخاسرة، وبناء علًيه ستدرك الدول عدم جدوى الهجوم وستركز بدل من ذك على المحافظة على مكانتها فًي مًيزان القوى. وإذا ما اتخذت بالفعل موقفا هجومًا فان أهدافها ستكون محدودة.(الغنيم، 1990 :33).

وهنالك مجموعة من الثوابت المهددة للقوة كقاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، والتي تضمنتها المادة 2 فقرة 4 من ميثاق الأمم المتحدة، (مادة 4/2 من ميثاق الامم المتحدة) حيث أورد الميثاق استثناءات عليها أهمها ما ذكرته المادة 51 منه، والتي جعلت استخدام القوة مشروعاً حال الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح بشرط التوقف فور تدخل مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين، وعلى أن تخضع الدول في ممارستها لحق الدفاع الشرعي، فردياً أو جماعياً لرقابة مجلس الأمن(ابو يونس، 2000: 102).

ويعد استخدام القوة في حالة دفاعه الدولة عن نفسها حق طبيعي مشروع وقد عرفت هذه الحالة في الأنظمة القانونية الداخلية كحق طبيعي، وقد عرفها القانون الدولي أيضاً كحق طبيعي لا يقبل التنازل عنه تتمتع به كافة الدول لدفع العدوان الواقع عليها، وقد استمرت فكرة دفاع الدولة عن نفسها كمبدأ أساسي في القانون الدولي، فلكي يشكل الفعل دفاعاً شرعياً عن النفس في القانون الدولي يجب أن يكون حالاً أو بالأحرى معاصراً للهجمة الواقعة(Joshua, 2004:106).

وهنالك من يرى من مؤيدي القانون الطبيعي امثال (كروشيوش) و(بيأتي) و(جنتلي) ثمة هنالك حق مشروع في الدفاع عن النفس، باعتباره أحد الأسباب المشروعة عن الحرب العادلة، او ربما يكون أحد الأسباب العادلة للحرب، وأن القانون الطبيعي لا يؤيد هذا الحق فقط بل إنه يأمر الدول لممارسته، ولهذا اعتبرت الحرب التي تقوم بها دولة لرد العدوان الواقع عليها من دولة أخرى حرب مشروعة واستخدامًا لحقها في الدفاع الشرعي، أي أن الدفاع الشرعي حق طبيعي أساسه أن مصلحة الدولة المعتدى عليها جديرة بالعناية، ولهذا يضحي القانون بمصلحة الدولة المعتدية وتكون تدابير الدفاع الشرعي داخلة في دائرة الإباحة (عون، 2004: 26).

في طبيعة الحال لا ترعب أي دولة تعيش في حالة من الاستقرار والدخول في نزاعات او المشاركة، فالدول تنأى عادة عن المشاركة في النزاعات المسلحة ليست طرفا فيها، وقد شهدت الدول إبرام عدد كبير من معاهدات الدفاع المشترك والتحالف العسكري، لتجنب ويلات الحروب، وبمعنى آخر يستفاد من رصد واستقراء أغلب حالات الدفاع عن النفس الجماعي أن هذه الصورة من صور الدفاع عن النفس كانت وسيلة للحيلولة دون وقوع هجوم مسلح أو من باب الاحتياط، وكان استخدام القوة

العسكرية من حالات نادرة واستثنائية من حالات الدفاع عن النفس الجماعي يقع خارج الحدود الإقليمية للدولة "الضحية(خماس، 1982: 162).

وفي مجال حق الدولة في استخدام القوة للدفاع عن امنها وحدودها وتقييم اذا كان ذلك الدفاع مشروع او غير مشروع، وقد شرع حق الدفاع الشرعي بنص اتفاقي دولي حيث نصت م51 من ميثاق الأمم المتحدة (المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة) "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلام والأمن الدوليين". وبناء عليه ينظم القانون الدولي مباشرة الدولة لهذا الحق فيشترط ما يأتي(خلف، 1973: 87):

1- أن يكون استخدام الدولة لحق الدفاع الشرعي لرد عدوان مسلح حال أو وشيك الوقوع عليها، ويوصف العدوان بأنه غير مشروع إذا استخدم ضد سلامة إقليم الدولة أو استقلالها السياسي وأن يكون على جانب من الخطورة.

2- أن يكون استخدام القوة هو الوسيلة الوحيدة لصد العدوان، وأن يكون بقدر متناسب معه، وإذا زاد عن حق الدفاع أو كان بقدر أكبر وبحجم غير لازم أصبح عدوانًا يحق للدولة الواقع عليها الدفاع الشرعي عن نفسها.

3- أن يبلغ مجلس الأمن فورًا بالتدابير التي اتخذتها الدولة استعمالاً لحقها في الدفاع الشرعي.

4- أن توقف الدولة الأفعال التي ترد بها الاعتداء إذا صدرت قرارات من مجلس الأمن تتضمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين

لذلك عندما تتعرض الدولة لهجوم مسلح، فإن الميثاق لا يمنع اعطاء الدولة حق استخدام القوة في شكل دفاعي فردي أو جماعي عن النفس، الا ان هذا الاستخدام انحصر في الحدود الدفاعية، وذلك إلى أن يصل محل الدولة المدافعة مجلس الأمن. وأن فعل مجلس الأمن على هذا النحو لا يعتبر من قبيل الأعمال الدفاعية بل هو دو طبيعة قسرية، وهدفه المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وفق ما تقتضيه قواعد الفصل السابع أو قواعد الفصل الثامن من الميثاق، عندما يتعلق الأمر بفعل إقليمي، أما بخصوص فعل الدفاع عن النفس سواء معه الفردي أو الجماعي، أو الفعل ضد دولة عدو سابق، فإن الأمر لا يحتاج إلى تفويض من مجلس الأمن، حيث يقوم الحق بمجرد تعرض الدولة الضحية لحالة عدوان مسلح، وسوف نتناول هنا مسألة الدفاع الشرعي عن النفس أو الدفاع عن النفس (عون، 2004 :43).

أن حق الدفاع الدول المتحضرة والمتطورة، هو من صلاحيات المنظمات الدولية كعصبة الأمم أو هيئة الأمم المتحدة، ومع هذا فإن استخدام القوة للدفاع عن النفس يعتبر حقا استثنائيا بالنسبة للمنع العام لاستخدام القوة الوارد في الميثاق، وقد يكون من المناسب تحويل الدول استخدام هذا الحق، بعض النظر عن الصلاحيات المعطاة إلى المنظمة المركزية العالمية وذلك لوجود بعض الظروف القسرية والتي تؤثر بشكل مباشر على الدول المعنية، وعليها حماية نفسها بنفسها ولم يوضع لحد الآن أي تعريف مقبول بشكل عام لحق الدفاع عن النفس وإن كانت هناك محاولات في هذا السبيل(نصيري، 2003).

وفي مجال التدخل او المساعدة العسكرية فلا بد من التمييز نظريا بين الدفاع عن النفس الجماعي وبين المساعدة العسكرية التي قد تقدمها دولة إلى دولة أخرى نتيجة طلب من هذه الأخيرة للرد على تدخل خارجي تعرضت له، ويبدو ان الأزمة السورية تشكل المثال في هذه الحالة، حيث يرى النظام السوري ان الوجود الروسي والإيراني في الأراضي السورية يعد في إطار المساعدة العسكرية، الا ان النظام السوري يرى ان الوجود الامريكي والبريطاني والفرنسي هو تدخل واعتداء على سوريا (عاطف، 2015).

أخيرا فقد تم جواز استخدام القوة في إطار الدفاع عن النفس الجماعي وفي هذه الحالات أثيرت تساؤلات حول توافر شرط الهجوم المسلح وحول توافر طلب فعلي أو حقيقي بالمساعدة من جانب الدولة الضحية، فقد أدخلت النظرية ضمن ثنايا ميثاق الأمم المتحدة في إطار الفصل السابع منه، وقد اثيرت مجموعة من الصعوبات الأخرى بشأن الدفاع عن النفس الجماعي مسألة تحديد طبيعة هذا الحق فهل هو حق مستقل يخول دولة ثالثة استعمال القوة دفاعا عن دولة ضحية لهجوم مسلح أو أنه ينطوي على جملة من الحقوق الخاصة بدفاع عن النفس فردى لا يجوز إهماله أو ممارسته إلا إذا كانت الدولة الثالثة هي ذاتها ضحية للهجوم المسلح (خماس، 162:1982).

المطلب الثالث: القوة كوسيلة للردع

يعتبر الردع واحد من مظاهر القوة في العلاقات الدولية، والردع هو مفهوم بسيط لردع العدو دون أن يفكر في استخدام قوته، ويمتاز الردع بوجود استراتيجية للتهديد بالعقاب، بمفهوم اخر هو إقناع الخصم بأن التصرف غير المرغوب فيه سوف يكبده خسائر أكثر بكثير مما قد يترتب عليه من

مكاسب، ويجب أن يكون الردع مصداقياً، وأحياناً تكون القوة في إغراء طرف أخر بالمكافأة (شنكاو،2014 :42).

وقد عرف الردع بأنه محاولة طرف ما ثني طرف آخر عن الاتيان بفعل يرى الطرف الاول انه ضار به او يجده ضروريا لمنع الطرف الاخر من ان يفكر جدياً بالقيام بعمل ما او الأتيان بتصرف او سلوك معين يمكن ان يشكل تهديد لمصالحه او لاهدافه او لموقعه او لمكانته.

وقد ظهر مفهوم الردع في الأدبيات السياسية والعسكرية بعد الحرب الباردة فهو مفهوم ليس جديدا في العلوم العسكرية والاستراتيجية، كما انه ليس كذلك في الحياة السياسية والاجتماعية، ولا يختلف عن العديد من المفاهيم التي جرى ولا يزال تداولها ضمن الأدبيات السياسية والعسكرية ولا ينحصر كذلك في القضايا والاستراتيجيات العسكرية. وان كانت اكثر استخداما له، فالردع يحدث نتيجة احتمال ان يؤدي الردع الى احتكاك او مواجهة محتملة الوقوع بين طرفين او قوتين او اكثر اذ يمكن العثور عليه حتى في الممارسات السلوك اليومي للافراد والجماعات والدول المختلفة(الناصر، 2004: 11).

لذلك الردع هو التهديد، ومنع حدوث سلوك غير مقبول. لذا يغلب أن يكون أكثر انتشاراً أو أهمية في علاقات الكراهية وليس في علاقات الانسجام. فيغلب أن تقوم الجهة الفارضة – بالتهديد في ظروف تجدها غير ملائمة تجاه الجهة المفروض عليها التي تريد الجهة الفارضة أن تعارض سلوكها أو حتى وجودها. من هنا يعتبر الردع حالة خاصة من علاقة القوة – تلك الظروف للمعارضة الاجتماعية التي تتميز باستخدام العقوبات(الحاج، 2017: 12).

وقد يكون الردع بتنفيذ سلسلة من العقوبات من خلال التهديد بالقوة بهدف إثناء الخصم عن تنفيذ سلوك غير مرغوب. لذلك يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال التهديد بالانتقام او ما يسمى بالردع العقابي، أو عن طريق إنكار قدرة الخصم على تحقيق أهدافه من الحرب أي الردع بالإنكار، وهذه التعاريف البسيطة غالبًا ما تقود إلى نتيجة مفادها أن كل ما يتطلبه الردع هو التلويح بقوة كافية. طالما أن كلا الطرفين ينتهجان ممارسات "عقلانية"؛ أي وفقًا لحسابات المكسب والخسارة، وإذا لم تكن لدى أي منهما نزعات انتحارية، فإن قدراتهما العسكرية ستجعلهما في حالة ضبط النفس دائمًا (كولن،2007: 47).

لذلك فأن جميع المواقف تؤكد أن الردع لا يتعلق بالتوازنات العسكرية فحسب بل بالمصالح أيضاً، فإذا كانت مصلحة الخصم في تحقيق هدف معين أكثر من تحقيق مصلحته الشخصية، فقد يفشل أسلوب الردع، لذلك تعد أزمة الصواريخ الكوبية التي حدثت في عام 1962 مثالاً نموذجيًا على ذلك. فعندما أصبح واضحًا أن واشنطن على استعداد للدفاع عن مصالحها الأمنية الأساسية، قام الاتحاد السوفيتي بسحب الصواريخ التي كان قد بدأ في نشرها في كوبا. كذلك حرب فيتنام هي نموذج لسياسات الردع الأمريكية. فبالرغم من التفوق العسكري الواضح لصالح الولايات المتحدة، فقد اضطرت إلى الانسحاب في نهاية الأمر بسبب استعداد الفيتناميين الشماليين والفايتكونج لتقديم تضحيات في سبيل تحقيق أهدافهم أكبر بكثير من تلك التي كانت الولايات المتحدة على استعداد لتقديمها دعمًا لفيتنام الجنوبية. هذه المجموعة المتباينة من المصالح لا تؤدي إلى فشل أسلوب الردع فحسب، بل أيضًا إلى خسارة القوى الكبرى للحروب الصغيرة(داود،1988: 13).

فقد تثير كذلك نظرية الردع مجموعة من التساؤلات حول امكانية ان تكون فيها التهديدات وسيلة فعالة للسيطرة على السلوك، هنالك ثمة مجموعة من الافتراضات تؤكد حالة الردع :

1- الهدف من الردع هو الحاق الاذى بالأخرين وليس الدفاع عن النفس: حيث ان كثيراً ما يرى الطرف المفروض عليه التهديد أن الباعث هو الرغبة في إلحاق الأذى وليس احتياجات الدفاع عن النفس.

2- اعتبار التهديد محاولة لمنع سلوك : فقد يمكن اعتبار التهديد محاولة لمنع سلوك مشروع يشعر الطرف المفروض عليه بأن من حقه ممارسته.

3- قد لا يردع التهديد السلوك العدواني بل يحوله إلى أغراض بديلة

4- الردع قد يخلق حالة من التوتر : قد يؤدي التهديد عبر إيجاد توتر ضمن جماعة صناعة القرار إلى إبطال نمط السلوك العقلاني الذي يشكل شرطاً أساسياً ضرورياً لكي يحقق الردع أغراضه. فقد يكون السلوك خاصة تحت الضغط عكس المطلوب فيما يتصل بالردع(بروتر، 2011).

بناء على ذلك فأن تسلّم نظرية الردع بأن العدو (ب) لن يقوم بالهجوم على (أ) ما دام يعلم مسبقا بأن مستوى ما سيلحق به من دمار سيكون كبيرا. العكس تماما قد يحدث في العلاقات الدولية و هي الحالة التي ترغب فيها (أ) قيام (ب) بالسلوك (ج) و لكنها لا تقوم بالتأثير على (ب) خوفا من قيامها بالسلوك (د) و هو رد فعل لا يخدم مصالح (أ) من وجهة نظرها(داود،1988).

تعد التكنولوجيا والقدرة التصنيعية للسلاح احد وسائل استمرار وديمومة سياسات الردع، والردع هو استراتيجية قائمة تمارس وجودها في العلاقات الدولية، وما يجعل من علاقة استراتيجية الردع علاقة مستمرة هو ما يطلق عليه الآن ثورة الشؤون العسكرية التي أتت بها دلالة ثورة التكنولوجيات الحديثة

المتاحة لدى أطراف متنوعة مكَّنتها من التطلع إلى أحداث مستويات خاصة من الردع في مواجهة أطراف نووية بالدرجة الأساس(شجاع،2017: 43).

اخيراً ومن خلال ما سبق فأننا نلاحظ أن الردع هو عبارة عن محاولة طرفٍ ما منع طرف آخر من القيام بفعل يرى الطرف الأول أنه قد يلحق الضرر به، أو يجده ضروريا لغرض منع الطرف الآخر من أن يفكر بالقيام بعمل معين، أو القيام بتصرف أو سلوك ما يمثل تهديدا لمصالحه أو لأهدافه أو لموقعه أو لمكانته، وغير ذلك، وفي سياسة الردع يوجد اربع مظاهر (العساف، 2018 :31):

1- الردع بالعقاب: يتمثل بتهديد الخصم بالعقاب القاسٍ إذا ما تم الذهاب الى إجراءات يعارضها الطرف الذي ينوي الردع.

2- الردع بالحرمان: يتمثل بحرمان الخصم من استخدام قوته المتاحة لدية، أي محاولة إقناعه بأن الذي عزم على ردعه قد يكون محصن لدرجة تجعله يقتنع بأن ما أن يقدم عليه لا يحقق له المكاسب التي توازي خسائره.

3- الردع بالمكافأة: يتمثل هذا بالعمل على إغراء الخصم بأنه إذا ما عدل عن اتخاذ إجراءات غير مرغوب فيها فإنه سيتم اعطاءه مكافأة.

4- الردع بالتطمين: يثمل بالعمل على تطمين الأطراف الأخرى والسعي الى إقناعها بالنوايا السلمية مما يؤدي الى التخفيف من مخاطر استفزاز الآخرين ومنعهم من استخدام العنف دفاعا عن النفس، من دون أن يعني ذلك التخلي عن استخدام الوسائل الأخرى المتاحه لهم.

أن القوة لم تعد تقتصر على المفهوم العسكري التقليدي الذي يعد المؤشر البارز على دلالات القوة بين الدول في حقل العلاقات الدولية، بل ان القوة العسكرية هي جزء من قوى متعددة شاملة، لذلك الدولة التي لا تمتلك القوى الشاملة تعد دولة ضعيفة لا يمكن ان يكون لها اثر في العلاقات الدولية، من هنا أصبحت الحاجة ملحة بأن تمتلك الدولة القوة الشامل التي تعزز القوة العسكرية فيجب ان تكون الدولة ذات إمكانات اقتصادية (موارد طبيعية، صناعية، زراعية) وقدرات عسكرية، تتمثل في (إمكانيات تكنولوجية،صورايخ، أقمار صناعية). وقوة سياسية تتمثل في (الانتخابات، الممارسة الديمقراطية، المشاركة سياسية) وقوة اجتماعية تتمثل في (التجانس الثقافي والاجتماعي، توافق عرقي، عقائدي، أيدلوجي) كل هذه المؤشرات والقدرات هي التي تعزز وجود القوة في العلاقات الدولية، ومدى تأثيرها على سلوكيات وقدرات الدول الأخرى.

الفصل الثالث

القوة وسلوك الدول في اطار النظام الدولي الجديد

الفصل الثالث

القوة وسلوك الدول في اطار النظام الدولي الجديد

في عام 1988، كانت نهاية الحروب التي تدعى بالحروب المتكافئة او الحروب النظامية (الحرب العراقية الإيرانية)، وقد كان هناك بداية لظهور النظام العالمي الجديد حين تم الغزو العراقي للكويت والذي تم الاعلان عنه من قبل الرئيس الامريكي جورج بوش الأب في خطابه الذي أعلنه بمناسبة إرسال القوات الأمريكية إلى الخليج في 2 اب 1990. فقد جاء هذا الخطاب ليعرف النظام العالمي على أنه مجموعة من القوانين والقيم الكامنة التي تفسر حركة هذا النظام وسلوك القائمين وأولوياتهم واختياراتهم وتوقعاتهم، وكان هذا مدخلاً للتحدث عن فكرة عصر جديد و حقبة للحرية، وزمن للسلام لكل الشعوب. وبناءً على هذا، فأن الاخلاقيات والإجراءات المتبعة يتم تصويرها على أنها نوع من أنواع تبسيط العلاقات وتجاوز العقد التاريخية والنفسية، والنظر الى العالم باعتباره قرية واحدة. وأن هذا النظام يعمل على ضم العالم بأسره، فلا يوجد هناك انفصال أو انقطاع بين المصلحة الوطنية والمصالح الدولية وبين الداخل والخارج. في الوقت نفسه، فهو يعمل على ضمان الاستقرار والعدل بين الجميع، بما في ذلك المجتمعات الصغيرة، ويضمن حقوق الإنسان للأفراد (العامر، 2016: 7).

لقد قام النظام الدولي في السابق على أساس مبدأ نظام توازن القوى ما بين الدول الفاعلة فيه والذي تحكمه القوة، وقد عرف بالنظام الدولي متعدد القوى. لقد شكل هذا النظام القاعدة الاساسية في وجود النظام السياسي الدولي (الأوروبي) واستمراره انذاك، وهي الدول الكبرى، ذلك أنه لم يكن هناك

سلطة دولية مركزية عليا دائمة وفعالة يمكنها أن تفرض هذا التوازن ونصرته ضد كل أشكال التهديد والعدوان (مقلد، 2007: 41).

وبما ان النظام الدولي الجديد قد شكل نتيجة سلسلة من التحولات والتغيرات فرضتها المستجدات الدولية، فلا بد من تتبع مفهوم القوة في هذا النظام في سياقين جاءا في مبحثين:

المبحث الاول: عناصر قياس قوة الدولة المعاصرة

المبحث الثاني: تحولات القوة في أنماط بنية النظام الدولي الجديد

المبحث الاول

عناصر قياس قوة الدولة المعاصرة

إن عناصر قوة الدول، بطبيعة الحال، لا تتسم بالديمومة والاستمرار، بل ينتابها الكثير من التغير والتبدل، وما يترتب على ذلك من اختلال في موازين القوى. وعلى سبيل المثال، فإن الاتحاد السوفيتي في السابق كان في أوج قوته وعظمته ويتنافس مع الولايات المتحدة في مركز الصدارة، نظراً لامتلاكه لكل عناصر القوة وقدرته على استخدامها الامثل، الأمر الذي مكّنته من الوصول إلى تلك المنزلة. وبعد الحرب العالمية الثانية، فقد طرأ تغيير جذري على الاتحاد السوفيتي، بالرغم من امتلاكه أعظم ترسانة للأسلحة التقليدية علاوة على الأسلحة النووية في تلك الفترة، إلا أنه لم يتمكن من الحفاظ على عناصر قوته التي بدأت تتدهور وتتهاوى حتى وصلت إلى حالة الانهيار والتفكك ليترك الساحة معبّدة وخالية أمام الولايات المتحدة الامريكية التي انفردت بالقوة، وهيمنت على النظام الدولي الجديد بدون منازع (عبدالمبدي، 2016: 3).

قوة الدولة مفهومها وعناصرها

أن المحاولات العديدة لعلماء السياسة في وضع تعريف موحد لمفهوم "قوة الدولة"، كانت مختلفة بناءاً على مفهوم القوة في التأثير والقدرة والسلوك. فالقوة تعرف على انها صلب علم السياسة، إذ بها يُصْنع القرار السياسي ويوضع موضع التنفيذ في شتى نواحي الحياة ، فمهما اختلف العلماء في أمكانية تحديد بداية ظهور هذا المصطلح على المسرح السياسي، فإن ذلك لا يغير من الحقيقة شيئاً. وبالرغم من ذلك فأنه ليس للقوة تعريف جامع شامل. ويعود السبب في ذلك إلى انعدام وجود إجماع بين المفكرين

والمحللين والسياسيين، أو بين علماء الاجتماع بشأن طبيعتها، لتتنوع الصور التي تتخذها القوة، إذ لا يوجد تنظيم من دون أن تكون القوة هي جوهر الأسس الذي يستند علية (جعفر، 1995: 34).

ويعد ميكافللي من أهم رواد النظرية الواقعية التي تعتمد على مفهوم القوة، فقد اعتبر أن القوة هي من العناصر الأساسية لقيام الدولة، ويؤكد على أن الدولة هي قوة توسعية، حيث أن وجود الدولة أو المؤسسة أو المنظمة يعتمد بالدرجة الأولى على القوة لأنها المصدر الوحيد للمحافظة على ديمومتها وتوسعتها (حماد، 1982: 89).

فقد كان أبن خلدون من الأوائل الذين تعرضوا لمفهوم قوة الدولة حينما قسم القوة السياسية الى عدة أنواع، وبيان أن وجود القوة في وجود الدولة والحفاظ على استمرار الحكم، وأكد على أن القوة السياسية تتمثل في الاستبداد والتأثير والأغراء (الجابري، 2014: 123).

وعليه فقد عُرف مفهوم القوة بأنه التأثير والنفوذ والسلطة، وهو القدرة على الفعل والاستطاعة والطاقة وهي ضد العنف. في حين تم تعريف القوة الشاملة للدولة على أنه قدرة الدولة على استخدام كافة مواردها بأسلوب ينعكس تأثيره على الدول الاخرى. وقد قال «راى كلاين»: إن قوة الدولة الشاملة تتكون من خمسة عناصر أساسية وهي الكتلة الحيوية الحرجة للدولة وهي تعني الأرض والسكان، القدرة الاقتصادية، القدرة العسكرية، والهدف الاستراتيجي، والإرادة الوطنية. لذا يتضح من خلال تحليل عناصر ومكونات القوة الشاملة للدولة فأنها تتمثل في القدرة السياسية (القدرة الداخلية)، القدرة الدبلوماسية (القدرة الخارجية)، القدرة الاقتصادية، القدرة العسكرية والقدرة المعنوية (الشهاوي، 2014: 4).

هناك العديد من المظاهر والأساليب التي تظهر قوة الدولة، ويتم استخدامها من أجل أبراز هيبة الدولة في الممارسات التي تجريها على شعوبها أو على مستوى الدول لفرض سلطتها على الآخرين، ومن اهم مظاهرها ما يلي(إمام، 1997: 65):

1- أسلوب العنف: يعتبر هذا الاسلوب من ابرز مظاهر قوة الدولة، فيتم استخدامه من أجل أرغام الآخرين على القيام بفعل أو الامتناع عن فعل يتعارض مع ما يؤمنون به ويطمحون إلى تحقيقه، ويتم ذلك بمساعدة أجهزة السلطة مثل الجيش والشرطة وغيرها من الأجهزة القمعية. وغالباً ما يرافق هذا الاسلوب طرق متبعة للإيذاء الجسدي والاعتقال، وقد يدعى أحيانا باسم العنف الشرعي.

2- استعمال الاستبداد: هذا الاسلوب يتم اتباعه عند وجود قرارات دكتاتورية تصدر بناءً على رغبات أفراد مستبدين، ويتم الاعتماد على هذه القرارات حتى لو كانت متعارضة مع رغبات الاخرين، وعليه فالتهديد باستعمال القوة يكون علنيا وقد يتحول هذا التهديد إلى استعمال فعلياً للعنف ولإهانة أو حرمان الاشخاص من امتلاك الأشياء الهامة والضرورية.

3- وسيلة التأثير: يتم اتباع هذا الأسلوب من قبل أصحاب السلطة السياسية، حيث يتمثل في استعمال أسلوب الإغراءات والمكافآت، فيكون التأثير عن طريق المكافأة أو الترغيب.

4- سياسة السلطة: هذا الأسلوب يتم عند اللجوء الى السلطة لتوجيه الافراد وفق رغبات محددة تراها الاصلح من وجهة نظرها وتعود بالمنفعة على الشعب. وقد تكون هذه الرغبات موجهة من سلطة شرعية منتخبة وبذلك لاتكون نسبة الإكراه عالية، إذ يكون خضوع الأفراد للسلطة الشرعية بناءاً على أساس التطوع بإرادتهم (السعيد، 2008: 14).

اما بخصوص عناصر الدولة، فأن الدولة تعتبر الوحدة الرئيسية والفاعل الرئيسي الوحيد الدولي، حيث يمكن تخصيصها بأنها وحدة سياسية اقتصادية اجتماعية قانونية دائمة، تتكون من عدد من الأفراد تابعين لإقليم معين ويكونون خاضعين لسلطة عليا، ويتم تقسيم عناصر الدولة إلى عناصر مادية وسياسية وكما يلي (الشقباوي، 2007: 2):

1- الأرض او الإقليم: يعرف الإقليم على أنه رقعة جغرافية يسكنها مجموعة من الافراد يكونون خاضعين لسطلة دولة معينة، وقد ظهر هذا المفهوم مع ظهور الدولة الحديثة أو ما يسمى الدولة الأمة خلال القرن 16، ويعتبر من المفاهيم الجديدة في الفكر السياسي. ويمكن التنويه بأن مفهوم الإقليم لا يتم تحديده بالحدود البرية فقط، وإنما يدخل في ذلك الجو والبحر.

2- الشعب: يعتبر الشعب هو العنصر الاساسي لأي دولة قائمة، وقد تعرض هذا المفهوم للعديد من التحولات عبر الزمن، ففي الماضي، فإن مفهوم الشعب لم يكن محدد المعالم، وقد بدأ يتضح شيئاً فشيئاً عند ظهور مفهوم الدولة الحديثة التي اهتمت الدولة بعنصر الشعب وأخضعت شعوبها لضبط إداري، فظهرت الحالة المدنية في اوروبا في القرن 16، حيث تسجل الشعوب في سجلات تحتفظ بها السلطات الإدارية، فكان الشعب مضبوطا، ومعروف العدد.

3- السلطة السياسية: يمكن تعريفها بأنها تمثيل لتنظيم سياسي إداري يتمتع بالفاعلية الكاملة لأداء المهام الأساسية للدولة (التشريع، القضاء، والأدارة، والتنفيذ) لصالح الشعب الموجود فوق إقليم الدولة.

معايير قياس قوة الدولة

تعتبر الدولة هي الاساس في تنفيذ القوة في العلاقات الدولية، وحجر الزاوية في تحديد أبعاد الدور الذي تؤديه على مسرح الحياة السياسية الدولية. عناصر مصادر القوة هي التي تحدد قوة الدولة ، ومن ثم إدارة وتوظيف تلك المصادر؛ لذا، فإن أي مصدر من مصادر القوة لا يكتسب وزناً وتأثيراً بمجرد وجوده، بل يكون هذا مرتبط بنفس الوزن والتأثير بالتدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة الى طاقة مؤثرة وسلاح منتج وفعال (عبد المبدي، 2016: 5).

إن عملية امتلاك القوة لدى أي دولة من الدول ليست قوة مطلقة، أو متفردة بذاتها، وإنما هي مسألة نسبية؛ فلا يمكن قياس قوة أو ضعف دولة ما، إلا بالنسبة الى الدول الأخرى من ناحية، وبالنسبة الى قوتها هي ذاتها في فترات مختلفة من تاريخها من ناحية أخرى. وعليه فأن أنتشار قوة الدولة الزائدة خارج حدودها، بالإضافة الى زيادة إنفاقها على قواها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتعليمية؛ قد يؤدي مع الوقت الى تفاقم الحالة الاقتصادية، ثم انحسار القوة العظمى واضمحلالها، أي نهاية وجودها الفعلي(الظاهر،2001: 209).

لذا فإن عملية احتساب القوة النسبية لأي دولة قد تكون مسألة صعبة تؤرق العاملين في حقول الجغرافيا السياسية، لأنه لا يمكن قياس القوة بالمسطرة والقلم. لذا فإن الباحثين يحاولون اللجوء إلى دراسة بعض الخصائص البارزة في الدول المختلفة، التي تبني بقوة هذه الدولة أو تلك؛ فقد كان المعيار التاريخي الأول للقوة هو المقياس العسكري الذي ساد سابقاً، الى درجة أن قدر الدولة الضعيفة عسكرياً كان الاختفاء أو الخضوع للأقوى، أما اليوم، فقد ضعف تأثير هذا المعيار وإن لم يختفِ، ذلك

أن القطاع العسكري قد يستنزف طاقات البلد على حساب الاستثمار في القطاعات المدنية المهمة والضرورية لبقاء الدول (العزي، 2008: 32).

لقد برزت العديد من المظاهر المتنوعة والمتعددة التي تمثل مؤشرات قوة الدولة، هذه المظاهر لا تعتمد على قوة الدولة العسكرية فقط وعلى ما تمتلكه من عدة وعتاد، بل هنالك قوى اخرى كامنة يمكن للدولة امتلاكها لتكون قوة الدولة شاملة. ويمكن ايجازها بالمظاهر والمؤشرات التالية:

1- القوة العسكرية: وان كان القوة العسكرية هي المؤشر الواضح لقوة الدولة، إلا أن قياس القوة العسكرية لا يتم عبر التعداد الرقمي للقوى فحسب، إذ أن حيازة العدد الأكبر من الجنود والعتاد لا تعني القوة العسكرية الأهم، إذ يجب إدخال عناصر أخرى تقنية ونوعية ومعلوماتية واتصالية وبيولوجية وكيميائية وغيرها، لتكون من ضمن المكونات الاساسية للقدرة العسكرية (هاشم، 2010: 32). وتكون القوة العسكرية لأي دولة، بصمة رئيسة في قواتها المسلَّحة بفروعها البرية والجوية والبحرية، وتسليحها التقليدي وغير التقليدي، وكفاءتها القتالية، ومواقع انتشارها، إضافة إلى العلاقات الدفاعية التي ترتبط بها الدولة مع الدول الأخرى، بما تشمله من تعاون أو تحالف عسكري، وإلى العنصر العسكري الفرعي المتمثِّل بالصناعات الحربية وتطويرها في المستقبل. كما تشكِّل هذه القوة، في الوقت ذاته، مورد قوة يمكن أن يدعم أسس اقتصاد الدولة ودفاعها على مستويات أخرى. (Campbell and Michael,2006:22).

2- المعيار الاقتصادي: في وقتنا الحاضر، يفرض الاقتصاد نفسه بقوة أكثر من أي وقت مضى، فالقوة الاقتصادية تسمح بالتحول نحو القوة العسكرية أو على الأقل تتحمل كلفة حيازة مثل هذه القوة العسكرية. إلا أن مفاهيم الحصار الاقتصادي قد خلقت قيودًا عديدةً على إمكان استعمال الأداتين

الاقتصاديتين الرئيستين، وهما التجارة والمعونة؛ وترتبط هذه القدرة بعدد هائل من الوسائل والأنشطة الخاصة كالتصدير والاستيراد والسلع والخدمات، ومنح المساعدات الاقتصادية، والقروض وتبادل الثروة والمعاملات المالية وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية (Coombes,1982:66).

3- المعيار الديمغرافي: أن أحد أهم عناصر الدولة الحقيقية هي السكان او القوة البشرية، وتعتبر دول الصين والهند من الدول التي يصعب محاربتها لما تملكة من قوة بشرية هائلة. وعلى الرغم من ذلك، الا أن القوة البشرية تعتبر سلاح ذو حدين، فالنمو الزائد للسكان من الممكن أن يؤدي الى إضعاف الدولة. من ناحية أخرى، فأن كثرة العدد السكاني كان مهما في السابق، لأن المزيد من السكان كان يعني المزيد من الجنود. لذلك فقد كان العامل الديموغرافي أو السكاني للدولة يُشكل رافدًا مهمًا للقوى المسلحة وعاملاً لافتًا في إدارة شؤون الدولة واقتصادها. وقد يمارس نمط القيم والثقافة السائدة فيه وإرادته القومية، أدوارًا مباشرة كأدوات قوة تؤثر في الشعوب الأخرى. لكن كل ذلك يتم في ظل تباينات شديدة في تقييم العلاقة بين العامل البشري وقوة الدولة (عطوي، 2001: 144).

4- العنصر الجغرافي: بالإضافة الى العناصر التي تم ذكرها سابقاً، لابد من الاشارة الى العنصر الجغرافي الذي يلعب دوراً هاماً في قوة الدولة، إذ إن هناك العديد من الاعتبارات الجغرافية التي تؤثر في محصلة القوة القومية للدولة. فحجم الإقليم له أثرٌ في قوة الدولة، إذ أن الدولة ذات المساحة الكبيرة تكون في وضع افضل من غيرها، لأن كبر حجم الإقليم يوفر لها عمقاً إستراتيجياً، ويجعل احتلالها أمراً صعباً ومكلفاً. كذلك الموقع وما يحتويه من موارد مختلفة تحدِّد قوة الدولة

وقدرتها في استعمال هذه الموارد، كمصادر الطاقة (النفط، الفحم، الغاز، المواد النووية)، أو ثروات معدنية (كالحديد والقصدير والنحاس والفضة والذهب)، إضافة إلى ما يوجد على سطح الأرض من تربة (ومصادر مياه) تتيح إنتاج الموارد الغذائية أو الموارد الزراعية. وأن إقليم الدولة لا يشمل فقط الارض، وإنما يمتد الى ما حولها من مياه إقليمية في البحار والمحيطات. وفي المقابل فقد أدى تطويرُ الصواريخ النووية إلى الإقلالِ من أثر العوامل الجغرافية، وبالذات الموقع الجغرافي، ولكن يُمكن القول: إن الحدودَ الإقليمية للدول تلعب دورًا مهمًّا، وبالذات في الأقاليم الأقل تطورًا(هاشم، 2010: 47)، ولنا كذلك مثل في تحجيم وزن قوة الدول الحبيسة أي التي لاتمتلك نشاطاً على البحار أو الانهار الكبرى.

اثر القوة على سلوك الدول

أن للقوة اثر كبير في التأثير على سلوك الدول، والدولة التي تمتلك القوة فأن اثرها يبدو واضحا في سلوكها وتحركاتها. لذا يتأثر صانع القرار الذي يمثل السلطة بالتوجهات والأدوار والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقيها بهدف التأثير على بعض التوجهات والقيام ببعض الأدوار وكذلك تحقيق الأهداف والدفاع عن الانجازات.

و تُعَد الدولَ التي تتمتع بقدر أكبرَ من مكونات القوة هي أكثرَ نشاطًا في علاقاتها الدولية من الدول التي تمتلكُ قدرًا أقلَّ من تلك المكونات، لذلك فأن النشاطَ هو محصِّلة لتوافُر الموارد، واتساع نطاق المصالح على مستوى العالم بأَسْره. ونتيجة لهذا النشاط، دخَلت الدولُ الأكثر قوةً في الصراعات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بدرجة تفوقُ دخول الدول الأقل قوة في مثل هذه الصراعات (Stephen, 1973: 556).

لذا تبدأ العملية السياسية عندما تحاول دولة ما التأثير أو تغيير سلوك دولة أخرى، ومن هنا يمكن النظر إلى القدرة على مراقبة السلوك من زوايا مختلفة ومن أهمها السلوكيات التي تفرضها دولة ما على دولة اخرى هي كما يأتي (مقلد، 1984: 19):

1- التأثير في سلوك الآخرين: ويعد التأثير في سلوك الآخرين عاملاً أساسياً ووسيلة مهمة للوصول إلى الهدف. لذلك فأن هناك بعض الحكومات التي تحاول أخذ التأثير، كهدف في حد، ذاته هدف. لكن معظم الحكومات ترى فيه وسيلة تماما مثل المال و يتم استعماله للوصول إلى غايات معينة أو الدفاع عنها مثل المكانة، الإقليم، الشعب، الموارد الأولية، الأمن، الأحلاف.

2- أسلوب الإقناع والمكافئة: حيث تستعمل الدولة (أ) في أعمالها ضد الدولة (ب) بعض الموارد والتي هي كل الخصائص الفكرية التي يمكن استعمالها كأدوات للإقناع والمكافأة والتهديد والعقاب. فعلى مستوى السياسة الدولية يمكن أن يكون للدبلوماسية التي تصاحب الأفعال أهمية توازي أهمية الأفعال ذاتها. فالدولة التي تستنفر قواتها و تصرح أن ذلك يعود إلى أسباب داخلية، يكون موقف الدول الأخرى منها مخالفا تماما لموقفها من الدولة التي تستنفر قواتها و تهدد باللجوء إلى إعلان الحرب، لأن الإشارات والدبلوماسية تكون لهما أهمية توازي أهمية الأعمال الدرامية مثل الاستنفار وحشد الجيوش (Nye ,2011: 93).

3- تأثير الاتصال : وقد يتضمن فعل التأثير على الدولة (ب) علاقة بين الدولتين (أ) و (ب) حتى،وإن لم تكن في هذه العلاقة عملية اتصال مباشرة بين الطرفين، وإذا استمرت هذه العلاقة لمدة زمنية معينة، يمكن القول بأن هناك "عملية" قد تم تنفيذها وكان لها تاثير على سلوك الدولة الأخرى.

4- أسلوب الإرغام : حيث بإمكان الدولة (أ) ارغام الدولة (ب) على القيام بعمل ما بحيث لا يمكن للدولة (ب) ارغام الدولة (أ) على القيام بنفس العمل. في هذه الحالة يمكن القول إن الدولة (أ) تمتلك قوة أكثر من (ب) في تلك القضية بعينها، ومن ثم بالاستطاعة اعتبار القوة "كمية" لا يكون لها شأن إلا عند مقارنتها بقوة الدول الأخرى، والقوة بهذا المعنى تكون نسبية (ناي، 2004: 27).

تعني القدرة على التأثير جعل الآخرين يقومون بأشياء متناقضة مع أولوياتهم، ما كانوا ليقوموا بها لولا ممارسة تلك القدرة عليهم، أي أن دولة (أ) تمارس قوتها على دولة (ب) للقيام بأشياء رغما عنها وخوفا من قدرات (أ). والضغط هنا لا يعني الإقناع، بل الإكراه. ولمعرفة علاقة القوة بالتأثير على سلوك الدول الاخرى يمكن توضيحها كما يأتي (ناي، 2004: 59):

1- إن التأثير لا يتضمن فقط إمكانية قدرة الدولة (أ) على تغيير سلوك الدولة (ب)، بل كذلك محاولات الدولة (أ) لإقناع الدولة (ب) على مواصلة سياسات محددة أو سلوك معين يكون لصالح الدولة (أ) أو يخدم مصلحتها، فعملية التأثير إذن متواصلة ولا تتوقف عند قيام الدولة (ب) بالسلوك على دولة (أ).

2- من الصعب إيجاد حالة لا يكون فيها للدولة (ب) كذلك بعض التأثير على الدولة (أ). النموذج المقدم آنفا يفترض التأثير في اتجاه واحد من (أ) إلى (ب) لكن الحقيقة أن التأثير عملية متعددة الاتجاهات لأن الدولة (أ) لا تحاول الوصول إلى أهداف معينة ما لم تكن هناك أعمال دول أخرى في النظام الدولي توجه اهتمامها نحو وجهة معينة.

3- في إمكان الباحثين في العلاقات الدولية قياس القوة و التأثير، لكن ما يهم السياسة الدولية هو إدراك التأثير من طرف متخذي القرار والطريقة التي يترجمون بواسطتها إشارات الحكومات الأخرى.

4- قد تلجأ الدولة (أ) للتأثير على (ب) لمنعها من القيام بالعمل و يسمى هذا بالقوة السلبية أو الردع، بحيث تمنع (أ) أعمالا معينة تراها في غير مصلحتها الوطنية وهذه حالة متكررة كثيرا في السياسة الدولية (مقلد، 1984: 34).

المبحث الثاني

تحولات القوة في أنماط بنية النظام الدولي الجديد

يعد النظام الدولي واحدًا من المحددات الرئيسية المؤثرة على العلاقات بين الدول الكبرى والدول الصغرى، فحرية الحركة التي تتمتع بها الدول ومكانتها وتأثيرها تتوقف على هيكل النظام الدولي، وطبيعة العلاقات السائدة ومراكز القوة التي تتحكم به، ويمتد هذا التأثير إلى العلاقة بين القوى والأطراف السياسية داخل تلك الدول(مقلد، 2007: 34).

حيث يتحدد هيكل النظام الدولي بنمط توزيع القوة بين الدول الكبرى، وهو النمط الذي يحدد بدوره توزيع القطبية في النظام الدولي، ولا يقتصر مفهوم القوة هنا على القوة السياسية، وإنما يشير أيضا إلى القوة العسكرية والقوة التكنولوجية والقوة الاقتصادية، فبهن جميعًا يتحدد الهيكل البنيوي للنظام الدولي (عطوي،1993: 43).

أن النظام الدولي قد يتغير ويتحول من نمط الى آخر أو من شكل إلى اخر. وسبب هذه التحولات والتغيرات هي قضايا وأولويات النظام الدولي المستجدة حديثاً بعيداً عن تلك العوامل التي كانت تهم النظام الدولي السابق. فمثلا كانت اهتمامات النظام الدولي ثنائي القطبية حول الحرب البادرة، والصراعات الإقليمية، وسباق التسلح، ومحاولات ضبطه الايدولوجية، لكن موضوعات النظام الدولي الجديد تركزت محاربة الايدولوجية الجديدة كالإرهاب، ومواجهة التنظيمات المتشددة، وعودة حقبة الاحتلال بصيغ أخرى، وصراع الحضارات، والصراعات العرقية والأثنية، ومواجهة طموح بعض الدول لامتلاك السلاح النووي (سعيد، 1994: 26).

مفهوم النظام الدولي

إن العلاقات الدولية لا تكون خاضعة لقانون مكتوب أو نظام رسمي ينظم العلاقات ما بين الدول، إنما تسير هذه العلاقات في بيئة تتشكل وتتحدد من قبل الفاعلين الدوليين الذين يملكون القوة والنفوذ ويستندون على توازن القوى بين الدول. ولا يقتصر مصطلح الفاعلين الدوليين على الدول والحكومات بحد ذاتها، وإنما يتخطاها ليصل إلى مؤسسات دولية فاعلة في الوسط الدولي. كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، كذلك الأحزاب والجماعات الفاعلة على الارض والتي لها تأثير في مسار الاحداث الدولية. بالإضافة إلى العائلات الارستقراطية والأشخاص الذين يلعبون دورا في الساحة الدولية كما هو الحال بالنسبة للأشخاص الذين يمتلكون نفوذاً عالمياً بحكم طبيعة وحجم النشاط المؤثر الذي يمارسونه (آل روتشلد، آل بوربورن) وهي من اشهر العائلات الارستقراطية في انجلترا وفرنسا والتي تملك اهم المؤسسات الدولية التي من خلالها تتحكم في التجارة العالمية، بالإضافة إلى البعض من قادة المنظمات التي تصنف ارهابية وتجار السلاح (شدود، 2001: 38).

يعرف النظام بأنه: حالة من التوافق والانضباط بين مجموعة عناصر تتسم بتجانسها وخلوها من الفوضى أو الاختلاف المتابين، وذلك بعامل الالتزام بالقانون واحترام السلطة. فالنظام هو مجموعة من القواعد، أو الضوابط أو التوجيهات، أو الأوامر، أو التكليفات التي تتسم بكونها ملزمة وأمرة ومتسقة مع بعضها بحالة تنظيمية هادفة، تبعاً لكونها صادرة عن سلطة عليا، ومن ثم فهي قواعد سلطوية (عبدالله، 1996: 13).

وعلى غرار هذا المفهوم العام فأن النظام الدولي هو مجموعة من القواعد المنظمة أو الأنماط السلوكية التي تتحقق من خلال التزام أعضاء الاطراف والجماعات الدولية بها، والتي تحقق الصورة أو الحالة المثلى للعلاقات الدولية. وبناءً على ذلك بدأ التركيز فعلياً على طبيعة النظام الدولي كعامل مستقل لتفسير السلوك الدولي، لا سيما الدول التي تشكل هذا النظام. وقد ظهر ذلك جلياً مع بداية المدرسة السلوكية في العلوم السياسية بنهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين. لقد ركز هذا التطور الذي استمد جذوره من المدرسة الواقعية الجديدة على كيفية تقاسم القوة في النظام العالمي، وكيفية تأثير هذا المخرج في سلوك الدول على الساحة الدولية (الهياجة،1999: 78).

كذلك عُرّف النظام الدولي بأنه مجموعة من المتغيرات المتفاعلة مع بعضها البعض، وقد يكون هذا التفاعل في الغالب، متكرر الحدوث ومعتمداً بعضه على البعض الاخر. وأن أي تغيرات في أجزائه تؤثر في الأجزاء الأخرى. بمعنى أن كل الأنظمة لها حدود معروفة وقواعد وأعراف معينة، وابعاد تنظيمية، بالإضافة إلى مجموعة من المدخلات والمخرجات. فضلاً عن الوحدات التي تشكل هيكلية النظام. وقد تكون تلك الوحدات دولاً مستقلة أو مجموعات أو تنظيمات دولية – أقليمية او عالمية– كالأحلاف العسكرية والتجارية ومؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة، إضافة إلى فاعلين دوليين تحت عناوين وتنظيمات مختلفة وحتى بعض الأفراد المؤثرين (مصطفى، 1998: 49).

وقد مر النظام الدولي بعدد من المراحل تباينت واختلفت، وتطورت مراحله بسب التحولات والتغيرات الدولية ومن اهم هذه المراحل ما يأتي (بركات، 2014: 12):

1- المرحلة الأولى 1648 – 1914، مرحلة ظهور الدولة القومية كأساس للنظام الدولي، وقد بدأت هذه المرحلة منذ معاهدة وستفاليا سنة 1648 التي كانت متلازمة مع بدايات انتهاء الحروب الدينية في اوربا، وأقامة النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها، كما أخذت بفكرة توازن القوى كوسيلة لتحقيق السلام وأعطت أهمية للعمل السياسي المتمثل بالبعثات والتمثيل الدبلوماسي وتنتهي هذه المرحلة عملياً بنهاية الحرب العالمية الأولى. وقد كانت فكرة الدولة القومية انذاك هي الظاهرة الأساسية في النظام الدولي، بحيث شكلت اساس لقيام الدول ومن ثم نشوء وبلورة الصراع فيما بينها على اساس المصالح القومية التي تبنتها تلك الدول. حيث لم تكن الظواهر الأيديولوجية الأخرى قد ظهرت خلال تلك المرحلة مثل الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية وغيرها.

2- المرحلة الثانية 1914 – 1945 وهي مرحلة توازن القوى على اساس القوى والتحالفات العسكرية للدول، حيث امتدت هذه المرحلة من الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تميزت بزوال أربع إمبراطوريات وانشاء من الجمهوريات والحكومات خاصة في اوربا، وتحول عدد كبير من تلك الدول الأوربية لديكتاتوريات اسهمت في تشكيل النزعة القومية والسيطرة على الاخر، وبالمقابل فقد شجع حق تقرير المصير على ظهور قوميات جديدة طالبت بالاستقلال، فضلاً عن ظهور الولايات المتحدة كدولة ذات نفوذ كبير ومؤثر في النظام الدولي العالمي، بالاضافة الي اليابان وروسيا كدولتين مؤثرتين ايضاً على الساحة الدولية. ومن أجل ذلك اتسمت هذه المرحلة بالأزمات التي أدت إلى عدم التفاهم بين الدول ومن ثم نشوب الحرب العالمية الثانية(موسى، 2015: 15).

3- المرحلة الثالثة 1945- 1989مرحلة نظام ثنائي القطبية تحكمه كل من الولايات المتحدة الامريكية وحلفائه من دول اوربا الغربية وبالمقابل الاتحاد السوفيتي وحلفائه من دول اوربا الشرقية، حيث مثلا قوتين متنافستين في العالم. وقد كانت القنبلتان النوويتان اللتان ألقتهما الولايات المتحدة الأمريكية على "هيروشيما ونجازاكي" في شهر أغسطس عام 1945م عاملاً حاسماً في بلورة طبيعة هذه المرحلة وإيذاناً ببدء عصر تكون لأمريكا فيه اليد الطولى، سواء كان ذلك على الصعيد العسكري أم السياسي أم الاقتصادي، خاصة بعد ان تم تدعيم الموقف العسكري بموقف سياسي من خلال مبدأ ترومان المعلن في مارس 1947م، والذي اكد فيه صيانة المصالح القومية الأمريكية والنفوذ الأمريكي عن طريق محاربة امتداد الشيوعية في جنوب شرق أوروبا وغيرها من المناطق, وتحت ستار صيانة السلام العالمي .ومن ثم اقتصادياً ببرنامج (مارشال) للمساعدات المعلن في يونيو 1947م والذي ساعد على إعادة إعمار أوروبا الغربية واليابان وتدعيم الاقتصاد الأمريكي في الوقت نفسه. وخلال هذه المرحلة ظهرت الأيديولوجية كإحدى أهم الظواهر في المجتمع الدولي وأخذ الانقسام داخل النظام الدولي يأخذ طابع الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الغربي الرأسمالي والمعسكر الشرقي الاشتراكي، وبروز عدد من الظواهر مثل الحرب الباردة والتعايش السلمي والوفاق الدولي وغيرها(إسماعيل، 2012: 54).

4- المرحلة الرابعة 1989 حتى الآن وما يسمى بالنظام العالمي الجديد او النظام احادي القطبية، وقد بدأت هذه المرحلة من نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي بانهيار الاتحاد السوفيتي وحتى الآن، ويطلق عليها النظام الدولي الجديد. وتعود بدايات شيوع هذا المفهوم إلى حرب الخليج الثانية (1990). وماصاحبها من تجزئة واستقلال العديد من الدول التي كانت

محسوبة على المعسكر الاشتراكي. لقد بدأت الدعاية الأميركية بالترويج لهذا المفهوم والتنظير له ظهر لأول مرة عند إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب من على منصة قاعة اجتماع الهيئة التشريعية لمجلس النواب الأمريكي في 17 يناير 1991 بداية النظام العالمي الجديد ويلاحظ استخدام كلمة Order ولم يستخدم كلمة System مثلاً وذلك لأن في كلمة Orderمن القسر والتوجيه والأمر ما ليس في غيره. ومارافقها (ضمن نفس الفترة الزمنية) من احداث عصفت بدول اوربا الشرقية التي كانت محسوبة على دول الاتحاد السوفيتي ادت الى تقسيمها الى دول عديدة على اساس عرقي او ديني بعيداً عن الهيمنة الروسية بأتجاه الاستقلال او التوجه نحو الاتحاد الاوربي.

خصائص النظام الدولي الجديد

لقد تميز النظام الجديد بمجموعة من الخصائص اهمها:

1- أحادية القطبية: حيث تكون السمة الغالبة في هذه الخاصية هي هيمنة دولة كبرى واحدة على النظام الدولي وفرض رؤيتها ومصالحها الخاصة على بقية الدول، وقد تمثل ذلك بهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي من الناحية السياسية والعسكرية والثقافية، وانفرادها بقيادة العالم والتصرف بصورة فردية دون حاجة للحلفاء بدلاً من القطبية الثنائية السابقة وقد اتسم نظام أحادي القطبية بالسمات الآتية (الشعيبي، 2008: 43):

أ- هيمنة سياسية : تمثلت تلك الهيمنة بقيام الولايات المتحدة الامريكية بدور المنظم للمجتمع الدولي، خاصة بعد احداث أحداث 11 سبتمبر حيث ظهرت نوعية جديدة من الاستقطاب وحلت ثنائية جديدة بالعلاقات الدولية تركزت على المواجهة بين الولايات المتحدة وقوى الإرهاب، وبينها وبين

دول اخرى وصفتها وصنفتها أميركا بالدول المارقة والتي تشكل من وجهة نظرها ملاذاً امناً للإرهاب.

ب- هيمنة عسكرية: لقد استندت تلك الهيمنة على تفرد الولايات المتحدة الامريكية بالقرارات العسكرية على مستوى العالم دون الالتزام بالشرعية الدولية، بحكم قوتها العسكرية والاقتصادية والعلمية في مجال الاستخبارات والتجسس الالكتروني والمراقبة بواسطة الأقمار الاصطناعية، ومعتمدة بذلك على قدراتها التقليدية في المجال العسكري والنووي ايضاً (عنان, 2017: 13).

ج- هيمنة ثقافية: هي محاولة تصدير ونشر الثقافة الغربية والأمريكية تحديدا، وتسخيرها لآليات إعلامية وفنية ولغوية مستغلة المساحات والفرص التي وفرتها العولمة ووسائل الاتصال الحديثة لفرض نفوذها الثقافي والاجتماعي وتهديد وجود الهويات الثقافية المحلية على الصعيد العالمي.

د- هيمنة اقتصادية : أما على المستوى الاقتصادي فيمكن القول إن النظام الحالي مازال بعيداً عن مفهوم القطبية الواحدة، حيث مازال نظام متعدد الأقطاب تبرز فيه قوى اقتصادية كبرى سواء المتمثلة في دول الاتحاد الاوربي او الاقتصاد الصيني المتنامي بشكل سريع أو في دول شرق آسيا وغيرها من الدول الناشئة. ومن الامثلة على ذلك ما حدث اثناء الأزمة المالية العالمية في العقد الاول من هذا القرن التي أظهرت هشاشة الاقتصاد العالمي والأمريكي على حد سواء.

هـ- تفكيك الأحلاف العسكرية واستبدالها بقواعد عسكرية: فقد اتسم النظام الدولي الجديد بتفكيك بعض الأحلاف العسكرية وخاصة حلف وارسو، والتباعد في وجهات النظر العسكرية ضمن حلف الناتو، مع انتشار وإقامة القواعد العسكرية الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في الشرق الأوسط- كقطر والكويت والسعودية، والاحتفاظ بقواعدها التقيدية في اليابان وكوريا

وغيرها. فضلاً عن الضغط على الدول المنتجة للسلاح وخاصة النووي كإيران وكوريا الشمالية للتخلي عن ذلك (ادريس، 2015: 62).

2- نظام متعدد الأقطاب : ويمتاز هذا النظام بتعدد وتوزع مصادر السلطة خاصة الاقتصادية منها وتوزيعها على مستوى العالم نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسية، والمنظمات عابرة الدولة القومية، والتنظيمات غير الحكومية التي أصبحت تشكل تحدياً لسيادة الدولة وسلطتها المحددة جغرافياً والمعترف بها دولياً. فضلاً عن تزايد دور منظمات المجتمع المدني بتخصصاتها المختلفة وتأثيرها على سياسات ومواقف الدول تجاه القضايا الداخلية او الاقليمية او الدولية.

3- نظام متعدد الاستقطاب : ويتسم النظام الدولي الجديد بزيادة عدد الدول الداخلة فيه فقد أصبح اليوم عدد الدول الأعضاء 193 دولة تشمل جميع القارات، بعد أن كانت الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة عند انشائها في عام 1945 هي 51 دولة، كما سقط مفهوم الإجماع حول الأولويات الدولية. ويرى بعض المحللين أن هذا النظام سيشهد عودة بعض القوى الكبرى كالصين وروسيا الى رقعة التأثير على الساحة الدولية، فضلاً عن الهند واليابان وغيرها من الدول ذات النفوذ الاقتصادي في الوقت الحاضر. وهو ما سيحول النظام العالمي الى نظام تعددي أكثر من ميله الى أن يكون نظاماً ثنائي القطب.

4- نظام قائم على مبدأ ازالة اسلحة الدمار الشامل والرعب النووي: لقد احتفظت السياسة الأميركية لنفسها بحق استخدام قوتها العسكرية بشكل غير محدود ضد الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دولاً مارقة وتهدد السلم العالمي بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية. خاصة بعد احداث 11 سبتمبر حيث اخذ بالتوجه نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب، وتبني

سياسة الضربات الوقائية. وقد قادت هذه السياسة إلى ظهور مفهوم جديد للأمن العالمي(موسى، 2015: 13).

5- تراجع دور القانون الدولي: في هذا النظام ظهر هناك ازدواجية في النظر ما بين تطبيق معايير القانون الدولي وما بين الحفاظ على حقوق الإنسان وخير مثال على ذلك ماحصل بالعراق فالحصار على مدى سبع سنوات سبّب أضراراً بالغة في أوساط الشعب العراقي، من وفيات الأطفال إلى التهديد البيولوجي لحياة الملايين من المدنيين، وذلك بداعي حماية الإنسان وتخليص العراق من النظام الديكتاتوري. فكان الدمار والقتل بالرغم من احتجاجات المنظمات الدولية الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية على الإبادة الجماعية، المنافية للقانون الدولي ومن ثم احتلاله واسقاط الدولة عام 2003 (يوسف، 1992: 47).

6- تضائل سيادة الدولة : في ظل هذا النظام الدولي الجديد تدهورت سلطة الدولة القومية ومن ثم سيادة الدولة وتضائل دور المنظمات الدولية في تسوية الصراعات الدولية وحل المشكلات الدولية ليحل محلها دور الولايات المتحدة قائدة العالم. مستندة بذلك على قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وبعض الدول التي كانت سائرة في فلكه ضمن مايعرف بدول المعسكر الاشتراكي.

7- حق الفيتو وعدم التوازن في القوى في مجلس الامن الدولي: لقد رسخ استخدام حق نقض الفيتو من قبل اعضاء الدائميين في مجلس الامن (الولايات المتحدة الامريكية، روسيا الاتحادية، الصين، المملكة المتحدة، فرنسا) خللاً في منظومة التوازن والعلاقات الدولية. مما جعل الكثير من قرارات المنظمة الاممية لم تكن لصالح المجتمع الدولي وانما لصالح اعضاء المجلس او بعض الدول

المرتبطين بهم، او لحماية الاخرين من المحاسبة الدولية. وهذا ماحصل من قبل الولايات المتحدة الامريكية في العديد من المواقف الخاصة بالقضية الفلسطينية. وبالمقابل ممارسات مماثلة من قبل روسيا الاتحادية والصين بالنسبة للازمة السورية الحالية، حيث كانت تلك القرارات صادرة عن مجلس الامن تحكمها موازين القوة والمصالح والتوافقات مابين الدول الاعضاء الخمس في مجلس الامن. وهو ماجعل في الاونة الاخيرة العديد من الدول تطالب بأصلاح الهيئة الاممية ومن ضمنها مجلس الامن (ليتيم، 2010: 80).

8- بروز القوة الاقتصادية بدل العسكرية : أن تحولات العصر وتطوراته قد جعلت الأداة الاقتصادية في مقدمة سلم أدوات السياسة الخارجية وأصبحت القوة الاقتصادية المقياس الفعلي لقوة الدولة بدلا عن القوة العسكرية التي كانت تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق الفائدة السياسية والاقتصادية للدول.

9- بروز التكتلات الدولية الكبيرة: فمن أبرز ملامح النظام الدولي الجديد هو اتجاهه نحو إقامة التكتلات والمجموعات الكبرى خاصة في المجال الاقتصادي او في مجالات وغايات محددة لمحاولة ايجاد تحالفات ومحاربة الارهاب، إذ لم تعد الدولة بمقدورها ان تكون لوحدها مرتكزاً أساسياً في رسم تصورات المستقبل مهما كان حجم هذه الدولة على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو السكاني، ولذا فإن أنظمة الدول المستقلة لن تجد لها مكاناً بارزاً إلاّ من خلال تكتلات كبرى بدت ملامحها مع المجموعة الأوربية وكذلك دول شرق اسيا (اسيان) وتكتلات اقليمية اخرى. إلاّ أن هذه التكتلات لا تتوقف عند نقطة المصالح الاقتصادية بل تمد نظرها إلى أفق بعيد أرحب وأشمل للتحول بعد ذلك إلى كتل سياسية كبرى (موسى، 2015: 39).

10- ثورة المعلومات والاتصال : وهي من العوامل المؤثرة في تشكيل النظام العالمي الجديد حيث تميزت هذه المرحلة بتلك الثورة الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول، التي انعكست بشكل فاعل وكبير على سرعة التواصل واقامة العلاقات بين المجتمعات والشعوب والتأثير بعضها على البعض الاخر وفي معدل التغير الحاصل فيها.

11- بروز حالة من عدم التجانس في النظام الدولي الجديد: تتمثل بانعدام التجانس في ازدياد الهوة الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية بين مايعرف بالشمال والجنوب، ما خلق حالة من التبعية بين تلك الدول نتيجة سيطرة الشمال على أدوات الثروة الاقتصادية والثورة العلمية والتكنولوجية. مما تتجلى مظاهر عدم التجانس وحالة التباين الشديد بين وحدات النظام الدولي من حيث الحجم والقوة.

12- بروز التوترات والصراعات الاهلية والاقليمية والتحديات البيئية: يتسم النظام الدولي الجديد بأنتهاء عصر الحروب المتكافئة بين الدول، فقد تزايدت التهديدات الإرهابية على الصعيد العالمي للمصالح الغربية والأمريكية تحديدا، وتزايدت التحديات البيئية التي تواجه العالم كالاحتباس الحراري والتصحر والتغيرات المناخية والأعاصير والفيضانات والتلوث، مع تزايد الحروب الأهلية والإقليمية لأسباب دينية أوعرقية أو اقتصادية. كما تزايدت ممارسات استخدام القوة المنفردة من قبل بعض الدول في العالم بعد نهاية الحرب الباردة في عام 1990، فقد شنت الولايات المتحدة الامريكية حملة عسكرية شرسة على العراق سنة 1991 بعد احتلاله الكويت ضمن تحالف تحرير الكويت، أعقبها حصار اقتصادي ساحق حتى عام 2003 حيث قامت باحتلال العراق واسقاط النظام هناك. كما تدخلت عسكريا في اماكن اخرى على سبيل المثال وبشكل منفرد في الصومال خلال سنتي 1992-1994. وفي سنة 1999 أقحمت حلف شمال الأطلسي في حملتها العسكرية على

يوغوسلافيا. كما شنت غزوا عسكريا بغطاء أممي على أفغانستان في سنة 2001 تحت غطاء محاربة الارهاب، وفي الفترة الحالية يتخوف المجتمع الدولي من تداعيات التهديدات والضغوط التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران وكوريا الشمالية وسورياخاصة اذا مااخذنا بنظر الاعتبار الدور المتصاعد والتواجد العسكري الكبير لروسيا الاتحادية على الاراضي السورية وتواجدها البحري في البحر المتوسط (المسفر،1996: 89).

إشكاليات تحولات القوة في النظام الدولي

شهد اواخر عقد الثمانيات من القرن العشرون تحولات جذرية في هيكلة النظام الدولي لينتقل من نظام ثنائي القطبية يتسم بتوازن القوى الى نظام احادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية. وبدأت معالم النظام العالمي الجديد تتكشف بسقوط جدار برلين في 9 ايلول عام 1989، وتهاوي أنظمة الحكم الاشتراكية وسقوط حلف وارسو، وتفكك الإتحاد السوفيتي في 25 كانون الاول من العام 1991، فشهد النظام الدولي الجديد تغيرات عميقة وصفت بغير المسبوقة، وأنها تمثل نهاية لنظام عالمي وهو نظام الثنائية القطبية ليحل مكانه نظام آخر(مصطفى، 1998: 21).

بدأت بوادر سقوط نظام ثنائي القطبية بعد انتهاء الحرب الباردة، وعندما ترك الإتحاد السوفيتي الحكومة الشيوعية في بولندا تسقط دون تدخل وما اعقبها من انهيارات في الدول الاخرى ضمن المعسكر الاشتراكي الموالي لروسيا. وبذلك انتهى النظام العالمي الذي استقر منذ عام 1945م والذي قام على القطبية الثنائية، والصراعات الأيدلوجية. وإن اتفق المحللون على انتهاء النظام الدولي ثنائي القطبية إلا انهم اختلفوا في تحديد ماهية النظام الدولي الراهن، فذهب بعظهم الى القول بأن النظام الدولي أصبح أحادي القطبية بقيادة الدولة العظمى الولايات المتحدة الامريكية، في حين ذهب آخرون

إلى القول بأنه أصبح متعدد الأقطاب تحاول فيه خمس قوى متمثلة بـ الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، الصين، الإتحاد الأوربي، اليابان لايجاد حالة من التوازن في العلاقات الدولية. وذهب فريق ثالث إلى القول بأن النظام الراهن لا يعدو أن يكون مرحلة إنتقالية تفصل ما بين سقوط النظام الدولي القديم ثنائي القطبية وبروز وتشكل هيكل لنظام عالمي جديد لم تتبلور ملامحه بعد (الهياجنة، 1999: 47).

لقد كان لعنصر القوة دور بارز في التحولات الهيكلية للنظام الدولي والتفاعلات الدولية، فكان اعتقادهم أن القوة والقدرات التي تملكها الولايات المتحدة يمكن أن تجعلها القوة القادرة على ممارسة دور القطب الواحد المسيطر على النظام العالمي. ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه بانهيار الاتحاد السوفيتي، واستسلامه وتفككه في نهاية الحرب الباردة، وتوجه خليفته روسيا الاتحادية نحو الانحسار وخروجها من حلبة السياسة الدولية وإنشغالها بأزماتها الداخلية، كل ذلك أدى إلى سقوطها كأحد قطبي النظام الثنائي، وبناء عليه أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة المؤهلة لترتيب الأوضاع العالمية دون معارضة فعالة من قوى أخرى، كما أن القوى الأخرى المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة كاليابان، الصين، الإتحاد الأوربي، ليست مؤهله بعد لتلعب دور القطب، ناهيك عن إمكانية المنافسة فيما بينها وبالتالي اضعاف دورها امام الولايات المتحدة الامريكية (السويدي، 2014: 31).

وقد تنوعت مقاييس القوة كمؤشر للنظام الدولي من مؤشرات اقتصادية وعسكرية وسياسية، لذلك نجد المحللين السياسيين استخدموا معدل الدخل القومي كمؤشر لقياس القوة في النظام الدولي. وآخرون اضافوا مؤشرات اقتصادية واجتماعية أخرى مثل معدلات الحياة ونسبة التعليم(عبدالله، 1996: 57).

كما اعتمد مفكرون آخرون على المؤشرات العامة للدور القائم للدول الكبرى ومدى تأثيرها الواقعي والبين على الساحة الدولية، اقليميا ودوليا. حيث وصفوا مؤشرات مادية للتغير تشير إلى وجود نظام دولي جديد يُذكرون منها: توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ودخول أيديولوجية جديدة في رسم السياسة الخارجية (نشر الديمقراطية في العالم) وزوال الصراع الأيديولوجي بين الشيوعية والرأسمالية (الأمر الذي ترافق مع أهمية قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان الأمن العالمي). هذا ما تجسد في أن الولايات المتحدة الأمريكية احتلت المرتبة الأولى في إصدار مجموع القرارات الرئيسية السنوية في المجالين العسكري والاقتصادي ما بين عامي 1990–1996(شدود، 2001: 21).

تتعدد كثير من الرؤى والتوجهات لعملية الفصل بين ما ينظر إليه باعتباره نظام القطب الواحد المهيمن، أو إدراكه كنظام متعدد الأقطاب، لكن يلاحظ ان أبرز سمات هذا النظام تتمثل بصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ومهيمنة فى بنية نظام وعالم ما بعد الحرب الباردة، حيث أخذ نظام عالمي جديد يفرض نفسه، بأراده امريكية بعد أن بدا واضحا بتفوقها على دول العالم، وتزعمها للتحالف الدولي الذي خاض حرب تحرير الكويت في كانون ثاني عام 1991 لتفرض نفسها قوة عظمى أحادية، مع بروز العولمة كظاهرة طاغية على تفاعلات النظام العالمي، الأمر الذي جعلها من أهم معالم النظام الجديد الذي نادى به الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) في خطابه أمام مجلس النواب الأمريكي في 16 كانون ثاني 1991 بقوله: "أمامنا الفرصة لكي نهيئ لأنفسنا وللأجيال القادمة نظامًا عالميًا جديدًا، وهو عالم تحكم فيه سيادة القانون، لا قانون الغاب، سلوك الأمم". الا أن ذلك لم يدم طويلاً ولم يقتنع الاخرين بهذا الطرح الامريكي الى أن برزت بعض المعالم التي تؤكد انه نظام

أحادي القطبية بإحكام قبضته على الدفة الموجهة لمساره. من خلال عدد من المعطيات موضحة كالأتي (إدريس، 2015: 59):

1- بروز الدول الرأسمالية وتصديها للمشهد العالمي: حيث برزت تحالفات جديدة للدول الرأسمالية مثل الدول الرأسمالية السبع المتقدمةG7 والتي أصبحت G8 بانضمام روسيا الاتحادية اليها.

2- تفعيل دور الشركات المتعددة الجنسيات. والتي تجاوزت الحدود والقيود الجغرافية وحتى السياسية للدول، وذلك بالاستفادة من المساحة التي وفرتها نظرية العولمة والانفتاح الدولي.

3- دور المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي – البنك الدولي للإنشاء والتعمير – منظمة التجارة العالمية) في الاحداث الاقتصادية العالمية لمصالح الاقتصاد الرأسمالي الغربي، ومن خلال السيطرة والهيمنة على ادارات تلك المؤسسات وتوجهاتها الاقتصادية.

4- دور دبلوماسية الأمم المتحدة كمظلة شرعية لشبكة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الشؤون العالمية تكون الولايات المتحدة هي القوة العظمى المهيمنة فى بنية نظام وعالم ما بعد الحرب الباردة. حيث استغلت الولايات المتحدة المنظمة الاممية غطاءً شرعياً لكثير من ممارساتها القانونية وغير القانونية تجاه احداث العالم (جاد، 2007: 41).

ويرى الباحث أن الدولة هي الوحدة السياسية في العلاقات الدولية، وان القوة لا يمكن أن تترجم على ارض الواقع إلا عن طريق الدولة، لان الدولة منذ معاهدة وستفاليا 1648 والتي كانت البداية لنشأة الدولة القومية، تعد أساس نشأة النظام الدولي باعتباره الإطار الذي تسير في فلكه جميع الدول.

إن النظام العالمي الجديد والتغيرات البنيوية المتوقعة وتأثيراتها الإستراتيجية في هيكلية النظام العالمي الجديد من خلال بروز الولايات المتحدة كقطب مهيمن اقتصاديا وعسكريا وثقافيا أدى الى سيطرتها على المؤسسات المالية العالمية، من خلال اعتمادها على النفط في المناطق التي تزداد فيها مخاطر عدم الاستقرار.

وهكذا فأن النظام العالمي الجديد يتسم بعدد من الملامح التي ستكون من أهم محددات ترتيب القوى في حقبة هذا النظام، منها أنه نظام عالمي تتزايد فيه درجة الاعتماد على التقنية والنظم غير التقليدية للإنتاج والتواصل؛ وذلك على حساب التراجع والاضمحلال للنظم التقليدية. وهذا النظام تتزايد في ظله درجة الاعتماد على الهندسة الوراثية والاستنساخ وتقنيات مثل تقنية النانو؛ من أجل إيجاد حلول لمشكلات رئيسية؛ كتحقيق الأمن الغذائي، وسد فجوة موارد الطاقة، وتحقيق التقدم في مجالات الطب وتطوير القدرات البشرية؛ وهو أيضاً نظام عالمي تتزايد فيه الضغوط على النظام الرأسمالي، من أجل تطويره وتمكينه من الاستمرارية والبقاء.

أخيرا استندت معظم التحليلات المتعلقة بتحولات النظام الدولي إلي فرضية التحول من نظام أحادي القطبية، إلي نظام تتعدد فيه القوي والأقطاب، وتعتبر فترة الهيمنة الأحادية الأمريكية تمثل في الواقع نهاية لعهد السيطرة الغربية (الأوروبية ثم الأمريكية)، ومؤشرا على العودة إلي النظام الدولي السائد في الفترات التاريخية التي سبقته، حين شهد العالم وجود مراكز قوة متعددة ومتوازنة فيما بينها. وفي النهاية يتبين أننا على أعتاب مرحلة جديدة، ربما تكشف عن ملامح مرحلة جديدة من النظام الدولي تشهد نوع من القطبية المتعددة، ومن المتوقع حدوث مزيد من صعود اليمين المتطرف في أوروبا، وكسبه أرضية قوية خلال الفترة المقبلة، وبالتالي يعمل ذلك علي تداعي النظام الدولي الحالي.

الفصل الرابع

الولايات المتحدةالأمريكية كنموذج لامتلاك القوة

الفصل الرابع

الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج لامتلاك القوة

بناءاً على ماسبق قوله، تعد قوة الدولة من العوامل التي يمكن الاعتماد عليها بشكل في ميدان العلاقات الدولية، وذلك بناءاً على أن قوة الدولة هي التي تحدد أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي، وترسم إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية. ويعتبر مفهوم القوة هو مفهوم مركباً، بطبيعته، وأن امتلاك عناصر القوة لا يكفي حتى تكون الدولة مؤثرة، فلابد من تبني سياسات فعالة لاستخدام هذه القوّة : مثل القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، والقوة الثقافية. ولقد اثر التحول الذي طرأ على أشكال القوة في ضوء التطورات الدولية والإقليمية على كيفية حساب موازين القوى. ويتحدد دور ووزن أي دولة من الدول في المجال الدولي، أساساً، بحجم مواردها المادية أو البشرية التي تضعها في خدمة عملها الدبلوماسي والإستراتيجي. ومن واجب الدول أن لا ترسم لنفسها أهدافاً لا تستطيع مواردها تحقيقها. ومن خلال استخدام منهج المصلحة القومية والذي يبرز دور امريكيا باستخدام القوة لتحقيق مصالحها, سيتم الاطلاع على مقومات القوة الأمريكية، ومظاهر الهيمنة التي تمارسها على الأنظمة الأخرى (الحضري، 2013 :39).

يوضح هذا الفصل مفهوم امتلاك القوة للولايات الأمريكية المتحدة كنموذج، على شكل مبحثين:

المبحث الأول: مقومات القوة الأمريكية.

المبحث الثاني: توظيف القوّة الصلبة والذكية والناعمة في قدرات الولايات المتحدة الأمريكية في سيطرتها على العالم.

المبحث الأول

مقومات القوة الأمريكية

لقد بُني مفهوم النظام الدولي الجديد على أساس القوة الأمريكية، ومقومات تلك القوة واستمراريتها وامكانية توفير الحماية له، وهذا يعني إذا ما تدهورت القوة الأمريكية في حانب من جوانبها، فإن النظام الدولي سوف ينهار ويحل محله نظام آخر يمثل انعكاسًا لقوى أخرى تمتلك القوة البديلة التي تمكنها من تبوء القيادة لهذا النظام وضمن ظروف جديدة اخرى غير الظروف الحالية. كما انهار النظام العالمي الأوروبي في النصف الأول من القرن العشرين. ولا يمكن تصور بقاء الأسس للديمقراطية والليبرالية التي يقوم عليها هذا النظام حالياً، إذا انكمشت القوة الأمريكية او تلاشت (كاجان، 2012 :24).

أن أهم مقومات القوة الامريكية يمكن تلخيصها بالاتي:-

اولاً: المقومات الاقتصادية

تعددت ادوات القوة الاقتصادية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال حجم التجارة والناتج القومي والفردي وحجم النمو الاقتصادي لها، كذلك مستوى تنوعها سواء كان على مستوى المؤسسات الاقتصادية الكبيرة ام على مستوى المنظمات الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية التي يمكن التحكم بها ومن خلاله (صندوق النقد ، البنك الدولي، التجارة العالمية) ام من حيث مكانتها كدولة عظمى ومايتيح لها هذا الموقع من تأثير على المنظمات الدولية. من خلال ذلك تم تشخيص أهم ابعاد القوة الاقتصادية التي تمتلكها وتسيطر عليها الولايات المتحده وتجعلها القوة الأولى في العالم موضحة كما يأتي:

1- الناتج الاجمالي القومي : أن الناتج الإجمالي القومي مؤشر كبير على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية، ويعد كذلك احد المقومات الاقتصادية التي تتمتع بها على مستوى العالم. حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية اقوى اقتصاد في العالم، بحيث لا يجاريه، على الاقل من حيث الحجم، أي اقتصاد اخر، إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية، فالولايات المتحدة تعد الدولة الاولى في العالم من حيث الناتج القومي الاجمالي، حيث تصدرت الولايات المتحدة قائمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي للعام 2016 بـ 18.57 تريليون دولار، تليها الصين بـ 11.19 تريليون دولار واليابان بـ 4.94 تريليون دولار، ومن المتوقع أن يساهم هذا التحفيز بمقدار 0.6 نقطة مئوية في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في عام 2017 (صحيفة مال الاقتصادية،2017: 4).

2- النمو الاقتصادي : يتفاوت النمو الاقتصادي الأمريكي من شهر إلى آخر وذلك لارتباطة بمعدلات ارتفاع أسعار الفائدة والتحفيزات المالية. وتتزايد المخاوف بشأن نجاعة السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي الأمريكي انخفاض معدلات التضخم التي اظهرت التوقعات استقرار مساره في 2018، حيث التوقعات تشير الى رفعه بشكل طفيف من 1.6% إلى 1.7%، متوقعاً عدم وصول معدل التضخم إلى مستوى 2% سوى في عام 2019. بالمقابل فأن توقعات النمو للعام2018 ستكون من 2.4% إلى 2.5%، وبيد أن توقعات النمو لعامي 2019 و2020، ستكون بنسبة 2.1% ثم 2% على التوالي (علي،2017 :31).

3- التحكم بالمؤسسات الدولية الاقتصادية : لقد ادركت الولايات المتحدة منذ زمن بعيد أهمية الأبعاد الاقتصادية للقوة، فقد وضعت استراتيجية مالية ترمي الى إعادة دمج الاقتصاد العالمي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ قامت بانشاء العديد من المؤسسات الرئيسة للنظام الاقتصادي الدولي، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة (الجات)، كما عملت، في الوقت نفسه، على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية، حيث أن هذه المؤسسات التي تتحكم بالاقتصاد الدولي تميل الى تجسيد مبادئ السوق الحرة الليبرالية التي تتوافق إلى حد كبير مع ميول وتوجهات المجتمع الامريكي والايديولوجية الليبرالية الامريكية (تولفر، 1990 :104).

4- التحكم بالمنظمات الدولية : تشكل الاعتبارات الاقتصادية والسياسية الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية محور الاهتمام عند اتخاذ أي قرار في المنظمات الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية، فقد استطاعت الولايات المتحدة في العديد من الحالات استخدام ثقلها الاقتصادي او السياسي في بناء قرارات تلك المنظمات بما ينسجم الاعتبارات السياسية خدمة لمصالح الولايات المتحدة، أو لمواجهة بعض الدول التي تتعارض توجهاتها مع السياسة الأمريكية، ومثال ذلك قيام الولايات المتحدة بمنع تقديم المعونات الى دولة تشيلي للفترة بين 1971-1973، بالإضافة الى منع البنك الدولي من تقديم اي معونات الى فيتنام عام 1979 بعد حربها مع فيتنام.

5- الانتاج الزراعي: تمثل الزراعة نسبة 25 % من مجمل الصادرات الامريكيّة وتساهم بنسبة 2.5 % من دخلها الوطني، وتغذي المصانع بمنتجاتها، وتوفر وتؤمن الغذاء للسكان، وتستخدم المواد الغذائية أدوات ضغط لتمرير الولايات المتحدة سياساتها، فتقتصر المساعدات الغذائية التي

تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية على الأنظمة الموالية لها، وممارستها لحصار اقتصادي على الدول التي تعارض سياستها مثلما حدث للاتحاد السوفياتي عام 1973 عندما رفض السماح لعدد من اليهود السوفيات بالهجرة إلى فلسطين. وتقديم إعانات غذائية لمصر إثر توقيع معاهدة كامب دايفيد. لذلك وضعت الولايات المتحدة الامريكية برامج للمعونة الغذائية تعزز في المقام الأول مصالحها الداخلية بدلا من مساعدة الجياع (زنكنة، 2017 :12).

خلاصة القول ان الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على اقتصاد يعد ضخما بجميع عناصره، الأمر الذي يمهد لها أرضية نحو بلوغ مرتبة الدولة العظمى في العالم، والهيمنة على مرافق ومؤسسات الاقتصاد العالمي كافة بما يحقق مصالحها في الهيمنة والنفوذ.

ثانياً: المقومات العسكرية

تعد القوة العسكرية المؤشر التقليدي الاول لقياس قدرة الدول، وقد أثبتت الحرب العالمية الأولى والثانية أن تفوق الدول هو قائم على قدراتها العسكرية وما تمتلكة من اسلحة وصواريخ وتكنولوجيا عسكرية، لذلك فأن القوة العسكرية تعتبر من العناصر المهمة والأساسية فى تحديد مكانة الدولة فى النظام الدولى بسبب تزايد دور القوات المسلحة فى تشكيل قوة الدولة، فقد أصبح هناك خلط كبير فى مفهوم القوة، مما أبعده كثيرا عن أبعاده الإستراتيجية، ليركز فقط على البعد العسكرى كضمان أساسي للأمن القومي وحمايته (حسن، 2008 :4).

وقد اعتمدت الولايات المتحدة، بشكل كبير، على الركيزة العسكرية لوضع استراتيجيتها، وتحديد أهدافها حتى أصبحت القوة العسكرية صاحبة الفضل فيما وصلت إليه الولايات المتحدة من مكانة عالمية ومصالح واسعة الانتشار تردفها قدرات عسكرية تقليدية ضخمة، وقدرة نووية فريدة، وانتشار عسكرى

عالمى واسع فى كل أنحاء العالم، إضافة إلى نظام تحالفات استراتيجية مستمرة، وأن الوسائل التى مازالت تستخدم لهذا الغرض هى القواعد العسكرية، فضلاً عن إنشاء الأحلاف العسكرية أو الدخول فى أحلاف قائمة وربط أمن الدول المنظمة إليها بأمن الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ينطبق على حلف شمال الأطلسى «الناتو»، فنجد أن الولايات المتحدة تتصرف بأسلوب تحاول من خلاله تأكيد الغلبة لها على المستويات والأصعدة كلها لاسيما العسكرية التى تعد الركيزة الأساسية فى القيادة الأمريكية للنظام أو النسق الدولى(عبدالمنعم، 2017 :7).

وقد ظهرت مؤشرات القدرة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية منذ الحربين الأولى والثانية، حيث ظهرت الولايات المتحدة من أقوي الدول المشاركة في الحرب لما تمتلكه من ترسانة عسكرية ساعدها ذلك على أن تكون أكثر الدول قدرة ومكانة، وبمكن إبراز أهم مؤشرات القدرة العسكرية الأمريكية بالمعطبات الآتية :

1- حجم الإنفاق العسكري : بلغ حجم الانفاق العسكري للولايات المتحدة الامريكية لعام 2018 من خلال ما أقره مجلس النواب الأمريكي، ميزانية وزارة الدفاع (البنتاغون) للسنة المالية 2018 بقيمة 700 مليار دولار، وهي الأعلى خلال ما يقرب من 10 أعوام. وأن زيادة الانفاق العسكري الامريكي تجعل امريكا هي الاقوى عسكريا، وذلك لحجم الانتشار العسكري الأمريكي في جميع أنحاء العالم. بالمقابل فأن توجهات السياسة الخارجية للرئيس الامريكي ترامب اكدت على ان ترتفع النفقات العسكرية من 612 مليار دولار في 2018 إلى 686 مليار دولار لعام 2019(كيرة، 2017 :6).

2- القدرة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية : تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من القوات النظامية في الجيش الأمريكي يصل الى 1.4 مليون جندي، وعدد القوات الاحتياطية للجيش الأمريكي يبلغ 1.1 مليون جندي. ويبلغ عدد طائرات الجيش الأمريكي من كل الأنواع 13.892، ويمتلك الجيش الأمريكي 6.196 مروحية منها 920 مروحية هجومية، وقد بلغ عدد الطائرات المقاتلة في الجيش الأمريكي 2.207 طائرة، في حين وصل عدد طائرات التدريب في الجيش الأمريكي إلى 2.809، اما عدد المطارات الأمريكية في الخدمة فقد بلغت 13.513. وتمتلك أمريكا 8.848 دبابة متنوعة، وعدداً من راجمات الصواريخ في الجيش الأمريكي يبلغ 1.331. كذلك يوجد في أمريكا 24 قاعدة بحرية كبرى، وتبلغ قوة الأسطول الأمريكي 473 قطعة بحرية، وقد بلغ عدد الغواصات في الأسطول الأمريكي 72 غواصة، ويوجد في الجيش الأمريكي 11 سفينة كاسحة ألغام(المطيري، 2016 :7).

3- الهيمنة العسكرية على العالم : لقد برزت الهيمنة الأمريكية من خلال عملية إضعاف القوى الأخرى، فعملت على تدمير البنية التحتية لهذه الدول، وإضعاف التضامن والتجانس الاجتماعي والسياسي والديني والتاريخي لها، بمعنى إحداث واقع جديد سيؤدي، لا محالة، إلى حرب المذاهب والطوائف، تكون متوافقة مع المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية (البوسني، 2016 :9). وتستند الهيمنة الأمريكية في سيطرتها العالمية على الدبلوماسية والإستراتيجية العسكرية من خلال إخضاع دول المنطقة لهيمنتها، بدءً باستخدام القوة العسكرية على العراق عام 2003 وتحالف المصالح مع الخليج، ومروراً بالأزمة السورية التي تارة ما تؤيد النظام وتارة أخرى تؤيد المعارضة(الراوي، 2015 :67).

4- بروز شركات السلاح الأمريكية : قد أصبحت شركات السلاح الأمريكية هي المورد الاول لنحو (٩٠%) من النزاعات والحروب التي يشهدها العالم اليوم، لذلك نجد أن صادرات الأسلحة الأمريكية أصبحت وسيلة من وسائل الولايات المتحدة لدعم قوتها وهيمنتها العالمية، وإضعاف خصومها ومنافسيها، ويتضح ذلك من خلال تحكم الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على تجارة الأسلحة بين دول حلف الناتو، مما يجعلها في مركز متفوق بالمقارنة مع الدول الأخرى ضمن الحلف. لهذا نجد بأن احد الاسباب وراء ما تثيره الولايات المتحدة الأمريكية من نزاعات هو من اجل بيع الأسلحة من خلال شركات عسكرية خاصة(عبدالحي،1996: 25).

هناك العديد من شركات التسلح، ومن أهمها شركة لثري كومينكيشنز وهي احدى من أهم العشر الشركات المسؤولة عن صناعة الاجهزة الخاصة بالتجسس وتجارة السلاح في العالم، بالاضافة الى شركة يونايتد تكنولوجيز والتي تعتبر من اكثر الشركات متعددة الجنسيات لكونها تعاملها المستمر مع البلدان العربية، حيث تشتهر هذه الشركة بصناعة طائرات بلاك هوك الهليكوبتر الحربية والتي تتوفر في الوقت الحالي في معظم منظومات الدفاع الموجودة في الجيوش العربية مثل مصر والسعودية والإمارات (ابو طالب 2016 :8).

ثالثاً: المقومات التكنولوجية

تعد التكنولوجيا أحد المؤشرات الرئيسه لبيان قدرة الدولة اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، فالمعيار التكنولوجي هو مؤشر للتفوق في الصناعات العسكرية والاقتصادية وثورة المعلومات والاتصالات للدولة، بسبب هذا العامل التكنولوجي وصلت الولايات المتحدة الامريكية إلى اعلى مراتب الدول صناعيا وعسكريا في العالم، لذا شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تطورا كبيرا في قدرتها

التكنولوجية، اذ تعد في مقدمة الدول الرأسمالية التي دخلت حيز ما يسمى بالثورة الصناعية الثالثة او ثورة المعلومات، وهو ما يعني ريادتها وتقدمها في مجالات التكنولوجيا المعقدة كالتكنولوجيا العسكرية والفضاء والاتصالات والعقول الالكترونية والهندسة الوراثية وغيرها.لذا تعد التكنلوجيا الحديثة والثورة المعلوماتية واحدة من أهم ميادين القوة الامريكية المؤثرة على الاصعدة كافة (جدلي، 2011 :76).

لقد باتت القدرة التكنولوجية من أهم معايير القوة، فصناعات المستقبل هي صناعات "المادة الرمادية(المايكرو- الكترونيك، تكنولوجيات، برامج الكومبيوتر، والرقائق المعلوماتية والروبوتات، والاتصالات) تشكل أهمية متزايدة للقوة القومية، ومن ثم تعيد تشكيل العلاقة بين السياسة والقوة. وتعتمد القوة العسكرية الآن في جوهرها على تقنية المعلومات، وبالتالي على الانفتاح والتكامل العالمي الذي افرز تلك التقنية وحافظ على بقائها (سليم، 2009 :166).

ومن خلال المعيار التكنولوجي الذي يشكل القوة للولايات المتحدة الأمريكية فقد تم الاطلاع على اهم مجالات التفوق الأمريكي في العالم لما تتمتع به هذه القدرة التي يمكن توضيحها كما يأتي :

1- امتلاكها لقدرات التقنية : حيث تعد الولايات الأمريكية الدولة الأسرع في مجالي الابتكار واستغلال التقنيات التكنولوجية الحديثة، حيث تمتلك نظاما للعلوم والتكنولوجيا والبحوث الاول في العالم. وتخصص الولايات الامريكية المتحدة سنوياً للبحوث العلمية والتطور التقني مجموع ما تنفقه الدول الصناعية السبع التي تليها في الثروة. حيث تُنفق ما يزيد على (290) مليار دولار، فهي تمثل 40% من النفقات العالمية للبحث والتطوير ولها 50% من البراءات المودعة في العالم، وأن30% من المنشورات العلمية العالمية، واكثر من نصف الأقمار الصناعية، هي أمريكية، وان 90% من

الذين فازوا بجائزة نوبل في الكيمياء والعلوم والاقتصاد، هم امريكان (مؤسسة راند الامريكية، 2002: 56).

2- في مجال الالكترونيات : في مجال الانتاج التكنولوجي الالكتروني فقد احتلت الولايات المتحدة الامريكية المركز الاول في انتاج الالكترونيات بنسبة 40% مقابل 27% لليابان، كما تحتل الولايات المتحدة مركز الصدارة في انتاج الحواسيب فمن اجمالي (228) مليون جهاز حاسوب في العالم. وكذلك تمتلك الولايات المتحدة اكثر من (100) مليون جهاز بنسبة تصل الى 45% من العالم. كما أن سوق الحواسيب يعادل 36% من حجم السوق العالمي والذي يبلغ اكثر من 70 مليون جهاز. فيما ما يخص انتاج البرامج وتطويرها فتعد الولايات المتحدة أكبر منتج للبرمجيات للعالم إذ يتجاوز انتاجها 45% من حجم الانتاج العالمي، يليها الاتحاد الاوربي بنسبة 23% واليابان والهند بنسبة 18. %(جومبرت، 2004 :89).

3- المجال التكنولوجي العسكري: تعتبر الولايات المتحدة الامريكية من اكثر البلدان التي تمتلك مجمعا صناعيا ضخما، إذ يعمل في المجال التكنولوجي والمعلوماتي أكثر من 30% من المهندسين، والذين يسعون الى تطوير وإدخال التقنيات الالكتروني في المجال العسكري، والذي بدوره يظهر لدينا ما يسمى بالأسلحة الذكية والأسلحة ذات التحكم عن بعد، والطائرات بدون طيار. وهذا الامر جعل الولايات المتحدة الامريكية من أفضل البلدان من حيث تقليل الخسائر البشرية من ناحية والدقة في إصابة الهدف والقوة التدميرية إلى جانب تقليل نسبة الأنفاق من ناحية أخرى (سليم، 2009 :54).

4- التكنولوجيا الإعلامية: تعد التكنولوجيا الإعلامية المرئية والمسموعة من أهم الاستخدامات التكنولوجية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عملت على تطوير وتأثير وسائل الإعلام و الدعاية الأمريكية، وما تمتلكه من خاصية التفرد بمزايا العلم والتكنولوجيا، والتفرد بخصائص الإعلام العالمي بمعناها الشمولي، مما جعلها ان تكون قادرة على التحكم بالعقول وترويض القلوب بما يتوافق والمصالح العليا للدول وتتقدمهم الولايات المتحدة الأميركية التي إدارت التغيير عبر مواقع الانترنيت والتواصل الاجتماعي لتغذية الأفكار بمبادئ الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وخلق فجوة ما بين الأنظمة والشعوب للنفاذ الى الدول التي تكمن فيها مصالحها الحيوية، وفي مقدمتها منطقة الشرق الاوسط وما ثورات ما يسمى (الربيع العربي) والفوضى الخلاقة الا إحدى نتائج أدوات القوة الناعمة الأميركية والآلة الإعلامية الضخمة التي تسيطر عليها (توفيق، 2014 :87).

5- استخدام التكنولوجيا في التوظيف السياسي التعبوي للثورة المعلوماتية: حيث يعد التوظيف الإعلامي التعبوي السياسي والاجتماعي من أهم وسائل الغزو الاعلامي. وبالنظر الى الثورة المعلوماتية في الآونة الاخيرة، فأن حقيقة هذا الغزو لا يكاد يتعدى كونه توجها استراتيجياً منسقاً، يتبع اساليب ومخططات خاصة به، فهو ليس مجرد تدفق معلومات وأفكار ومعتقدات، بل يعتبر عملية محوكمة تعتمد على قوانين النظام السياسي واحتكاراته وتوجهاته وينساق ضمن الاطار العام للتطور العلمي المتسارع في البحوث البيولوجية والسيكولوجية بقصد السيطرة على الاتجاه الفكري للمجتمع والعمل على تصويب عقولهم نحو اتجاه معين وذلك من خلال ملئها بكم هائل من

المعلومات والأفكار لتنفيذ المخطط السياسي- النفسي- الثقافي المسوّق للنموذج الأمريكي، في سبيل سعيها لتحقيق غاياتها نحو الهيمنة (ثابت، 2008 :43).

رابعا : المقومات الجغرافية

لقد شكل الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية احد مقومات القوة الجغرافية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تحتوي على مساحات شاسعة ومتنوعة، حيث تمتد على مساحة 9.8 مليون كيلومتر مربع لتكون الثالثة من حيث المساحة بعد كل من روسيا وكندا، وهي مساحات قابلة للسكن والزراعة حتى مع كون مناخها متنوع للغاية من البرد الشديد في الشمال الغربي إلى المناخ الاستوائي في الجنوب الشرقي، ومناخات أخرى تتراوح من المتوسطي إلى الصحراوي الجاف مما يعطيها توزعاً أكثر انتظاماً للسكان من ناحية؛ وتنوعاً كبيراً في الموارد الطبيعية والقدرات الصناعية (علي ، 2009 :23).

فالموقع الجغرافي احد ميزات قوة الولايات المتحدة الأمريكية ، فهي معزولة جغرافياً كونها تقع على قارة مختلفة عن أي دولة منافسة، كما أن حدودها الشرقية والغربية هي محيطات عملاقة لا تسمح بغزوها منها، كما أن حدودها الشمالية والجنوبية هي مع بلدين حليفين ، وهي قوى أضعف من أن تحقق تهديداً على الولايات المتحدة، ، كذلك سمح موقع الولايات المتحدة الجغرافي لها بتجنب الكثير من الحروب على أراضيها، فعلى الرغم من أنها دخلت في الكثير من الحروب عبر التاريخ فهي لم تخض أي حروب على أرضها منذ نهاية حربها الأهلية، وبالتالي فبناها التحتية بقيت سليمة ولم تتعرض لأي دمار على أراضيها (باستثناء هجوم برل هاربر في الحرب العالمية الثانية، عندما دمرت اليابان

اسطولها البحري) ، وهذا ما سمح لها بالحفاظ على استقرار اقتصادي وسكاني حتى خلال الحربين العالميتين اللتان دمرتا أوروبا وسمحتا بالتقدم الاقتصادي الكبير للولايات المتحدة (توفيق،2014 :56)

يمكن القول إن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لمقومات القدرة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية جعلها الدولة الأولى المهيمنة على العالم، وجعل لها قدرة سياسية سعت من خلالها لكبح جماح القوى التي تمثل تهديداً مستقبلياً لمكانتها العالمية، لذلك اتبعت تشكيلة واسعة من الأساليب الإستراتيجية بعضها لم يفارقها كأسلوب دائم في تنفيذ أهداف إستراتيجيتها منذ تاريخها السياسي القديم ابان الحربين العالمية الاول والثانية ، وما فرضته الظروف والمراحل الجديدة التي تعمل فيها. إلا أن هذا التاريخ يشابه في تسلسله حزمة متناسقة ومتوافقة تشترك في تحقيق هدف واحد وهو (الهيمنة) برغم الاختلاف في تكتيك الفعل الاستراتيجي.

لذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية وما تمتلكه من عناصر للقوة الشاملة ؛ العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والثقافية، بطبيعية الحال ستكون الاقوى بهيبتها وتاريخها السياسي ولو تعرضت للضعف او المنافسة في احد الجوانب او المجالات، فان تفردها وسيطرتها في مجالات متعددة أخرى يمكن أن يعوض عليها أي تراجع ظرفي. لذا فإن المؤشرات والقدرات الهائلة التي تتمتع بها جعل لها مكانة دولية وهيبة في علاقاتها الدولية بين منافسيها في النظام الدولي، مما شكل لها حالة بأنها الاقوى مقارنة بالقوى الاخرى، الأمر الذي يترتب عليه استمرارية الدور المؤثر للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي.

فإن كل هذه المقومات والقدرات الشاملة التي تمتلكها الولايات المتحدة دفعتها باتجاه أن تكون القوة الوحيدة المهيمنة، وأن تسعى إلى منع أي قوة أخرى من منافستها حتى لو كانت من الدول الصديقة او الحليفة، والدور الذي ضبطته من خلال عملية اقامة توازن للقوى مع إعطاء أدوار محددة للدول الكبرى مثل روسيا والصين واليابان والمانيا وفرنسا، وبالشكل الذي لا يخل بالدور المهيمن للولايات المتحدة الامريكية.

المبحث الثاني

توظيف القوّة الصلبة والذكية والناعمة في قدرات الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على العالم

شكلت القوة العسكرية المعيار الأول في قياس قدرة الدولة، وقد أثبتت الحروب في السابق أن القدرات العسكرية هي الفاصل في النصر او الهزيمة، إلا أنها لم تعد المؤشر الرئيس في قياس حجم القوة بل أن القوة الشاملة تتضمن كل من (الاقتصادية، والتكنولوجية، والديمغرافية، السياسية) فهي مجتمعة أساس ومؤشر لقدرة الدولة الحديثة، لذا فأن جميع عناصر ومكونات القوة متداخلة، ومتفاعلة فيما بينها، فمنها ما هو موائم لتكوين قوة الدولة، ومنها ما هو غير موائم، رغم وجوده فيها. فمثال لو أخذ عنصر السكان والموارد الاقتصادية في الدولة، يمكن ملاحظة أن حجم السكان، من حيث ضخامته يشكل عبئا ثقيلا على الدولة إذا لم يكن متوفر لديها موارد كافية، كما أن التركيبة السكانية من حيث المكونات التي تسهم في تشكيلها (قوميات، أعراق، طوائف دينية، كيانات قبيلية، عشائر) يمكن أن تكون عاملاً في إضعاف الدولة او تمزيق الوحدة الوطنية. لذا يمكن الاستدلال بها عن طريق قدرتها في التأثير على سلوك الآخرين (جيمس، 1985 : 67).

كانت ومازالت الحروب وسائل خاسرة بكل معطياتها، فهي تشكل اجهاد وتراجع لقدرة الدولة مهما انتصرت، وفي ظل الحرب غير المتكافئة، فإن الدول الكبرى هي الخاسرة حربيا، فعندما يطلق صاروخ ذات قيمة مالية عالية على جندي متحصن بين صخور في جبال جرداء يحمل كلاشنكوف، فأن الفارق شاسع جدا بينهما، والخسارة تحصيل حاصل وحتمية، فكان لابد من استخدام وسائل وبدائل أخرى جديدة للخروج من مأزق الخسارة، فكانت القوة الناعمة والذكية بديلاً للقوة الصلبة القائمة على استخدام

مقدرات الدولة في إدارة الحروب او الأزمات ومن خلال ذلك تم الاطلاع على استخدامات القوة الصلبة والناعمة والذكية وأثرها على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها في علاقاتها الدولية (زاهر، 2014 :11).

القوة الصلبة

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا (روسيا الاتحادية حالياً) في عقد التسعينات في القرن الماضي، وبزوغ نظام عالمي جديد تنفرد بقيادته الولايات المتحدة الأمريكية وتولي(المحافظون الجدد) واستخدامهم القوة العسكرية الأمريكية دون أي رادع، حيث أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب في خطابه عشية الاحتلال العراقي للكويت عام 1990 معلناً للعالم كلمات فاصلة عندما قال: (من ليس معي فهو ضدي) ومأعقبها من حرب الخليج الثانية بداية عام 1991 المتمثلة بالعدوان الامريكي على العراق لاخراج القوات العراقية من الكويت إلى فتح صفحة جديدة من التاريخ العسكري الأمريكي، بحيث زاد الاعتماد على الجيش من قبل الساسة الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء، باعتبار أن القوة الصلبة هي الاداة الوحيدة لفرض الهيمنة الامريكية على ارض الواقع (هاشم، 2007 :5).

كذلك عام 2001 كانت احداث 11 من ايلول اليوم الأسود للولايات المتحدة حيث دمرت الأبراج بفعل ما يدعى بالإرهاب. كل هذه الإحداث رسمت لدى صانع السياسة الخارجية الأمريكية استخدام قوى جديدة قديمة لمواجهة هذه التحديات الداخلية التي شكلت صعقة صادمة لأمريكا بأن تقصف من عقر دارها (النابلسي، 2008 :11).

لقد ارتكزت الاستراتيجية الامريكية منذ تولي الرئيس الأمريكي بوش الأب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، على ترسيخ ما يُسمى بـ " النظام العالمي الجديد"، وبتأكيد الهيمنة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. أما في ولاية جورج بوش الابن الذي تولى الرئاسة عام 2000 فقد تبلورت استراتيجية أمنية جديدة، تمزج بين التهديدات الأمنية التقليدية الناتجة عن الدول والتهديدات الأمنية غير التقليدية، فتصدّرت قائمة التهديدات بإستراتيجية، تنظيم القاعدة والدول الحاضنة له كأفغانستان، بالإضافة للدول المارقة (كوريا الشمالية – إيران – العراق). لذلك، استخدم القوة الصلبة للقيام باحتلال أفغانستان والعراق، والقوة الناعمة بمحاصرة إيران، وبدرجة أقل كوريا الشمالية(المطيري، 2018 :4).

ولهذا نستطيع القول بأن استخدام القوة الصلبة قد ترجم في عهد المحافظين الجدد في تنفيذ السياسة الامريكية وتعاملها مع الدول الاخرى بشكل واضح وفاضح، فقد طرحوا مشروع القرن الأمريكي الذي يهدف إلى فرض الهيمنة الأمريكية على العالم.

فقد ساهم تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة إلى دفع صانع القرار الامريكي نحو المزيد من التشدد في استخدام القوة الصلبة في سياسة الولايات المتحدة تجاه البلدان الأخرى، إذ ترجع أفكارهم الى المفكر الأمريكي الألماني الأصل (ليو ستراوس)، الذي ذهب إلى وضع تقسيم ثنائي للأنظمة السياسية القائمة في العالم الى ؛ أنظمة ديمقراطية تمثل الفضيلة في نظره، وأنظمة معادية لها كالفكر الشيوعي، وأنظمة سيئة وأخرى جيدة، وهو ما مثل لاحقاً مصطلح محور الشر ومحور الخير الذي يمثله حسب تصوره الفكر الغربي الديمقراطي(شهابي، 1995 :143).

أن المحافظون الجدد قد آمنوا دور أخلاقي للسياسة الخارجية الأمريكية وللقوة العسكرية الأمريكية في العالم، بالاضافة الى دور القيادة الامريكية في مكافحة مختلف انواع الشر الموجود في العالم وعدم التغاضي عنه، وذلك بأستخدام طرق مختلفة وفي مقدمتها القوة العسكرية (القوة الصلبة). وقد اعتبر المحافظون أن استخدام القوة العسكرية افضل من استخدام الدبلوماسية باعتبارها خياراً ضرورياً لا ينبغي إهماله في الصراعات الدولية(شعيب، 2016 :3).

أستطاع الساسة المحافظون الجدد توظيف أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 وجعلوها ذريعة في تحقيق أهدافهم المتمثلة في تغيير السياسات الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال التركيز على زيادة الإنفاق العسكري، خاصة بعد سيطرة النخبة العسكرية الصناعية على الإنتاج الصناعي والصناعات العسكرية وشركات الاستثمار والمال الكبرى في الولايات المتحدة والعالم، والتي تدار من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم على إستراتيجية حماية التفوق الأمريكي في العالم، ومنع سيطرة أية قوة معادية لها في أوروبا وشرق آسيا، كذلك بتمثل التفوق الامريكي بسيطرته على التجارة الدولية، المتمثلة في منظمة التجارة العالمية، واعتمادها على إستراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي قامت عليها سياسة بوش الخارجية عام 2002 بعدم السماح بظهور قوى منافسة للولايات المتحدة إقليمياً ودولياً، وانتهاج أسلوب سياسة الضربة العسكرية الوقائية ضد الدول التي يحتمل أن تصبح عدواً للولايات المتحدة مستقبلاً. لقد كان ضرب قدرة العراق هو جزء من إستراتيجية الضربة الاستباقية، حيث أن الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، هو مثال لاستخدام امريكا القوة الصلبة. كذلك تعد الحملة الأمريكية ضد الإرهاب بعد أحداث 11/أيلول، هي تكريس للنموذج الثقافي

الأمريكي الذي يمثل الأساس الأيديولوجي للسياسة الخارجية الأمريكية الجديدة كونها الأرقى مقارنة بالثقافات الأخرى (كلير، 2017 :32).

قامت سياسات المحافظين الجدد على التنظير لصانع القرار الأمريكي وإيجاد المبررات المناسبة لاستخدام القوة العسكرية في التعامل مع القضايا العالمية الأخرى، وجعلها خياراً ضرورياً للولايات المتحدة، ولم يكن القصد منها هو إبراز صورة أمريكا الحقيقية للعالم، فأغلبية الجنود الأمريكيين في الوقت الحاضر لا يكادون يمثلون الشعب الامريكي، إذ ينتمي أفراد الجيش الامريكي إلى طبقات وشرائح فقيرة قليلة التعليم، ففي عام 2004 شكل أبناء الأقليات نسبة 42% من الجيش الامريكي، كما بلغت نسبة الجنود الذين حصلوا على تعليم جامعي 6،5% من الجيش الامريكي مقارنة بنسبة 46% داخل المجتمع الامريكي (سليم،2018 :5).

اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية على استخدام القوة الصلبة في تحقيق مصالحها، بالاضافة الى ارتكازها على ركائز مُتعِّددة للقوة فهي الدولة الأولى في العالم اقتصادياً، فالاقتصاد الأميركي هو أكبر اقتصاد فى العالم منفرداً، وتسعى الولايات المتحدة لتوظيف ركائز القوة هذه انطلاقاً من رؤية السياسة الأميركية بأن القوة يجب أن تكون حاضرة إذا أرادت الدولة أن تضمن نجاح سياستها الخارجية وتحقيق مصالحها، فلا زالت الولايات المتحدة متمسكة بنظرية القوة الصلبة، فتسعى إلى تحقيق مصالحها في كثير من المناطق باستخدامها، ومن هنا كانت القوة الصلبة الداعمة للمصلحة هي إحدى أهم النقاط التي تحكم الإستراتيجية الأميركية. لذا فان الولايات المتحدة حرصت على الوجود العسكري في منطقة آسيا الوسطى، كامتداد لسياسة الحصار على روسيا، وكذلك الأمر في منطقة الخليج العربي. حيث انفردت الولايات المتحدة لتشكل نظام احدي القطبية عد انهيار الاتحاد السوفيتي، والذي لا يسمح

بظهور أي قوى إقليمية في المنطقة العربية أو الشرق الأوسط بشكل عام سواء كانت تركيا أم إيران، لذلك قامت الإستراتيجية الأمريكية في استخدام القوة الصلبة من اجل تأمين مصالحها القومية على أربع توجهات وهي (العرقان، 2012 :3):

1- منع الدول التي تصنفها الولايات المتحدة بالاعداء من إقامة قواعد عسكرية يستطيعون منها الهجوم او التأثير على الولايات المتحدة الأميركية.

2- الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم والدفاع عن مبادئها ولو كان ذلك من الناحية الشكلية، مستغلة بذلك اقضاع الشعوب والمجتمعات التي كانت ومازالت تعاني من هذه الجوانب في الكثير من دول العالم غير المستقرة سياسياً واجتماعياً (ولو شكلياً).

3- تطوير التجارة العالمية واستغلال منظماتها العالمية والتأثير في قراراتها.

4- العمل على ايجاد الظروف الملائمة لدول الغرب الخاصة المتحالفة معها في لعبة توازن القوى في العالم.

لذلك يمكن القول: إن انفراد أمريكا بزعامة النظام العالمي الجديد فرض عليها إتباع إستراتيجية أمريكية محكمة تستند على استخدام القوة الصلبة، من اجل تحقيق غاياتها التي كانت تسعى لتحقيقها منذ الحرب الباردة، وهي فرض قوتها وقدرتها وإرادتها وهيمنتها على العالم، فكان لا بد من استخدام القوة الصلبة كأداة مناسبة لتلك المرحلة ونجاح تزعمها للعالم، والسيطرة على الاقتصاد والسياسة وفرض الهيمنة العالمية.

القوة الناعمة

يعد جوزف ناي، أستاذ العلاقات الدولية المنظر الأول لمفهوم القوة الناعمة، ويقول: إن القوة الناعمة هي القدرة على جعل الناس أو الدول ترغب فيما أنت راغب فيه، وبعيداً عن استخدام القوة القسرية أو الاكراه لجعلهم يمتثلون لارادتك، أي أن القوة الناعمة هي القدرة على الاعتماد على قوة الإقناع والجذب نحو ماترغب به بدلا من إجبار الدول على تغيير سياساتها بالقوة وفرض الارادات عليها (البدر، 2017 :6).

فقد عرفها جوزيف ناي بأنها "القدرة التي من خلالها يتم الحصول على النتائج التي يريدها المرء، بمعنى أنها قدرة طرف ما على التأثير والجذب تجاه الطرف الآخر دون استخدام أي شكل من أشكال العنف، ومن أجل الحصول على الأهداف أو النتائج التي يسعى لتحقيقها أحد الأطراف"، وقد جاء استخدام القوة الناعمة نتيجة للتحولات التي حصلت في الجوانب السياسية، والاقتصادية، والثقافية، ودخول عامل التكنولوجيا بشكل واسع ضمن الخطة الإستراتيجية الشاملة للدول المؤثرة او العظمى كما تسمى ومنها الولايات المتحدة الامريكية؛ مما دعا إلى إعادة النظر في ذلك المفهوم، حيثُ عُرّفت القوة الناعمة بأنها "القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجذب والإقناع والتعاون بدلاً من الإرغام واستخدام القوة المسلحة، او العقوبات الاقتصادية وسواها من اشكال الإكراه" (حمدان، 2013 :23).

بعد استخدام القوة الصلبة وخاصة في عهد الرئيسين بوش الاب والابن، فقد شهدت حكمهم التي اتسمت بأستخدام سياسة المطرقة الحديدية او ما يسمى بالقوة الصلبة عديد من الحروب غير المتكافئة، شنتها الولايات المتحدة الامريكية على الانظمة التي رفضت الخضوع للادارة الأمريكية مثل جماعة

القاعدة بزعامة اسامة بن لادن , ونظام صدام حسين رئيس جمهورية العراق الأسبق فكان المصير الزوال والخروج من إطار الحكم (حشود، 2013 :56).

في عهد الرئيس الامريكي بارك اوباما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف القوة الناعمة، والابتعاد عن منطق القوة العسكرية واستخدامها، وهذا ما أكده أوباما خلال خطابه الذي ألقاه يوم تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة في العاشر من يناير– كانون الثاني عام 2009، وعمل على تطبيق سياسة القوة الناعمة على أرض الواقع من خلال تعزيز حكمه، ودعم التبادل العلمي وتشجيعه والتعاون في مجال الأبحاث، والسعي عبر تحقيق الأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والمساعدات الإنسانية، فضلاً عن اتخاذ خيار الحوار مع النظام الإيراني، والتراجع عن ضرب سوريا، والدفع نحو الحوار لحل الأزمة(ياسين، 2016 :7).

لذلك كان اسلوب إدارة الرئيس الامريكي باراك أوباما مغايراً لما كانت عليه إدارة الرئيس بوش الابن ومنسجمة مع توجهات الحزب الديمقراطي في التعاطي مع الخارجية العالمية، فقد انتهجت ادارته أسلوباً استراتيجياً من ناحية تطبيق القوة الذكية التي كانت بمنزلة عامل مساعد لتطبيق القوة الناعمة تجاه الشرق الأوسط، فكان من بين الأهداف الرئيسة للقوة الذكية هي (ياسين، 2016 :19):

1. إنقاذ الاقتصاد الأمريكي: لقد سعت الولايات المتحدة الامريكية الى الانتعاش الاقتصادي من خلال وضع خطة اقتصادية تتضمن مجموعة من الحوافز لمحاربة الأزمة المالية العالمية، بالاضافة الى الركود الاقتصادي الذي تعرض له الاقتصاد الأمريكي من جراء ذلك، حيث عمل

الرئيس أوباما على إقناع الكونغرس بالموافقة على خطة إنقاذ للأزمة المالية التي تبلغ كلفتها (825) مليار دولار.

2. تأمين مصادر الطاقة: في العام 2010 عمل مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية الى اصدار تقرير أوضح أن السنوات الخمس عشرة المقبلة سوف تشهد صراعاً محتدماً على الطاقة، وذلك بناءً على التغيرات الكثيرة الحاصلة في موازين القوى العالمية واعتماد الكثير من الدول في صعودها على القوة الاقتصادية. مما يسلتزم تغيير الوسائل المستخدمة او السياسات تجاه الدول بما يؤمن افضل شبكة من العلاقات الدوليه خاصة مع الدول المصدرة للطاقة.

3. مواجهة القوى والتكتلات الاقتصادية الكبرى: وقد تم العمل على ذلك من خلال توظيف الهيمنة الرضائية في السياسة الخارجية الأمريكية، والتي يمكن من خلالها العمل على إطالة أمد السيطرة الأمريكية إلى مدى أبعد، ويكون ذلك من خلال تحقيق بعض المصالح الدولية التي يمكن السيطرة عليها في تحسين وايجاد افضل الظروف للاقتصاد الامريكي.

4. إنهاء عسكرة السياسة الخارجية: ان الانهاء العسكري للسياسية الخارجية يتم عند إعادة الاعتبار للقوة الناعمة، وقد جاء هذا بناءً على تصريح وزير الدفاع السابق روبرت غيتس، والذي دعا فيه إلى تنمية القوة الناعمة من خلال تكريس المزيد من المال والجهود لها. وقد ذكر أيضاً بالرغم من القدرة الهائلة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية يتعلق بالقوة العسكرية، إلا أن الركون إلى وزارة الدفاع بحجة قدرتها على تحقيق الأهداف لابد من أن يشوه صورة السياسة الخارجية الأمريكية.

5. إدامة التفوق العسكري الأمريكي: سعت الإدارة الأمريكية بشكل دائم نحو العمل على إدامة تفوق القوات المسلحة، وتطوير خبراتها، وإعداد بعض التعديلات على تشكيلاتها، وحجمها، وتسليحها

وكل ذلك من أجل التقليل من الإنفاق عن طريق بناء جيش ذكي وصغير الحجم يعتمد على الجانب التكنولوجي والبرامج المتطورة، وهذا من شأنه أن يخلق بيئة عسكرية ملائمة لأداء المؤسسة العسكرية التي من شأنها الحفاظ على الأمن القومي.

ولغرض اعطاء صورة اشمل واوضح عن المؤشرات او المصادر التي تقوم عليها القوة الناعمة، حيث يمكن أن تظهر معالمها من خلال المعطيات الآتية (ياسين، 2016 :22):

1- التأكيد على الموروث الثقافي: إن المصدر الأول لقوة الدولة الناعمة هي ثقافتها ومورثها الحضاري، فكلما كان هذا العامل جاذباً للاهتمام والتقليد سواء كان في موروثه الشعبي أم ثقافته العليا كالأدب والشعر والفنون الاخرى، كلما زاد قوة الدولة الناعمة تجاه الاخرين. بعبارة اوضح إن ثقافة المجتمع ومدى عالمية ثقافة الدول تعد من القوى الناعمة التي استخدمتها الولايات المتحدة في فرض ثقافتها أو ما يسمى بالأمركة.

2- شرعية المؤسسات المتبعة : لذا فأن شرعية مؤسسات الدولة وسياساتها المتزنة والشفافة تضفي قوة ناعمة للدولة، والأداء العالي لأية دولة سواء كان ذلك في المجال الاقتصادي أم التكنولوجي، يعزز من قوتها الناعمة، وهو مايؤسس الى مايطلق عليه بحوكمة المؤسسات.

3- استخدام القوة الإعلامية كأحد وسائل القوة الناعمة: تعتبر القوة الإعلامية أو المعلوماتية هي من اهم مصادره القوة الناعمة المؤثرة على سياسات الخصم خاصة عندما يكون صادقاً ومهنياً، وبالمقابل فأن الإعلام قد يكون قوة قسر في حالات الشائعات المغرضة أو الدعاية المقوضة.

4- مدى ترابط الدول وانسجام توجهاتها العامة والتعاون فيما بينها من خلال النشاط الدبلوماسي والمواقف الدولية مع بعضها؛ يعد عاملاً مهماً في تعزيز القوة الناعمة باتجاه الاخرين.

يمكن القول: إن القوة الناعمة جاءت بعد حالة اتسمت بها السياسات الامريكية بنوع من الحكم الصارم، وتضييق واضح لمساحة ردود الفعل بل غطرسة إعلامية صلبة، استخدام شديد للقوة العسكرية مما ولد ردود افعال سلبية لدى الدول الاخرى، فكان لابد من حالة الانفراج، لذا فقد اعتمدت الولايات المتحدة سياسة كسب العقول والقلوب عن طريق ما يعرف بمعركة الأفكار لتحسين صورتها في العالمين العربي والإسلامي خاصة بعد ما تفاقمت حالة كراهيتها، وأصبحت تشكل "إزعاجا كبيرا لصانعي القرار الأمريكي. وقد أدت هذه السياسة الى التناقض في الآراء من قبل شعوب المنطقة إزاء مظاهر القوة الناعمة الأمريكية، حيث اتجهت بعض الآراء نحو مشاعر الكراهية والغضب، بينما اتجه البعض الاخر نحو مشاعر الإعجاب والانبهار. ولكن الولايات المتحدة لم تتخل أبدا عن أظهار قوتها الصلبة والتلويح بالتدخلات العسكرية والتدخل في شؤون البلدان لتغيير واقع المنطقة بالنعومة أو بالقوة أو بكليهما، وخير دليل على ذلك هو الحرب على العراق ومشاريع الشرق الأوسط الكبير ونظرية الفوضى الخلاقة قد زادت من مشاعر الكراهية ضد الولايات المتحدة.

القوة الذكية

يعود ظهور مفهوم القوة الذكية الى بدايات عام 2003، حيث انتسب إلى جوزيف ناي، وهو يعتبر مفهوم وصفي للإستراتيجية التي تجمع بنجاح بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في سياقات مختلفة. ويأتي مفهوم القوة الذكية في أنه القدرة على تحويل القوة من قوة فاشلة الى قوة لها مخرجات تصب في صالح الدولة. أي بمعنى وجود قوة ناعمة تمتلك المهارات التي تساعد صانع السياسة الخارجية على التخطيط للتكتيكات مع الأهداف لخلق إستراتيجية اندماجية تجمع بين القوة الصلبة والناعمة من

دبلوماسية عامة، وبرامج تبادل طلابي، ومساعدات التنمية، والإنقاذ من الكوارث (السلامات، 2014 :18).

وفي عام 2009، لقد بينت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون مفهوم القوة الناعمة، حيث أوضحت على أن أدوات السياسة الخارجية كانت في السابق تتراوح ما بين القوة القاسية والمتمثلة في القوات العسكرية والقوة الناعمة المتمثلة في العمل الدبلوماسي، والاقتصادي، والإنساني، والتأثير الثقافي. أما القوة الذكية فتعني اختيار أفضل خليط من الأدوات الدبلوماسية، والإقتصادية، والعسكرية، والسياسية، والقانونية، والثقافية لكل، بمعنى أن القوة الذكية: "هي الإدماج الذكي وشبكة العمل الدبلوماسي، والدفاع، والتنمية، والأدوات الأخرى لما يسمى بالقوة الموجعة والناعمة"(الشمري، 2018 :9).

ومن اهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مفهوم القوة الذكية الأسباب الاتية (الشمري، 2018 :15):

1- القدرة على تحقيق مردود في الشؤون الدولية عن طريق الاستقطاب الايجابي من خلال المصالح المشتركة أكثر مما يمكن تحقيقه عن طريق الإكراه.

2- حاجة الدول المتقدمة إلى جذب الدول النامية للعمل معها كشريك دولي لمواجهة التحديات العالمية المشتركة التي لا تستطيع أية دولة التصدي لها بمفردها مثل: التغيرات المناخية، وإنتشار الأمراض المستعصية، وتصاعد خطورة (الدول الفاشلة) على الأمن العالمي، ومحاربة الارهاب والمنظمات المتطرفة.

3- إدراك القوى الغربية صعوبة الإعتماد على الخيار العسكري لمواجهة القوى غير الرسمية المعتنقة لفكرة المقاومة والجهاد، مما يستوجب التغيير بالوسائل والاهداف.

4- الدور الكبير الذي تسهم به ثورة المعلومات والنظام الإعلامي الجديد في نقل المنظومة القيمية الغربية إلى كل أرجاء العالم، وخاصة تجاه دول العالم الثالث غير المستقرة.

5- توفر موارد القوة الصلبة للدولة: إن توفر الدولة لموارد القوة الصلبة من إمكانات عسكرية واقتصادية يعطي للدولة هيبة وتاريخاً سياسياً كبيراً مما يتيح لها استخدام القوة الذكية.

لذا يتلخص مفهوم القوة الذكية في الجمع بين القوتين الصارمة الصلبة المتمثلة بالقوة العسكرية والاقتصادية وقوة الجذب الناعمة، التي تتمثل في استثمار المكانة الأمريكية وجاذبيتها عالميا في التأثير، اي الربط بني التسامح والقدرة على الاستقطاب والإقناع من جهة والقدرة على الإجبار والإكراه من جهة أخرى والتوفيق بينهما (سليمان،2016 :24).

ان التحول في الفكر الاستراتيجي الأمريكي من القوة الناعمة إلى القوة الذكية لم يكن نتاج اجتهادات فردية بقدر ما كان نتيجة تفاعلات فكرية مختلفة داخل مراكز البحوث والدراسات والمعاهدات والجامعات التي ترفد صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما مهد الطريق أمام المزج الذكي بين القوتين الصلبة والناعمة، ومن الأفكار والسياسات والأساليب الأمريكية التي رسمت إستراتيجية القوة الذكية قد استندت الى مجمل مؤشرات يمكن تلخيصها بالاتي (الربيعي، 2008 :32).

1- تراجع تأييد شرعية سلوكيات صانع القرار في الولايات المتحدة : حيث سجل أثر الراي العام العالمي تراجعاً في التأيد لسلوكيات صانع السياسة الخارجية الامريكية خاصة بعد احتلال

أفغانستان والعراق، وردود الافعال غير المنظبطة واحداث الحادي عشر من سمبتمبر 2001. فقد توصل مركز زغبي الدولي لاستطلاعات الرأي العام الى ان حوالي (86%) من النخب السياسية في دول أمريكا اللاتينية ترى أن اسلوب القيادة الأمريكية لادارة شؤون العالم غير مرغوب بها.

2- اخفاق الولايات المتحدة في سياساتها نحو محاربة ظاهرة الارهاب وازدواجية وحدة التعامل معها في اماكن متعددة في العالم، بل بالعكس فقد زاد عددها مقارنة بالسنين الماضية، مما زاد الشكوك هل امريكا تحارب الارهاب ام تصنعه.

3- ادت سياسات الولايات المتحدة الامريكية الصلبة الى تنامي الشعور الديني والقومي في منطقة الشرق الأوسط مقابل هشاشة الأنظمة فيها، مما شكل حالة سلبية لشعبية الولايات المتحدة الامريكية في التعامل معها.

4- تقلص دور الولايات المتحدة الامريكية نتيجة إعادة رسم الحدود الجيو سياسية الدولية في ضوء عوامل رئيسية منها: ظهور تكتلات اقتصادية منافسة لها مثل الاتحاد الاوروبي والصين وبعض المنظمات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون التي تضم كلاً من روسيا والصين ودول آسيا الوسطى وهي تحالفات ترفض القطبية الاحادية الامريكية.

5- دعوة مراكز ودوائر الفكر الاستراتيجي الامريكي الى دبلوماسية الثقافة القائمة على ثورة المعلومات والنظام العالمي الجديد باقلامة وكتبه ومراكزه البحثية التي تؤكد أن تغيير العقول يحقق الأهداف الاستراتيجية أكثر مما تحققه القوة العسكرية (علاوي، 2008 :8).

أما المجالات التطبيقية للقوة الذكية في الإستراتيجية الأمريكية، فبإمكان كل متابع ملاحظة ذلك بشكل واسع في المنطقة العربية على نحو خاص بسبب الأهمية الإستراتيجية والدينية والجغرافية لها.

لقد ترجمت القوة الذكية من خلال أطروحات الساسة الأمريكيين وخاصة الرئيس الامريكي دونالد ترامب في ظل الطفرة التكنولوجية والعلمية في أمريكا، فما هي الا اختصار للجهد والزمن من أجل إيصال المعلومة أو الفكرة ونشرها وترويجها. وكانت الإنترنت ثم شبكات التواصل الاجتماعي الأداة الأكثر فاعلية في إحداث التغيير في بلدان عربية عدة مثل تونس ومصر. وإدخال بعضها الآخر في حروب داخلية لا تخدم إلا الأهداف الأمريكية والكيان الاسرائيلي في فلسطين، كذلك كما هو الحال في العراق وسوريا وليبيا واليمن، لقد كانت المنطقة العربية واحداث ثورات الربيع العربي عام 2011 حقل تجارب لتطبيق القوة الذكية من خلال العمق الاستراتيجي للأمن القومي الأمريكي الذي عملت دوما الولايات المتحدة على ربطه بالأمن العالمي، لان المنطقة تعتبر المركز الذي ترغب أمريكا فالانطلاق منه لتنفيذ مشروعها في النظام العالمي الجديد (كمال، 2016 :115).

يمكن القول لقد جاء استخدام القوة الذكية من قبل ساسة الولايات المتحدة وخاصة ترامب هو من اجل التخفيف من التكلفة الاقتصادية والعسكرية لهيمنتها على العالم. ولعل الإستراتيجية الأمريكية التي يقودها ترامب هي ترجمة حقيقية لسياسة القوة الذكية، وما طرحه ترامب حول نظرية المال مقابل الامن تجاه المملكة العربية السعودية ودول الخليج هو نموذج تطبيقي لسياسة القوة الذكية.

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

اولا: الخاتمة

أسهمت الدراسة من خلال أسئلتها وأهدافها لتشكل خاتمتها في دراسة مفهوم القوة في العلاقات الدولية من المنظور الأمريكي كحالة دراسة. فقد أظهرت الدراسة دور القوة في العلاقات الدولية باعتبارها احد الأساليب التي كانت تستخدمها الدول لحماية وجودها ضد الأخطار الخارجية. كما اتخذتها الدول كوسيلة لفرض وجهة نظرها على الدول الأخرى. وتوضح السوابق الدولية أن القوة التي استخدمت من قبل الدول الكبرى لتغيير أوضاع غير مقبولة أو ضارة أو لاحترام حق يخشى من تجاهله أو عدم الاعتراف به، كما لجأت تلك الدول إلى القوة أيضا كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية.

لقد كان من مبررات استخدام القوة من قِبلَ للولايات المتحدة باعتبارها مظهراً من مظاهر السيادة الكاملة، وذلك من خلال الدفاع عن حقوق الإنسان، وتحقيق الأمن والسلم الدوليين، ونشر مبادئ الديمقراطية، والقضاء على الدكتاتوريات في العالم الثالث، وبذلك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الذرائع أن تتحكم في واقع القوة على مستوى العلاقات الدولية وتوظفها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والجغرافية والاقتصادية، وبالتالي أصبحت لعبة القوة من صميم اختصاص هذه الدول ولا ينازعها في ذلك أحد بحيث استطاعت أن تفرد قاعدة الانتصار الكامل مع إلغاء الاطراف المفاوضة وهذه قاعدة تزعمتها الولايات المتحدة وحلفاؤها من خلال ممارستهم لمجموعة من الأفعال التي تخالف قواعد القانون الدولي، لكن هذه الدول حريصة على تقديم حجج داخل الأمم المتحدة تدعم موقفها من الناحية القانونية لكي تعطي التبرير المنطقي على أفعال المخالفة لقواعد القانون، وهذا ما

يفسر أن القانون الدولي لم يتم وضعه إلا لخدمة الدول العظمى حتى تحافظ على وجودها وبقاء مصالحها على امتداد الكرة الأرضية.

ثانياً: النتائج

1- اثبت الدراسة ان العلاقات الدولية تتأثر بتحولات القوة، لان تحولات القوة هي التي تحدد معالم النظام الدولي وشكله وطبيعته ، وكذلك تحدد القوة من هو الذي يسيطر على هذا النظام، ومن يمتلك القوة، فنلاحظ ان التحولات التي أحدثتها القوة الصلبة جاءت لصالح الدول الغنية والقوية عسكرياً، ام التحولات التي أحدثتها القوة الناعمة جاءت لصالح الدول ذات المبادئ والقيم والثقافة العالمية اما التحولات التي أحدثتها القوة الافتراضية فقد غيرت بشكل كبير من هم الذين يمتلكون القوة، فأصبحت الدول الصغيرة تمتلك القوة الافتراضية والأشخاص والشركات أصبح لهم دور في هذه القوة.

2- أظهرت الدراسة إن اهتمام العالم بالقوة الناعمة وخاصة الأمريكان كان نتاج لحالة من التطور في القوة، حيث عندما امتلكت أمريكا القوة الصلبة ازداد الدمار في العالم فكان لابد من استخدام القوة الناعمة بدلا من القوة الصلبة .

3- أثبتت الدراسة ان توزيع القوة أصبح معقداً وامتلاك كل موارد القوة أصبح مستحيلاً ، فإنه لا يمكن لأي دولة أن تصبح أقوى دولة في العالم، فمثلا إذا امتلكت القوة العسكرية فإنه قد لا يكفي لأن تصبح أقوى دولة في العالم، فأن القوة العسكرية أحيانا لا يمكن استخدامها وأحيانا تحتاج إلى قوة اقتصادية، وأيضا قد لا تكون القوة الاقتصادية كافية؛ لأن تكون الدولة قوية، قد تحتاج إلى شرعية دولية، وقد تحتاج إلى رأي عام عالمي، فإن

فكرة الدولة العظمى أصبحت شيئاً صعباً ، فالعالم أصبح متداخلاً بشكل لا تستطيع دولة أن تمتلك كل القوة.

4- بينت الدراسة ان الدولة مهما وصلت الة ذروة قوتها فانها لا تتوقف ، ويكون البحث عن القوة عمودياً وأفقياً ، فمثلا الولايات المتحدة تبحث عن القوة بشكل عمودي وهو السعي لزيادة وتضخيم قوتها العسكرية والاقتصادية وغيرها، وتسعى أيضاً لزيادة قوتها بشكل أفقي وهو زيادة مجالات وأنواع القوة بحيث أنها عندما وصلت إلى أعلى قوة عسكرية واقتصادية بدأت في البحث عن أشكال أخرى للقوة مثل القوة الناعمة والقوة الافتراضية.

5- أثبتت الدراسة ان للقوة مجال واسع يتم وضع كل شيء داخل هذا المفهوم، مما يؤدي إلى جعل هذا المفهوم مركباً وغير واضح وغير محدد ففي كل عصر من العصور، وكل مفكر ينظر لها بشكل مختلف عن الأخر.

6- أثبتت الدراسة أن القوة العسكرية لا يمكن ان تعبر عن امتلاك الدولة للقوة ، ولكن القوة العسكرية هي من اهم المؤشرات لقوة الدولة ، لذلك ورغم التطور الكبير على عناصر وأشكال القوة إلا أنه لم يلغي أي عنصر أو شكل للقوة، ولكن ما حدث هو ضعف أهمية بعض العناصر وزيادة أهمية عناصر أخرى فمثلا زادت أهمية العنصر الاقتصادي وضعفت أهمية الحروب، ولكن ما زال العنصر ان ضمن عناصر القوة، والقوة الناعمة لها دور كبير في زيادة قوة الدولة ونفوذها وسيطرتها على الدول، وتعدّ شكلاً جديداً للقوة مكمل للأشكال الأخرى مثل القوة الصلبة والافتراضية.

ثالثاً: التوصيات

1- أوصت الدراسة ان على الدول الصغيرة أن تنظر إلى القوة في كل عصر بشكل مختلف لان القوة في حالة تطور، ومن هنا يجب على الدول الصغيرة أن لا تتوقف عند العامل العسكري والاقتصادي للقوة، بل على الدولة ان تبحث عن عناصر وأشكال حديده وحديثة للقوة حتى تمكنهم اثبات وجودهم في النظام الدولي ، فالقوة ليس شيئاً محدداً فهي كل شيء يمكن من خلاله التأثير على الدول الأخرى.

2- أوصت الدراسة إن الديمقراطية داخل أي نظام سياسي هي أساس قوة هذا النظام، لذلك ان الولايات المتحدة الأمريكية بسب ديمقراطيتهم شكلت قوة نظامهم السياسي، ولذلك يجب على الدولة السلطوية ان تطبق الديمقراطية بشكل مستمر، وتنشئة الشعب على الثقافة الديمقراطية، وذلك من أجل زيادة قوة النظام السياسي.

3- أوصت الدراسة ان من أهم عناصر قوة الدول الكبرى هو التحالف مع الأقوياء، لذلك يجب على الدول الضعيفة ان تتعلم من الدول الكبرى الاتحاد والتعاون ، ويجب عليهم أن يضعوا استراتيجية شاملة لإقامة تحالفات مع الدول الصاعدة والدول القوية، والبحث عن كيفية الاستفادة من هذه التحالفات.

4- توصي الدراسة بأن التغول والتوغل في استخدام القوة سيخلق حالة من عدم الاستقرار الدولي.وأن التفرد بالقرار السياسي العالمي سيرسخ مبادئ العنف والإرهاب والكراهية بين المجتمعات في العالم، وأن استخدام القوة المفرطة سيخلق فجوة كبيرة بين عالم الجنوب وعالم الشمال.

5- أوصت الدراسة أن على الدول الصغيرة بأن عليها إن لا تدخل في صراعات دولية، وإن هي اضطرت إلى ذلك فإنها تغفل ذلك ضمن تحالف ما. لهذا فقد رأينا أن الدولة الصغيرة تنتهج سياسات تهدف إلى إرضاء أكبر عدد ممكن من اللاعبين على الساحة الدولية، خاصة الأقوياء. إلى جانب أنها، غالباً، ما تحاول استثمار جميع الإمكانات المتوفرة لها في سبيل تأمين القوة اللازمة لحماية ذاتها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنها تحرص على إقامة علاقات وساطة لحل بعض النزاعات بين الدول التي هي في حجمها.

قائمة

المصادر و المراجع

اولاً: المعاجم

معجم المعاني الجامع https://www.almaany.com/ar/dict/ar

ثانياً: الكتب

ابو شنب، حسين(1995). الاتفاق الفلسطيني الإسرائيأتي، القاهرة: مطبعة مدبولي، الطبعة الاولى،مصر.

أبو يونس، ماهر عبد المنعم محمد(2000). استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية في ظل السوابق الدولية، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.مصر.

اسماعيل، وائل محمد (2012). التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري للطباعة والنشر،ط1، بغداد–العراق.

ألعبيدي، حسيب عارف(1983). القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،العراق.

إمام، عبد الفتاح إمام (1997). الطاغية: دراسة فلسفيه.. صور من الاستبداد السياسي" الطبعة الثالثة مكتبة مدبولى القاهرة، مصر.

بروتر، تيري(2011). السلاح النووي بين الردع و الخطر، ترجمة عبد الهادي إلدريسي، .ط1،أبو ظبي : هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث، الامارات.

بن زايد، فريد(2010). واقع استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال في الصحافة المكتوبة بالجزائر".مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام و الاتصال تخصص اتصال و علاقات عامة، قسنطينة.الجزائر.

الخزرجي، تامر كامل (2005). العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، ط 1، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن.

تشومسكي، نعوم (2004). الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان.

توفلر، الفن (1990). حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، ط١،طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.

توفيق، سيف نصرت (2014). الحرب الاميركية على العراق الدوافع الإستراتيجية والابعاد الاقتصادية، دار روافد، بيروت، لبنان.

جاد، عماد(2007). الموسوعة السياسية للشباب، العدد 10، التدخل الدولي، دار نهضة مصر 2007.

جدلي، عبد الناصر(2011). أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى للنظام الدولي، القاهرة، مكتبة مدبولي، مصر.

جعفر، هشام احمد(1995). "الإبعاد السياسية لمفهوم ألحاكميه رؤية معرفيه" المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، فيرجينيا، الولايات المتحدة الامريكية.

جيمس، دورتي (1985).النظريات المتضاربة في العالقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي،بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ؛ الكويت :مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.الكويت.

حامد، ناصر محمَّد (1994). **الحياة السياسية عند العرب**.الطبعة الثانية، دار الجليل، الأردن.

حداد، كمال (1997). **النزاعات الدولية**. لبنان: الدار الوطنية للدراسات و النشر .

حسين، عبد الرازق(1976). الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية، بغداد، مطبعة أسور، العراق.

حشود، نور الدين (2013). الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة : من التفرد إلى الهيمنة 1990–2012. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

حماد، خيري (1982). مطارحات ماكيافيليى " دار الأفاق الجديد، بيروت لبنان.

حمدان، محمد(2013). القوة الناعمة وإدارة الصراع عن بُعد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، العراق.

خلف، محمد محمود(1973). حق الدفاع الشرعي في القانون الجنائي الدولي، دراسة تأصلية وتحليلية مقارنة، مكتبة النهضة المصرية، مصر.

خماس، علاء الدين مكي(1982). استخدام القوة في القانون الدولي، رسالة الماجيستير، كلية القانون والسياسية بغداد، العراق.

داود، سليمان أحمد (1988). نظريات الإستراتيجية العسكرية الحديثة، ط1.بغداد : دار الحرية للطباعة، العراق.

دورتي، جيمس(1985).النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي، شركة كاظمة للنشر والتوزيع.

الراوي، مهند. (2015): عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية– دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي، الناشر المكتب العربي للمعارف، القاهرة– جمهورية مصر العربية.

الربيعي، نصار(2013). دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان.

الرمضاني، مازن إسماعيل(1991). السياسة الخارجية، مطبعة دار الحكمة بغداد، العراق.

زاهر، ضياء الدين (2014). رؤية مستقبلية: الحروب غير المتكافئة: الجيل الرابع وما بعده، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر.

السعدون، حميد حمد(2001). فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الاقليمي العربي، دار الطليعة، عمان، الاردن.

السلامات، حمزة (2014). مصطلح "القوة الذكية" نهج جديد في السياسة الخارجية الامريكية خلال رئاسة اوباما، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق.

سليم، علي كاطع (2018).توظيف القوة "الصلبة" في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز الديمقراطي العربي، 14، كانون ثاني، العراق.

سليم، محمد السيد (1998). تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية،ط٢،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة، مصر

سليمان، يمنى (2016). القوة الذكية . المفهوم والأبعاد: دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات، 12، كانون ثاني، مصر

سليمان، حسن سيد (1984). المدخل للعلوم السياسية. الخرطوم: مطبعة جامعة النيلين، الطبعة الأولى.

سميح، صالح حسن(1988). أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، الزهراء للإعلام العربي.العراق.

شجاع، عدي(2017). الردع النووي الإسرائيأتي في ضوء المتغيرات الإقليمية الواقع و المستقبل، ط1،القدس : دار الجندي للنشر و التوزيع،فلسطين.

شدود، ماجد محمد(2001). العلاقات السياسية الدولية، منشورات جامعة دمشق، المعهد العالي للعلوم السياسية،الطبعة الثالثة، 2000–2001.سوريا.

شرود، ماجد (1992). العلاقات السياسية الدولية. دمشق، مطبعة دار الكتب، الطبعة الثانية.

الشعيبي، عماد فوزي (2008). ملامح الأفق : النظام السياسي العالمي الجديد، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن.

الصابوني، محمد علي (1996). صفوة التفاسير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

الظاهر، نعيم إبراهيم(2001). الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.

الظاهر، نعيم إبراهيم(2003). سياسة بناء القوة في الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،، ط 2، عمان، الاردن.

العاني، فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (1953 –1958) سلسلة دراسات، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطبع.العراق.

عبدالهادي، معتصم (2016). تراكم قوة الدولة، دار شهر زاد للنشر والتوزيع،18تموز،عمان، الاردن.

عطوي، عبد الله(2001). جغرافية السكان، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

العقابي، علي عودة (1996). العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.

عمارة، حمد(1999). مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، ط.الأولى، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر.

كانتور، روبرت (1998). السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة : أحمد ظاهر، مؤسسة الكتاب الأردني،عمان –الاردن.

المبيضين، مخلد (2009). العلاقات الروسية الفرنسية خلال العقد الماضي؛ 1998–2007. العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 36،العدد 3.

مجموعة مشاركون (1994). موسوعة العلوم السياسية. الكويت: مطابع دار الوطن، الطبعة الأولى.

مسلم، سعيد (2011). قضايا عالمية معاصرة، دمشق: منشورات جامعة دمشق – كلية العلوم السياسية، سوريا.

مقلد، اسماعيل صبري (1984). العلاقات السياسية **الدولية** :دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.

مقلد، إسماعيل صبري (2007). العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع، (أسيوط، جامعة أسيوط)، ط4،مصر.

الناصر، عبد الواحد(2004). المتغيرات الدولية الكبرى، مطبعة النجاح الدار البيضاء، المغرب.

ناي، جوزيف (2004). القوة الناعمة وسيلة النجاح غب السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية.

ناي، جوزيف(2007). القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية،ترجمه للعربية، محمد البجيرمي، وصدرت عن مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية.

ناي، جوزيف(2008). اختبار سياسة أوباما الخارجية، حقوق النشر: بروجيكت سنديك.

نيفين، سعد (1994). معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، مركز البحوث الدراسات السياسية، ط 1.

هرزوج، حاييم (1993). الحروب العربية الإسرائيلية (ترجمة بدر الرفاعي). القاهرة: دار سيناء للنشر، الطبعة الأولى.

هريدي، أمين(2003). العسكرة والأمن في الشرقالأوسط، ط1، القاهرة، دار الشروق، مصر.

هلال، مطر جميل (1986).النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط 5، مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.

الهياجة، محمد عدنان(1999). دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي الجديد تجاه العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية،الإمارات العربية.

هيئة البحوث العسكرية (1990). حساب القوة الشاملة، القاهرة، إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة، مصر.

ياسين، عمار حميد (2016). دراسة مقارنة بين توظيف القوة الصلبة والناعمة نماذج مختارة، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، العراق.

يوسف، باسيل (1992). النظام الدولي الجديد وحقوق الإنسان، بحث منشور في كتاب النظام الدولي الجديدة، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط 1، العراق.

ثالثا: الرسائل الجامعية

أيوب، عصام (2012).أثر تغير النظام الدولي وتطور قضايا الإقليم في العلاقات المصرية الإيرانية "1989 – 2009" دراسة في أنماط التفاعل بين قوتين اقليميتين، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, القاهرة, مصر.

العذاري، رامز هاشم (2013). المقومات الاقتصادية وأثرها على الوزن السياسي للدولة، جامعة بابل – كلية التربية الاساسية، العراق.

النوري، حامد محمد (2006). اثر القوة فى العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة فى منطقة الشرق الاوسط:1945–1990. رسالة ما جستير، جامعة الخرطوم، السودان.

عبد الصبور، سماح(2005). **القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان منذ.** رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013.

عبد الله، راشد محسن(2002). نظرية القوة في الصراع العربي الإسرائيأتي، رسالة زمالة (غير منشورة)، كلية الحرب العليا، الأكاديمية العسكرية العليا.

عون، عبد السلام محمد إسماعيل (2004). التدخل العسكري الدولي في ضوء القواعد الخاصة بالتفويض"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الحقوق، شعبة القانون العام جامعة محمد الخامس أكدال، الرباط، المغرب.

ليتيم، فتيحة (2010). نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطورات النظام الدولي الراهن،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فرع العلاقات الدولية،جامعة الحاج لخضر باتنة 2008-2009، الجزائر.

رابعاً: المجلات

أبو أسامة، رشيد (2012). عوامل الهيمنة الأمريكية. تسلط لذيذ، مجلة الرائد، العدد : 226، 9اب، العراق.

بو رجيأتي، ريمون (2005). التكنولوجيا الحديثة في المجالات العسكرية،مجلة الدفاع الوطني،العدد 236، شباط، لبنان.

ثابت، حمد (2008). مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي : دور القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (171)،كانون ثاني، مصر.

جومبرت، ديفيد(2004). الحرية والقوة في عصر المعلومات، في: الدور المتغير للمعلومات في الحرب، مجلة دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، العدد(53)، الامارات العربية .

حسن، خليل (2008). لقوة وأثرها في الأحلاف الدولية وصراعاتها، مجلة الدفاع الوطني، العدد (56)، تموز، لبنان.

الحضري، عمر (2013). الدولة الصغيرة : القدرة والدور، مقاربة نظرية، مجلة المنارة، المجلد 19، العدد 4، جامعة ال البيت، الاردن

الربيعي، كوثر عباس (2008). ، استحقاقات المشروع الامريكي في العراق، مجلة شؤون عراقية، العراق : مركز العراق للدراسات، العدد الاول / تشرين اول .العراق.

الرمضاني، مازن إسماعيل(1979). في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد الثاني، الاردن.

سليم، كاطع علي (2009). مقومات القوة الامريكية واثرها على النظام الدولي، مجلة دراسة دولية، جامعة بغداد، العراق.

سويلم، حسام الدين (2017). القوة الشاملة للدولة وكيفية حسابها، مجلة البرية السعودية،السعودية.

شهابي، غسان(1995). الصهيونية المسيحية في الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة صامد الاقتصادي العدد 101. أيلول، لبنان.

عبد الحي، وليد (1996). المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد126، مصر.

عبد الله، عبد الخالق(1996). النظام العالمي الجديد.. الحقائق والأوهام، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، طبعة نيسان، القاهرة.

العزي، غسان (2008). مستقبل الدول الكبرى والنظام الدولي، مجلة الدفاع الوطني، 13، تشرين اول، بيروت، لبنان.

علاوي، ستار (2008). ارجحية الفوز في الانتخابات الامريكية والموقف من العراق، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، العدد الاول / تشرين اول العراق.

علي، سليم (2009). مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، الإصدار 42، بغداد– العراق.

كاجان، روبرت (2012). "أسس القوة": لماذا لن تتراجع الهيمنة الأمريكية في العالم؟ مجلة السياسة الدولية، 8، اذار، مصر.

كلير، مايكل (2017). ما بعد الصلبة والناعمة:قوة الطاقة.. أداة جديدة للسياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، 6، اب، مصر.

كمال، محمد (2016). السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط، حدود الاستمرارية والتغيير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية المجلد 51، العدد(203) كانون ثاني، مصر.

المسفر، محمد صالح (1996). النظام العالمي الجديد وموقع العرب منه، مجلة مركز الدراسات الإنسانية، العدد 8 الإمارات.

مؤسسة راند الامريكية(2002). تطويق الكرة الأرضية بقواعد الانتشار السريع، ترجمة : مجموعة خبراء بيت الحكمة: مجلة الحكمة، بغداد، العدد (22)، كانون الثاني، العراق.

نصيري ، محمد محمود(2003). "استخدام القوة في العلاقات الدولية"، مجلة الحرس الوطني، 1ايلول، لبنان.

خامساً : الصحف

البدر، الشاطري (2017). القوة الناعمة في العلاقات الدولية، صحيفة البيان الإماراتية، 15، شباط، الإمارات العربية .

البونسي، محمد (2016). الهيمنة الامريكية، جريدة هسبرس المغربية ، 6، كانون ثاني، المغرب.

الدباس، خالد (2008). النظام الدولي بعد الحرب الباردة: تحولات مفهوم القوة وصعود لاعبين الجدد، 28 نيسان، جريدة الغد الاردنية، الاردن.

زنكنة، هيفاء (2017). المساعدة الغذائية الأمريكية: وجبة طعام لطفل قبل قصفه، صحيفة القدس العربي، 15، اب، لندن.

شنكاو، هشام (2011). اللجؤ إلي القوة في العلاقات الدولية بين القانون والواقع الدولي. صحيفة حريات،4، ايلول، السودان .

الشهاوي، محمد (2014). الأمن القومى وعناصر القوة الشاملة للدولة، صحيفة المصري اليوم، 22 ايلول، مصر.

صحيفة مال الاقتصادية(2017). أمريكا تتصدر قائمة الناتج المحلي الإجمالي عالميا بـ 19تريليون دولار. والصين ثانيا، 9، اب، الرياض، السعودية.

عبدالمنعم، عبد الفتاح (2017). لقوة العسكرية» كلمة السر فى علاقات أمريكا مع العالم، جريدة اليوم السابع، 3، ايلول، مصر.

العرقان، عبدالرحيم (2012). السياسة الخارجية الأميركية بعد 11 سبتمبر – صحيفة الرأي الاردنية، 11، ايلول، عمان، الاردن.

علي، مسلم (2017). الفيدرالي يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكي في 2018، 13، تشرين اول، صحيفة ترايد كابتن، واشنطن.

كيره، سارة (2017). 700مليار دولار زيادة فى الانفاق العسكرى الأمريكى تثير الجدل حول ميزانية الحكومة، صحيفة اليوم السابع، 19، ايلول، مصر.

المصري، عبدالله (2015). سياسات الهيمنة الأمريكية: بين العنف المنظم والاحتلال السلمي، صحيفة مصر العربية، 25 ايلول، مصر.

محمود ، لارا (2014). الجيوبوليتيك» جغرافية السياسة أم استراتيجية الساسة, صحيفة البناء , 6, تشرين اول , لبنان.

المطيري، عادل عبدالله (2018). قراءة في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، صحيفة عربي 21، 2.

المطيري، هلاء (2016). مقارنة بين الجيشين الروسي والأمريكي، صحيفة مصراوي، 11، كانون ثاني، مصر.

المعايطة، صالح لافي (2009). مظاهر القوة الوطنية للدولة، صحيفة الراي الاردنية، 25اب، الاردن.

هاشم ، وحيد بن حمزه (2007). من هم المحافظون الجدد، صحيفة الجزيرة العربية، 25، اذار، السعودية.

سادساً : مراكز دراسات

ادريس، محمد السعيد (2015). ستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية، 13، كانون اول،المركز العربي للبحوث والدراسات.

إسماعيل، إسراء أحمد (2016). تأثيرات التكنولوجيا على تحولات القوة العسكرية مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 24 شباط، ابو ظبي، الامارات.

انور، نورا فخري (2017). الإستراتيجية الأمريكية في سوريا. هل تهدف للقضاء على داعش؟ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 7 تشرين ثاني، مصر.

ابو عيد ، شيماء عويس (2018). القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية, المعهد المصري للدراسات , 5, تشرين اول , مصر

بركات، نظام (2014). تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، 17، اب، قطر.

بلقزيز، عبد الاله(1993). المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية العدد 178،لبنان.

الجابري، محمد (2014). لعصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، أطروحته لنيل الدكتوراه.مركز دراسات الوحدة العربية، مصر.

جوليان، لايدر(1981). حول طبيعة الحرب، مركز الدراسات العسكرية، ط 1، دمشق، سوريا.

الحاج، بشير، جيدور (2017). نظرية الردع في العلاقات الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،26 ايلول، الجزائر.

الحروي، عبدالله ثابت قائد(2008). التوازن الاستراتيجي في منطقة غرب المحيط الهندي وانعكاساته على مستقبل الأمن القومي العربي. معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة.

خفاجي، باسم (2005). الشخصية الأمريكية وصناعة القرار السياسي الأمريكي) الرياض: المركز العربي للدراسات الإنسانية، السعودية.

ربيع، حامد (1983). الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول حرب الخليج العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر.

السعيد، جواد (2008). نظرية القوة في المفهوم السياسي، مركز النور للدراسات، 25، حزيران، العراق.

سعيد، عبد المنعم(1994). ما بعد الحرب البادرة: النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار 1993م، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

السويدي، جمال سند (2014). فاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات.

شنكاو، هشام(2014). مفهوم القوة في العلاقات الدولية و علم السياسية، مركز راشيل كوري لحقوق الانسان، 25حزيران.

طشطوش، هايل(2011). العناصر الجديدة لقياس قوة الدولة المعاصرة، رابطة أدباء الشام، 27اب، سوريا.

طه، همام (2016). كيف تحدد القدرة السياسية والاقتصادية قوة الدولة الخارجية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،11 كانون ثاني، العراق.

عاطف، احمد(2015). إستراتيجية الخروج: كيف سينتهي التدخل العسكري الروسي في سوريا، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 13ايلول، العراق.

العامر، سلطان (2016). السلام الضائع: الجذور التاريخية للصراعات الإقليمية في الخليج العربي، مركز الخليج لسياسات التنمية، 16،ايار، الكويت.

عبد السلام، محمد(2002).ادوات القوة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، مصر.

العساف، سوسن (2008). إستراتيجية الردع : العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، لبنان.

عنان، ايمان (2017). كيف يتداعي النظام الدولي؟ 30، كانون ثاني، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، مصر.

الغنيم، عبد الله يوسف (1990). "دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين"، دراسة للحالة العراقية الكويتية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.

كولن، جيراي(2007). ى سياسة الردع و الصراعات االقليمية و المغالطات و الخيارات الثابتة، مركز الامارت للدراسات و البحوث، العدد26، 2007

لايدر، جوليان(1981) حول طبيعة الحرب، مركز الدراسات العسكرية، ط 1، دمشق.

المبيضين، مخلد (2009). العلاقات الروسية الفرنسية خلال العقد الماضي؛ 1998–2007. العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 36،العدد 3.

مصطفى، ممدوح محمود (1998). مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، الطبعة الأولى.الامارات العربية.

مصطفى، نادية محمود (1992). مدخل في دراسة نظرية العلاقات الدولية. مذكرات غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر.

موسى، حسين خلف (2015). النظام العالمي الجديد. خصائصه وسماته، 5، حزيران، المركز الديمقراطي العربي، مصر.

هاشم، نوار جليل(2010). قياس قوة الدولة إطار تحليلي لقياس قوة الصين، مقارنة بالدول الكبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد (25)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق.

سابعاً: مواقع الكترونية

ابو جبل، ماهر (2017). ميزان القوى الشاملة، بوابة الأهرام الزراعية، 1 تشرين ثاني، القاهرة، مصر. http://agri.ahram.org.eg

شعيب، قاسم(2016). القوة الذكية.. الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في التحكم والإخضاع، موقع الميزان، 14، ايلول . مصر .https://www.kitabat.info/subject.php

الشقباوي، صالح(2007). عناصر الدولة او مقوماتها، موقع دنيا الوطن، 17، تشرين اول،رام الله، فلسطين.https://pulpit.alwatanvoice.com/articles

الشمري، مصطفى ابراهيم (2018). التطبيق الأمريكي لإستراتيجية القوة الذكية في المنطقة العربية، شبكة النبأ المعلوماتية، 13، اذار، الكويت. https://annabaa.org/arabic/strategicissues

الشهاوي، محمد (2014). الأمن القومي وعناصر القوة الشاملة للدولة، مؤسسة المصري اليوم، 23، ايلول، مصر .https://www.almasryalyoum.com

عبدالمبدي، جهاد محمود (2016). قياس قوة الدولة، موقع البديل، 23، تشرين اول، مصر. https://elbadil.com

مشرف، عبداللطيف (2018) القوة بين مفهومها وأشكالها في علم السياسة المعاصرة، نون بوست، 28 ايار، مصر. www.noonpost.org

النابلسي، شاكر(2008). المحافظون الجدد والليبراليون الجدد بين الواقع ومهاترات الغوغاء، شبكة الحوار المتمدن، مصر .http://www.m.ahewar.org/

المراجع الاجنبية

Anderson, (1993) “The Rise of Modern Diplomacy, 1450-1919” , Wesley, p42.

David L. Coombes (1982)، “Representative Government and Economic Power”، Ashgate Pub Co.

Dougherty, J., &Pfaltzgraff, R. L.(1971).Contending Theories of International Relations. 1971. Lippincott, Philadelphia P.69

Hans J. Morgenthau (1978) politics Among Nations , 5 thed , New York , Altred A. Kreptp.

Hart, J. (1976). Three Approaches to the Mmeasurement of Power in international relations. International Organization, 30(2), 289-305.

Jaakko, Laajava(2004) USE OF FORCE IN UN PEACE OPERATIONS, February 6,New York

Janbek, D., &Seib, P. (2011). Global terrorism and new media: the post-Al Qaeda generation. New York, NY.

Joseph S. Nye (2011)، The Future of Power، (New York: Public Affairs،)

Joseph S. Nye, Jr. Limits of American Power, The Academy of Political Science, olitical Science Quarterly, Vol. 117, No. 4 (Winter, 2002-2003),

Joshua E. Kastenberg(2004) The Use of Conventional International Law in Combating Terrorism: A Maginot Line for Modern Civilization Employing the Principles of Anticipatory Self-Defense and Preemption, Air Force Law Review.

Kaplan, Morton (1964). System and Process International Politics", Wiley, New York,p23

Kurt Campbell and Michael O'Hanlon(2006)، "Hard Power: The New Politics of National Security"، Basic Books،، p 22

Mark Clodfelter(1989) Limits of Power", (Author), Free Press.

Nye Jr, J. S. (1990).The Changing Nature of World Power. Political Science Quarterly, Vol. 105, No. 2.

Nye, Joseph S. Jr(2005) , Soft Power: "The Means to Success in World Politics", Public Affairs.

Phil, W. (2008).Violent Non-State Actors and National and International Security. International Relations and Security Network (ISN), ETH Zürich.

Quincy ,W. (1966). Analysis of the Causes of War, in Richard falk and Samuel Mendlovits. Toward A Theory of war Prevention, World Law Fund, New York.

Ren Harari,(2002). The Leadership Secrets of Colin Powell (New York: Mc Grow Hill.

Stephen A. Salmore and Charles F. Hermann(1973) The Effet of Size، Development، and Accountabihity of Foreign, " Peace Research Society (Interntional) Papers 14(1970) 16-30; Marice A. East, "Size and Foreign policy Behavior, " World Politics, 556-76.

Waltz, K. N. (1979).Theory of International Politics, Reading, Mass. Addison Wesley.

WILLIAM, M., Troy, M. (2004). Violent Non-State Actors: Countering Dynamic Systems. Strategic insights,Volume III,Issue 3.

Wilson III, E. J. (2008). Hard power, soft power, smart power. The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 616(1), 110-124.